



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة

إعداد الطالب
فضل كمال سالم

تحت إشراف

أ.د. / سالم عبد الله حلس

قدم هذا البحث استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل
من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

قال الله عز وجل

"يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"
المجادلة: ١١

وقال سبحانه وتعالى

"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"
طه: ١١٤

إِهْدَاء

إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَاي وَمَمَاتِي لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ

إلى والدي العزيز رحمة الله عليه

إلى والدتي الغالية أطالت الله في عمرها وأمدتها بالصحة والعافية

إلى جميع إخوانى الأفضل

إلى زوجتي العزيزة

إلى أبنائي الأعزاء حفظهم الله جمِيعاً

إلى طلبة العلم في كل مكان

أهدي هذا العمل المتواضع عرفاً ومحبة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خاتم النبئين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً.

ربنا أنفعنا بما علمتنا وعلمنا بما ينفعنا وأعطنا ولا تحرمنا وزدنا ولا تنقصنا وأرضنا وأرضي عنا آمين آمين والحمد لله رب العالمين وبعد..

يسريني في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور سالم عبد الله حلس الذي نفضل بالإشراف على هذه الرسالة وعلى كل ما قدمه من دعم وإرشاد وتوجيه وما بذله من جهد كي تكمل هذه الرسالة بهذه الصورة حتى أمكن تقديمها للمناقشة داعيا الله عز وجل أن يوفقه لما فيه الخير والفائدة.

كما أتقدم بالشكر الجليل للأستاذة الكرام الدكتور علي عبد الله شاهين، والدكتور حمدي شحادة زعرب لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كذلك خالص الشكر للدكتور نافذ بركات الذي قدم لي العون والمساعدة المستمرة في التحليل الإحصائي للجانب التطبيقي من الدراسة.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لصالح الأعمال وأن يجزيهم خير الجزاء بما تقر به عيونهم في الدنيا والآخرة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	آلية الكريمة
ب	الإهداء
ت	شكر وتقدير
ث	قائمة الجداول
ج	قائمة الأشكال
ح	ملخص الدراسة
١	الفصل الأول: خطة الدراسة
٢	١/١ المقدمة
٤	١/٢ مشكلة الدراسة
٥	١/٣ فرضيات الدراسة
٥	١/٤ أهداف الدراسة
٦	١/٥ أهمية الدراسة
٧	١/٦ منهجية الدراسة
٨	١/٧ مجتمع وعينة الدراسة
٩	١/٨ الدراسات السابقة العربية
١٤	١/٩ الدراسات السابقة الأجنبية
٢٠	١/١١ تعليق على الدراسات السابقة
٢١	الفصل الثاني: مفاهيم وأسس محاسبة الموارد البشرية
٢٢	٢/١ مقدمة
٢٣	٢/٢ مفهوم محاسبة الموارد البشرية
٢٤	٢/٣ تعريف المحاسبة عن الموارد البشرية
٢٧	٢/٤ نشأة وتطور المحاسبة عن الموارد البشرية
٣٠	٢/٥ دوافع التفكير في المحاسبة عن الموارد البشرية
٣٠	٢/٥/١ دوافع التفكير على مستوى المشروع

٣١	٢/٥/٢ دوافع التفكير على المستوى القومي
٣٢	٢/٦ مزايا وفوائد اعتماد محاسبة الموارد البشرية
٣٤	٢/٧ أهمية المحاسبة عن الموارد البشرية
٣٦	٢/٨ العناصر المترابطة المتعلقة بمحاسبة الموارد البشرية
٣٨	٢/٩ أهداف المحاسبة عن الموارد البشرية
٤٠	٢/١٠ فروض المحاسبة عن الموارد البشرية
٤١	٢/١١ التأثير الفكري والسلوكي لمحاسبة عن الموارد البشرية
٤١	٢/١٢ الاستخدامات الإدارية لمحاسبة الموارد البشرية
٤٢	٢/١٢/١ دور محاسبة تكاليف الموارد البشرية في التخطيط
٤٣	٢/١٢/٢ دور محاسبة تكاليف الموارد البشرية في الرقابة
٤٣	٢/١٢/٣ دور محاسبة تكاليف الموارد البشرية في وظائف إدارة الأفراد
٤٦	٢/١٣ نظام المعلومات المحاسبي عن الموارد البشرية
٤٦	٢/١٣/١ تعريف نظام المعلومات
٤٧	٢/١٣/٢ نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية
٤٨	الفصل الثالث: طبيعة ومقومات الأصول البشرية وأثر الإفصاح عنها
٤٩	تمهيد
٥٠	٣/١ المبحث الأول: طبيعة الأصول البشرية
٥٠	٣/١/١ مقدمة
٥٠	٣/١/٢ تعريف الأصل
٥٠	٣/١/٢/١ تعريف الأصل من وجهة نظر أصحاب المشروع
٥١	٣/١/٢/٢ تعريف الأصل من وجهة نظر الإدارة
٥٢	٣/١/٢/٣ تعريف الأصل من وجهة نظر المشروع نفسه
٥٤	٣/١/٣ نظرية قيمة وتكلفة الموارد البشرية
٥٥	٣/١/٤ ماهية رأس المال الفكري
٥٥	٣/١/٤/١ تعريف رأس المال الفكري
٥٦	٣/١/٤/٢ مكونات رأس المال الفكري
٥٨	٣/١/٥ مكونات الأصول البشرية

٥٨	٣/١/٥/١ المكونات المادية
٥٩	٣/١/٥/٢ المكونات النفسية
٦٠	٣/٣ المبحث الثاني: خصائص ومقومات الأصول البشرية
٦٠	تمهيد
٦٠	٣/٢/١ معايير الاعتراف المحاسبي بالأصول البشرية
٦٢	٣/٢/٢ خصائص الأصول
٦٣	٣/٢/٣ مدى توافر مقومات الأصل في الموارد البشرية
٦٣	٣/٢/٣/١ معيار الملكية
٦٨	٣/٢/٣/٢ معيار سداد الديون
٦٩	٣/٢/٣/٣ معيار القدرة الإنتاجية
٧٠	٣/٢/٣/٤ معيار الخدمات المستقبلية
٧١	٣/٢/٣/٥ القابلية للتحديد أو القياس
٧٢	٣/٢/٤ استنفاذ تكلفة الأصول البشرية
٧٤	٣/٢/٥ الأصول البشرية في ظل المبادئ والفرضيات المحاسبية
٧٤	٣/٢/٥/١ مقدمة
٧٥	٣/٢/٥/٢ مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات
٧٦	٣/٢/٥/٣ مبدأ الإفصاح والعالنية
٧٦	٣/٢/٥/٤ مبدأ الموضوعية
٧٧	٣/٢/٥/٥ مبدأ الأهمية النسبية
٧٨	٣/٢/٥/٦ فرض الاستمرار والدورية
٧٨	٣/٢/٥/٧ مبدأ تحقق الإيراد
٧٩	٣/٢/٦ معوقات وصعوبات تأصيل الموارد البشرية
٨٢	٣/٣ المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية
٨٢	٣/٣/١ مقدمة
٨٢	٣/٣/٢ مفهوم الإفصاح المحاسبي
٨٣	٣/٣/٣ مشكلة الإفصاح عن الأصول البشرية
٨٣	٣/٣/٤ طرق الإفصاح عن الأصول البشرية

٨٤	٣/٣/٤/١ الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة
٨٤	٣/٣/٤/٢ إعداد قائمة الاستثمارات المعنوية
٨٤	٣/٣/٤/٣ قوائم مالية غير مدققة تلحق بالقوائم المالية الأساسية
٨٥	٣/٣/٤/٤ الإدراج في القوائم المالية الأساسية المدققة
٨٥	٣/٣/٥ آثار الإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية
٨٦	٣/٣/٥/١ آثار الإفصاح المتربطة في التقارير المالية الخارجية
٨٧	٣/٣/٥/٢ آثار الإفصاح المتربطة في التقارير المالية الداخلية
٨٩	الفصل الرابع: القياس المحاسبي للموارد البشرية
٩٠	تمهيد
٩١	٤/١ المبحث الأول: مفاهيم وأسس القياس المحاسبي والاقتصادي
٩١	٤/١/١ مقدمة
٩٢	٤/١/٢ إطار القياس المحاسبي والاقتصادي
٩٢	٤/١/٣ تعريف القياس المحاسبي
٩٤	٤/١/٤ خطوات القياس المحاسبي
٩٤	٤/١/٥ نماذج قياس القيمة في الأدب المحاسبي
٩٦	٤/١/٦ نماذج قياس القيمة في الفكر الاقتصادي
٩٧	٤/١/٧ معايير القياس المحاسبي
٩٨	٤/١/٨ مشكلة القياس المحاسبي للموارد البشرية
٩٩	٤/١/٩ الحاجة إلى قياس وتقدير الموارد البشرية
١٠١	٤/٢ المبحث الثاني: نماذج قياس الموارد البشرية التي تعتمد على التكلفة
١٠١	٤/٢/١ مدخل التكلفة الأصلية للموارد البشرية
١٠٣	٤/٢/٢ تكلفة الإحلال للموارد البشرية
١٠٤	٤/٢/٢/١ تكلفة الإحلال الوظيفي
١٠٦	٤/٢/٢/٢ تكلفة الإحلال الشخصي
١٠٧	٤/٢/٣ نموذج تكلفة الفرصة البديلة
١٠٩	٤/٣ المبحث الثالث: نماذج قياس الموارد البشرية التي تعتمد على القيمة
١٠٩	٤/٣/١ نموذج الشهرة غير المشتراء لهرمانسون
١١٣	٤/٣/٢ نموذج القيمة الحالة للإيرادات المستقبلية للف وشوارتز

١١٤	٤/٣ نموذج تقويم المكافآت المستقلة لفلامهولتز
١١٦	٤/٣ نموذج الأبعاد الخمسة لمایرز وفلورز
١١٨	٤/٣ نموذج المنافع الصافية المعادلة المخصومة لأوغان
١٢١	٤/٤ المبحث الرابع: القياس السلوكي للموارد البشرية
١٢٢	١/٤ نموذج ليكرت للعلاقة بين السبب والتدخل والنتيجة النهائية
١٢٦	٢/٤ نموذج ليكرت في قياس قيمة التغير في القدرة الإنتاجية للموارد
١٢٧	٣/٤ نموذج محدّدات قيمة الفرد لفلامهولتز
١٣٢	الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي
١٣٣	١/٥ منهجية الدراسة
١٣٣	٢/٥ مجتمع وعينة الدراسة
١٣٥	٣/٥ خصائص عينة الدراسة
١٣٥	٤/٥ معلومات تتعلق بالشركات
١٣٩	٥/٣ معلومات تتعلق بمتخذ القرارات
١٤٤	٤/٥ أداة الدراسة
١٤٥	٥/٥ صدق وثبات الاستبانة
١٤٥	٦/٥ صدق الاستبانة
١٤٥	٧/٥ صدق الانساق الداخلي لفقرات الاستبانة
١٥٠	٨/٥ الصدق البنائي لمجالات الاستبانة
١٥١	٩/٥ ثبات الاستبانة
١٥٣	١٠/٥ اختبار التوزيع الطبيعي
١٥٤	١١/٥ تحليل واختبار فقرات وفرضيات الدراسة
١٥٤	١٢/٥ اختبار الفرضية الأولى
١٥٦	١٣/٥ اختبار الفرضية الثانية
١٥٩	١٤/٥ اختبار الفرضية الثالثة
١٦١	١٥/٥ اختبار الفرضية الرابعة
١٦٢	١٦/٥ اختبار الفرضية الخامسة
١٦٤	١٧/٥ تحليل محاور الدراسة مجتمعة
١٦٥	١٨/٥ تحليل الفروق الإحصائية لآراء عينة الدراسة

١٦٦	٥/٦/٧/١ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بمدة مزاولة النشاط
١٦٧	٥/٦/٧/٢ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بعدد العاملين
١٧٠	٥/٦/٧/٣ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة برأس المال
١٧٢	٤/٥/٦/٧/٤ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بالمؤهل العلمي
١٧٤	٥/٦/٧/٥ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بالتخصص العلمي لمتخذ القرار
١٧٧	٦/٥/٦/٧/٦ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بالمركز الوظيفي لمتخذ القرار
١٧٩	٧/٥/٦/٧/٧ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بعدد سنوات الخبرة
١٨١	٨/٥/٦/٧/٨ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بعمر متخذ القرارات
١٨٤	٨/٥/٦/٨ تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب قطاعات العينة
١٨٥	النتائج
١٨٧	النوصيات
١٨٩	المراجع
١٩٧	الملاحق

قائمة الجداول

رقم	بيان الجدول	الصفحة
٤-١	حساب القيمة الحالية لمدفوعات الأجور للموارد البشرية	١١١
٤-٢	دولرة الوضع الجسماني	١١٧
٤-٣	بيان بتغيرات في قيمة الموارد البشرية	١٢٠
٥-١	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة مزاولة الشركة نشاطها	١٣٥
٥-٢	توزيع عينة الدراسة حسب متغير إجمالي عدد العاملين في الشركة	١٣٦
٥-٣	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع نشاط الشركة	١٣٧
٥-٤	توزيع عينة الدراسة حسب متغير رأس مال الشركة	١٣٨
٥-٥	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	١٣٩
٥-٦	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	١٤٠
٥-٧	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي	١٤١
٥-٨	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	١٤٢
٥-٩	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	١٤٣
٥-١٠	معاملات الارتباط بين فرات المحوّر الأول والدرجة الكلية لفراطاته	١٤٦
٥-١١	معاملات الارتباط بين فرات المحوّر الثاني والدرجة الكلية لفراطاته	١٤٧
٥-١٢	معاملات الارتباط بين فرات المحوّر الثالث والدرجة الكلية لفراطاته	١٤٨
٥-١٣	معاملات الارتباط بين فرات المحوّر الرابع والدرجة الكلية لفراطاته	١٤٩
٥-١٤	معاملات الارتباط بين فرات المحوّر الخامس والدرجة الكلية لفراطاته	١٥٠
٥-١٥	الصدق البائي لمجالات الدراسة	١٥١
٥-١٦	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	١٥٢
٥-١٧	معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	١٥٢
٥-١٨	اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف - سمرنوف	١٥٣
٥-١٩	تحليل فرات المحوّر الاول	١٥٦
٥-٢٠	تحليل فرات المحوّر الثاني	١٥٨
٥-٢١	تحليل فرات المحوّر الثالث	١٦٠
٥-٢٢	تحليل فرات المحوّر الرابع	١٦٢

١٦٤	تحليل فقرات المحور الخامس	٥-٢٣
١٦٥	تحليل محاور الدراسة مجتمعة	٥-٢٤
١٦٧	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير مدة مزاولة الشركة نشاطها	٥-٢٥
١٦٩	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير عدد العاملين في الشركة	٥-٢٦
١٧٠	اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير عدد العاملين	٥-٢٧
١٧١	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير رأس مال الشركة	٥-٢٨
١٧٣	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير المؤهل العلمي	٥-٢٩
١٧٤	اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب المؤهل العلمي	٥-٣٠
١٧٦	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير التخصص العلمي	٥-٣١
١٧٦	اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب التخصص العلمي	٥-٣٢
١٧٨	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير المركز الوظيفي	٥-٣٣
١٧٩	اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب المركز الوظيفي	٥-٣٤
١٨٠	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير سنوات الخبرة	٥-٣٥
١٨٢	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب متغير العمر	٥-٣٦
١٨٣	اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير للعمر	٥-٣٧
١٨٤	تحليل محاور الدراسة حسب قطاعات العينة	٥-٣٨

قائمة الأشكال

رقم	بيان الشكل	الصفحة
٢-١	أثر محاسبة الأصول البشرية على النتائج النهائية لنشاط المنشأة	٣٧
٢-٢	وظائف المحاسبة عن الموارد البشرية	٣٩
٣-١	معالجة تكاليف الموارد البشرية	٧٢
٤-١	نموذج لقياس التكلفة الأصلية للموارد البشرية	١٠٢
٤-٢	نموذج لقياس تكلفة إحلال الموارد البشرية	١٠٥
٤-٣	نموذج حساب المنافع المعادلة لظروف التأكيد المحسومة	١١٩
٤-٤	العلاقات بين أبعاد التنظيم البشري	١٢٣
٤-٥	العلاقة بين قياس التنظيم البشري والأداء	١٢٦
٤-٦	نموذج معدل لمحددات قيمة الفرد	١٢٨
٥-١	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة مزاولة الشركة نشاطها	١٣٥
٥-٢	توزيع عينة الدراسة حسب متغير إجمالي عدد العاملين في الشركة	١٣٦
٥-٣	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع نشاط الشركة	١٣٧
٥-٤	توزيع عينة الدراسة حسب متغير رأس مال الشركة	١٣٨
٥-٥	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	١٣٩
٥-٦	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	١٤٠
٥-٧	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي	١٤١
٥-٨	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	١٤٢
٥-٩	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	١٤٣

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الأهمية التي يحظى بها القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية ومدى التأثير التي تحدثه على اتخاذ القرارات المالية في كبرى الشركات العاملة في قطاع غزة وذلك من أجل توجيه المزيد من الاهتمام لهذا العنصر البشري الذي يعتبر من أهم الموارد الإنتاجية في الشركات الحديثة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي من أجل الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب النظري من خلال مطالعة ومراجعة الكتب والرسائل الجامعية والمجلات والدوريات العلمية بما تحتويه من أبحاث ودراسات علمية قيمة ذات علاقة بالموضوع قيد الدراسة.

كذلك تم استخدام المنهج التحليلي للحصول على البيانات الأولية من خلال البحث في الجانب الميداني التطبيقي بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات والمعالجات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلائل ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

ومن ابرز النتائج التي تم التوصل إليها:

١- يوجد اهتمام مقبول بالبيانات الخاصة بالموارد البشرية إلا أن هناك إهمال المدخل الدفترى والسجلات المنظمة للقياس المحاسبي للموارد البشرية.

٢- إن رسملة الأصول البشرية والإفصاح عنها يوفر المزيد من الموضوعية والمصداقية والثقة للبيانات المحتواة في التقارير.

٣- إن توفير معلومات عن القيمة الاقتصادية للأصول البشرية يزيد من كفاءة الإدارة في الرقابة عليها وفي استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يحقق الإنتاجية القصوى.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة:

١- ضرورة التفرقة بين النفقات التي تعتبر مصروفات جارية تحمل على نفس الفترة وتلك التي يجب أن ترسمل وتظهر ضمن عناصر أصول المنشأة.

٢- ضرورة اتخاذ الإجراءات والسياسات الرسمية من أجل تطبيق محاسبة الموارد البشرية وإعداد سجلات تحليلية وإحصائية ومحاسبية للتسجيل والتبويب والقياس في إطار نظام محاسبي شامل.

٣- الاهتمام بإصدار معيار محاسبي يلزم المنشآت بقياس رأس مالها البشري لسد الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية .

Abstract

This research aims to study and analyze the importance given to accounting measurement and disclosure for the cost of human resources and the impact caused on the financial decision-making in major companies operating in Gaza Strip in order to direct more attention to this human element, which is one of the most productive resources in Modern companies.

To achieve objectives of this study , a researcher using analytical descriptive approach, where the descriptive approach has been used to obtain data and information on the theoretical side through reading and reviewing books, theses , journals and periodicals, including scientific content of research and scientific studies related to the value of the subject under study.

Further analytical method was used to obtain the primary data through research in the side of applied distribute questionnaires to study some search items, and compile the necessary information in question, and then unloading and analyzed using SPSS and use appropriate treatments and statistical tests to reach to value evidence and indicators that support subject of study.

The most important conclusions reached

- 1 - Companies have acceptable interest in data of human resources but that there was negligence book entrance and organization records of the accounting measurement for human
- 2 - The capitalize human assets and disclosure provides more objectivity, credibility and confidence of the data contained in the financial reports .
- 3- The providing information on the economic value of the human assets Increase more administration efficient in control and in the optimal utilization of exploitation that achieves maximum productivity.

The most recommendations of this study

- 1 - Need to differentiate between expenses that are Current expenses charged to the same period and those that must be capitalized and appear within the items of company assets.
- 2 - The need for formal policies and procedures for the application of human resource accounting and preparation analytical , statistical and accounting records for registration and measurement in framework of a comprehensive accounting system.
- 3 - Interest in issuing an accounting standard required companies measuring their human capital to bridge the gap between market value and book value.

الفصل الأول

خطبة الدراسة

١/ المقدمة Introduction

يعتبر العنصر البشري أساس ومحور كل المجتمعات الإنسانية بلا استثناء، وأن جميع الأنظمة التي يتعامل معها المجتمع الإنساني تعتمد بشكل رئيس على العنصر البشري بشكل مباشر أو غير مباشر.

تفق منشآت الأعمال أموالاً كبيرة خلال القيام بعملية اختيار وجذب وتدريب وتأهيل وتعيين الأفراد، وهذه الأموال يتم إنفاقها على شكل استثمارات Investments في البشر وهي مبالغ قد تفوق ما يتم إنفاقه على الاستثمارات في الآلات والتجهيزات والأصول الثابتة الأخرى (القاضي و حمدان، ٢٠٠١، ص ١٣٥).

إن نجاح المشاريع الاقتصادية في تحقيق أهدافها يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة وفعالية الموارد البشرية العاملة بها على اعتبار أن العنصر البشري هو المورد الحقيقي لأي مشروع، والموارد المادية ما هي إلا عوامل مساعدة، والإنسان لما يملكه من المهارات ويتمتع به من رغبة في العمل هو العنصر الحاسم لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والربحية والتقدم في المشروع الاقتصادي.

وتتجلى أهمية الموارد البشرية في المشروعات الصناعية والمشروعات الخدمية من خلال التأثير على القيمة السوقية Market Value لتلك الوحدات الاقتصادية، من حيث مساهمتها في العمليات الاقتصادية التي تمارسها تلك الوحدات وما يمكن أن تشكله تلك الموارد وما تحتلته من قيمة ملموسة وغير ملموسة يمكن أن تؤثر بشكل أو باخر على استمرارية تلك الوحدات في أداء مهامها، وهذا يعني أن الموارد البشرية يمكن أن تحل مكاناً بارزاً وأهمية كبيرة عند اتخاذ القرارات المختلفة والمتعلقة بنشاط الوحدات الاقتصادية التي تعمل فيها، وبالتالي يصبح من الضروري الاهتمام بكافة البيانات التي تتعلق بالموارد البشرية لكي يكون بالإمكان الاستفادة منها في كافة المجالات التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات مباشرة بشأنها (جابر، ٢٠٠٧، ص ٣٠).

يمثل موضوع الموارد البشرية Human Resources أحد المجالات البحثية التي اهتم بها المتخصصون في أكثر من علم واحد من العلوم الاجتماعية، فعلماء الاقتصاد والإدارة بالإضافة إلى المحاسبة تناولوا موضوع الموارد البشرية من العديد من الجوانب، ولكن من هذه

العلوم تحليلاته الخاصة وفق الأطر المفاهيمية والنظريات التي تمثل أساس تلك العلوم عبر العصور.

ويعتبر موضوع محاسبة الموارد البشرية (Human Resource Accounting) من الموضوعات الحديثة نسبياً في مجال المحاسبة، حيث أن تاريخ المحاسبة عن الموارد البشرية في الفكر المحاسبي يرجع إلى عقد السنتينيات من القرن العشرين، التي تمثل بداية اهتمام علماء المحاسبة بالإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية، ومنذ ذلك الحين دخل موضوع المحاسبة عن الموارد البشرية مراحل متعددة وصولاً إلى ظهور بعض الأبحاث التي تناولت أثر المعلومات التي تقدمها المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية والإدارية على مستوى الإدارة التنفيذية والإدارة العليا وقرارات المستثمرين، حيث تناولت الكثير من البحوث العلمية في المحاسبة موضوع محاسبة الأصول البشرية بالعرض والتحليل النظري والتطبيق العملي وخلصت بان المحاسبة عن الأصول البشرية تؤثر على اتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بأعمال المنشأة. (حسبو، ١٩٨١، ص ٣٥)

A.A.A) American Accounting Association:

المحاسبة عن الموارد البشرية بأنها: "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الخاصة بالموارد البشرية إلى متخذي القرارات" (AAA, Committee on Human Resource accounting, 1973, P.169)

في حين عرفها أستاذ المحاسبة فلامهولتز (Eric G. Flamholtz) في كتابه المحاسبة عن الموارد البشرية كالتالي: تعد الموارد البشرية وسيلة لقياس التكاليف التي تحدث في المشروع أو المشروعات الأخرى نتيجة لاختبار أو تأهيل أو تدريب أو تعين أو تعيين الأصول البشرية، كما تتضمن أيضاً القياس الاقتصادي لقيمة الموارد البشرية للمشروع، فهي تشمل المحاسبة عن البشر باعتبارهم موارد تنظيمية لأغراض كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية، (لامهولتز، ترجمة زايد، ١٩٩٢، ص ٥).

ورغم أن ازدهار هذا المجال البحثي في أدبيات الفكر المحاسبي كان خلال العقود القليلة الماضية إلا أن الاستفادة قد زادت وأصبحت ذات أهمية كبيرة في الوقت الحالي خصوصاً أن التقدم التكنولوجي وتطور عالم المعلومات والاتصال يعتمد وبشكل كبير جداً على العنصر البشري ذو الكفاءة والمهارة العالية الذي يستحق أن يعتبر أصلاً استثمارياً جديراً بالاهتمام والمحافظة، وبالتالي يستحق النظر في تحديد مدى أهمية عملية القياس والإفصاح و المعالجة

المحاسبية للنفقات والتكاليف التي تتعلق بالعنصر البشري في الشركات والمؤسسات ومنشآت الأعمال التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في نشاطاتها مثل المؤسسات الخدمية والتعليمية ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات وشركات المحاسبة والتدقيق.

وحيث إن العديد من المؤسسات والشركات في قطاع غزة تعتمد في إنتاج منتجها الأساسي على خدمات العنصر البشري، وأن المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية توفر المعلومات الازمة لتخاذل القرارات، لذا كان من الأهمية إجراء دراسة بهدف البحث في مستوى الأهمية التي يحظى بها القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية في المنشآت والمؤسسات العاملة في قطاع غزة وإظهار مدى التأثير التي تحدثه على عملية اتخاذ القرارات المالية وذلك من أجل العمل على تحسين جودة تلك القرارات وتصويبها نحو الاتجاه الصحيح .

١/٢ مشكلة الدراسة Study Problem

إن من أهم أهداف المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية هو تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية الازمة لمساعدتها في اتخاذ القرارات المالية والإدارية المتعلقة بالعنصر البشري في المنظمة، (علي، ١٩٩٧، ص ٣٠٠)، ومن أجل الاهتمام بقياس وتقييم هذا العنصر وبيان مدى الأهمية التي يتمتع بها داخل المنظمة يبرز السؤال الرئيس التالي:-

ما مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية في الشركات المساهمة في قطاع غزة؟. ويتفرع منه الأسئلة التالية وهي:-

- هل هناك إدراك ووعي لدى متذبذبي القرارات في الشركات المساهمة في قطاع غزة لأهمية المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية والإفصاح عنها؟.

- هل تحظى عملية القياس والإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية باهتمام متذبذبي القرارات والموظفين ذوي شأن في المؤسسة؟.

- هل تقوم الشركات المساهمة في قطاع غزة بإجراءات تأصيل نفقات الموارد البشرية؟.

- هل عملية القياس والإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية لها تأثير على اتخاذ القرارات المالية في الشركات المساهمة في قطاع غزة؟.

١/٣ فرضيات الدراسة Study Hypotheses

تتطلب عملية البحث عن إجابات لمشكلة الدراسة وضع عدة فرضيات تتمثل في الآتي:-

- ١ - لا يوجد إدراك لدى متلذذى القرارات في الشركات المساهمة في قطاع غزة لأهمية المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية.
- ٢ - لا تحظى عملية قياس الموارد البشرية باهتمام متلذذى القرارات في الشركات المساهمة في قطاع غزة.
- ٣ - لا تولي الإدارة في الشركات المساهمة في قطاع غزة أهمية لعملية الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية.
- ٤ - لا تقوم الشركات المساهمة في قطاع غزة بإجراءات تأصيل نفقات وتكاليف الموارد البشرية.
- ٥ - لا يؤثر القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية في الشركات المساهمة في قطاع غزة.
- ٦ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لصفات أفراد العينة.

١/٤ أهداف الدراسة Study Objectives

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية من خلال إبراز مفهوم وتطور المحاسبة عن الموارد البشرية وفوائدها ونماذج القياس وطرق التقييم، وبيان مدى تأثيرها على اتخاذ القرارات المالية في الشركات المساهمة في قطاع غزة، ويمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:-

١. بيان ماهية وأهمية المحاسبة عن الموارد البشرية.
٢. التعرف على فوائد ومزايا وأهداف عملية المحاسبة عن الموارد البشرية.
٣. تحليل ومناقشة وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لرسملة نفقات الموارد البشرية ومدى انطباق خصائص الأصول على الموارد البشرية ومعاملتها كأصول من الأصول.
٤. بيان كيفية قياس الموارد البشرية وأساليب تقييمها وطرق الإفصاح عنها في التقارير المالية.

٥. التعرف على مستوى الإدراك والوعي لدى متذبذبي القرارات في الشركات المساهمة لأهمية القياس والإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية.

٦. بيان مدى اعتماد الشركات المساهمة على المعلومات الخاصة بالموارد البشرية في اتخاذ القرارات المالية ومدى تأثيرها على تلك القرارات.

١/٥ أهمية الدراسة Study Importance

تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوعاً محاسبياً معاصرأً مهماً، حيث أن هذه الدراسة -حسب علم الباحث- تعتبر من أوائل الدراسات التي سيتم إجراءها وتطبيقها على الشركات المساهمة في قطاع غزة والتي تتناول قضية المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية، ذلك أن المنشآت الاقتصادية الحديثة تعتمد في تحقيق أهدافها ونجاحها بصورة متزايدة على العنصر البشري، فكفاية وفعالية وكفاءة العامل البشري تعد عاماً أساسياً في تحقيق الاستخدام الكفاء للاستثمارات المادية الضخمة في المنشآت الحديثة المتقدمة، لذلك من الأهمية توجيه إدارات المنشآت الاقتصادية وخاصة تلك التي تعاني نقص في الموارد البشرية وتعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في أعمالها إلى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وإظهار مدى تأثيرها على القرارات،

إن الإدراك والوعي لأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية والاستخدام الفعال لمدخل محاسبة الموارد البشرية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاهتمام بعملية تأصيل الموارد البشرية بما يكفل زيادة فعالية وكفاءة أداء المنظمة وإشباع حاجات تلك الموارد ومساعدة المتخصصين والمستويات الإدارية على إدارتها بكفاءة وتحسين نوعية القرارات المالية المتعلقة بها، وتوجيه الاهتمام نحو التركيز على أهمية العاملين كموارد وليس كعوامل إنتاجية، واعتبار تكاليف العنصر البشري كاستثمارات تحقق عوائد طويلة الأجل للمنظمة في شكل زيادة في إنتاجيتها، حيث إن السبيل لتطوير الوحدة الاقتصادية في عصر التكنولوجيا الحديثة هو الاستخدام الأمثل للموارد البشرية .

١/٦ منهجية الدراسة Study Methodology

١/٦/١ منهج الدراسة:

تحاول الدراسة التعرف على مدى الإدراك لأهمية المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية وأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية مع بيان تأثير ذلك على اتخاذ القرارات المالية؛ لذلك فإن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر المنهج المناسب لموضوع وطبيعة الدراسة، حيث يعرف المنهج الوصفي بأنه محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق، علماً بأن دراسة الحالة تعتبر أحد أقسام المنهج الوصفي (الرفاعي، ١٩٩٨)، وهذا ينطبق على طبيعة الدراسة.

١/٦/٢ مصادر جمع البيانات:

أ- المصادر الأولية: تم الاعتماد على تجميع البيانات من مجتمع الدراسة، وذلك من خلال الاستبانة والمقابلات الشخصية.

ب- المصادر الثانية: تم تجميع البيانات من الدراسات السابقة والكتب والمراجع العلمية والدوريات والأبحاث المحكمة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

١/٦/٣ أدوات جمع البيانات:

أ- الاستبانة (قائمة الاستقصاء): تمثلت في إعداد قائمة استقصاء مكونة من مجموعة أسئلة تدور حول أبعاد وجوانب المحاسبة عن الموارد البشرية المختلفة لقياس مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية في الشركات المساعدة العاملة في قطاع غزة والتعرف على مدى تأثيرها على اتخاذ القرارات المالية في المنظمة، وتم عرض الاستبانة على عدد من الأساتذة المختصين والمحكمين، حيث تم الأخذ بآرائهم ومقرراتهم من خلال إجراء التعديلات اللازمة على بعض البنود، كما تم عرض الاستبانة قبل توزيعها على مجموعة من متذدي القرارات في الشركات لمعرفة مدى فهمهم واستيعابهم للأسئلة ومدى وضوح مدلولاته، وتم استخدام معيار ليكرت الخماسي في قياس الإجابات على فقرات الاستبانة.

بـ- المقابلات : تم إجراء بعض المقابلات مع مجموعة من متذبذبي القرارات وموظفي الشركات لأخذ آرائهم حول ما يطبق وما لا يطبق من سياسات وإجراءات تعكس عملية المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية داخل بيئة العمل في الشركة.

١/٧ مجتمع وعينة الدراسة Study Sample

يتكون مجتمع الدراسة من فئات متذبذبي القرارات (أعضاء مجلس الإدارة ، المدراء الماليون والإداريون، رؤساء أقسام المحاسبة، رؤساء أقسام شئون الموظفين) في كبرى الشركات العاملة في قطاع غزة البالغ عددها ١٨٢ شركة، (دليل الغرفة التجارية لمحافظات قطاع غزة ٢٠٠٨) .

وتم اختيار عينة الدراسة من الشركات والمؤسسات التي يعمل بها (١٠) موظفين فأكثر ويبلغ رأس المالها مائة ألف دولار (\$ ١٠٠٠٠) فأكثر حيث بلغ عددها (١٠٠) شركة، أي ما يمثل أكثر من ٥٥% من مجتمع الدراسة، حيث توزعت عينة الدراسة على مختلف قطاعات الأعمال الخدمية والصناعية والتجارية والتكنولوجية والإنسانية والتي تعتمد على العنصر البشري بشكل كبير في إنتاج منتجها النهائي.

١/٨ الدراسات السابقة العربية Arabic Previous Studies

١- دراسة (سعادة، ١٩٧٧) بعنوان :

تحديد قيمة الموارد البشرية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مزايا وعيوب تحديد قيمة الموارد البشرية من خلال مناقشة الأبحاث السابقة التي تناولت هذه القضية وتقييم طرق قياس قيمة الموارد البشرية، وقد أوضحت تلك الدراسة الطرق والأساليب التي يتم بموجبها قياس وتقييم الموارد البشرية مع بيان مميزات وعيوب كل طريقة والانتقادات الموجهة لها، كما بينت الدراسة الأساليب والنماذج الرياضية الخاصة بتقييم الموارد البشرية المعتمدة على نظرية القيمة الاقتصادية، كذلك أوضحت الدراسة المشاكل التي كانت تعترض الباحثين خلال عملية تقييم وقياس العنصر البشري والطرق التي تم اقتراحها لعلاج كل مشكلة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاعتراضات الموجهة لتحديد قيمة للموارد البشرية لا يمكن أن تصمد أمام المنافع والمزايا العديدة والقيمة لهذا النظام.

٢- دراسة (عبد العال، ١٩٨١) بعنوان:

تأثير القياس المحاسبي للموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية.

جاءت هذه الدراسة من أجل تقييم النتائج المتضاربة والمتفاوتة للدراسات والأبحاث التجريبية التي تناولت مسالة تأثير القياس المحاسبي للموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية ومعرفة أسباب ذلك التضارب وذلك بهدف وضع نموذج أو إطار موضوعي منهجي يمكن أن يكون ملائماً بشكل مناسب من أجل إظهار تأثير عملية القياس المحاسبي للموارد البشرية على القرارات المالية في المؤسسة، حيث أكدت الأبحاث التجريبية على وجود تأثير للقياس المحاسبي للموارد البشرية وفقاً لمبدأ التكالفة التاريخية على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

٣- دراسة (مطر، ١٩٨٢) بعنوان:

المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي.

أوضحت هذه الدراسة المبررات التي تدعو إلى رسملة تكلفة الموارد البشرية والتي أي مدى يمكن اعتبار ومعاملة الموارد البشرية كمعاملة الأصل، كما بينت المزايا والآثار الإعلامية المترتبة على رسملة نفقات وتكاليف الموارد البشرية وذلك سواء في التقارير المالية الخارجية أو التقارير المالية الداخلية، كذلك تعرضت الدراسة إلى أساليب تقويم الأصول البشرية من خلال أمثلة وتطبيقات عملية، وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة توقف المحاسبين عن معالجة

الاستثمارات في الأصول البشرية معاملة المصروفات إنما يتوجب معالجتها على أساس استثمارات رأسمالية، وهذا يستوجب الاهتمام بضرورة وجود نظام محاسبي للموارد البشرية في المؤسسة.

٤- دراسة (نمر، ١٩٨٢) بعنوان: الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مفهوم الموارد البشرية في كل من الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي وذلك بغرض الإجابة على التساؤلات التالية:

هل يمكن معالجة الموارد البشرية للمشروع كأصول لها قيمة نقدية؟ وبالتالي إدراج هذه القيم في القوائم المالية؟.

ما هو تأثير البيانات الخاصة بالموارد البشرية على كل من القرارات الداخلية والخارجية؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قبولاً نظرياً للأصول الإنسانية من وجهة النظر الاقتصادية في حين هناك خلاف على قبولها من وجهة النظر القانونية، كما أظهرت الدراسة أن اقتراح أي طريقة لقياس الموارد الإنسانية يرتبط بشكل وثيق بالهدف من القياس فنماذج القياس لأغراض التقارير الداخلية تختلف عن طرق القياس لأغراض التقارير الخارجية.

٥- دراسة (معروف، ١٩٨٦) بعنوان: تحليل المحتوى الموضوعي لأساليب تقييم الموارد البشرية.

كان الهدف من هذه الدراسة مناقشة وتحليل الطرق والأساليب التي يتم بموجبهما تقييم الأصول بصفة عامة ومن ثم تطبيق هذه الطرق لتقييم الموارد البشرية باعتبارها تمثل أصولاً في المنشأة، ومن تم الحكم على مدى ملاءمتها، كما قامت الدراسة بإجراء تحليل على النماذج الرياضية المستخدمة في تقييم الموارد البشرية وإظهار درجة التباين والاختلاف في النتائج باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي في قياس درجة الثقة.

٦- دراسة (فتوح، ١٩٩٩) بعنوان:

مشكلات الاعتراف والقياس في المحاسبة عن الموارد البشرية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العقبات التي تواجه قضية الاعتراف والقياس المحاسبي للموارد البشرية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة التي تبين مدى أهمية المحاسبة عن الموارد البشرية ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها أن المحاسبة عن الموارد البشرية تساعد المتخصصين في الموارد البشرية على إدارة واستخدام الموارد البشرية المتاحة بكفاءة وفاعلية، وأنها تمد المستخدمين لها بالمعلومات الهامة عن تكاليف التدريب والاستقطاب والاستخدام والتقييم والمحافظة على الموارد البشرية، كما بينت الدراسة إلى أن معالجة الموارد البشرية في قائمة المركز المالي يجب أن يتم وفقاً لنفس المعالجة التي تطبق على الأصول الأخرى، حيث أن قيمة الفرد بالنسبة للمشروع تتمثل في القيمة الحالية لمجموعة الخدمات المستقبلية والمتوقع أن يقدمها.

٧- دراسة (حمادة، ٢٠٠٢) بعنوان:

القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس رأس المال البشري وبيان أثره في القوائم المالية، مع توضيح كيفية الإفصاح عن قيمة وتكلفة الموارد البشرية وذلك بالتطبيق العملي لأساليب المحاسبة عن الموارد البشرية في جامعة دمشق، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن المحاسبة عن الموارد البشرية تضمن الاستغلال الأفضل لتلك الموارد في حال معاملتها كأصول، وإن استبعادها من قائمة المركز المالي يعتبر قصوراً في الوظيفة المحاسبية والإدارية، كذلك ربطت الدراسة فيما يخص المحاسبة عن الموارد البشرية بدورها المثالي بضرورة وجود نظام محاسبي شامل يتم من خلاله تزويد المعلومات عن الموارد البشرية للمنشأة ضمن قوائم مالية ذات موضوعية وثقة ومصداقية.

٨- دراسة (مسعود، ٤٢٠٠) بعنوان:

محاسبة الموارد البشرية

أوضحت هذه الدراسة ماهية وأهداف محاسبة الموارد البشرية ودوافعها وطرق قياس تكاليف الأصول البشرية باستخدام العديد من الطرق، وبينت أن محاسبة الموارد البشرية فكرة لازالت تعترضها الكثير من المشاكل، رغم أنه بدا واضحاً ضرورة إظهار الأصول البشرية بالقوائم

المالية للمؤسسات لمساعدة الإدارة والمستثمرين على اتخاذ القرارات الخاصة بالموارد البشرية، كذلك أكدت الدراسة على الدور الذي تلعبه محاسبة الموارد البشرية في عملية إعداد موازنة الحصول على العنصر البشري بما تقدمها من تكاليف معيارية عن عملية الاستقطاب والتدريب والاختيار، كما بينت مدى مساعدة محاسبة الموارد البشرية في قياس وتقدير كفاءة وفعالية استخدام العنصر البشري من خلال تقديم المعلومات عن تكلفة وقيمة العنصر البشري في التنظيم.

٩- دراسة (محمد، ٢٠٠٥) بعنوان:

إطار مقترن للمحاسبة عن الموارد البشرية القومية لدول الجامعة العربية.

هدفت تلك الدراسة إلى علاج القصور الذي أفقد المحاسبة القومية جزءاً كبيراً من أهميتها نتيجة لعدم إظهارها لجهود الأفراد والمجتمع وإنفاقه على الموارد البشرية باعتبارها أصلاً من الأصول الثابتة للمجتمع، وسعت الدراسة إلى إثبات أن جزء من الإنفاق على القوى البشرية لا يعتبر إنفاقاً جارياً واستهلاكياً، بل يعتبر إنفاقاً رأسمالياً واستثمارياً، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن استخدام أسس ومفاهيم المحاسبة عن الموارد البشرية من أجل إعداد الحسابات القومية يؤدي إلى أن تصبح المحاسبة عن الموارد البشرية القومية أدأداً أكثر فاعلية للرقابة على تنمية الخطة وتقدير الأداء للقطاعات الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بالموارد البشرية، كذلك إظهار قيمة الاستثمار في الموارد البشرية كإضافات لرأس المال كل قطاع في بند مستقل تحت مسمى أصول معنوية أو موارد بشرية، وهذا الاعتراف بالإنفاق الاستثماري في الموارد البشرية يعتبر بمثابة إضافة إلى ثروة المجتمع وزيادة الطاقة الإنتاجية، خاصة في الوقت الحالي الذي اهتمت فيه كل حكومات العالم بإعداد الكوادر البشرية لمواجهة تحديات العصر الحديث.

١٠ - دراسة (الجندي، ٢٠٠٥) بعنوان:

قياس وتقدير رأس المال الفكري أحد المتطلبات الأساسية لتحديد قيمة المنشأة.

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة بناء نموذج يهدف إلى قياس وتقدير رأس المال الفكري من خلال الفهم الواضح لمكونات رأس المال الفكري وبيان الأهمية المتنامية له كعنصر متميز وهام ضمن منظومة متكاملة لإدارة وتقدير العنصر البشري وخلق القيمة الحقيقة له، كما تناولت الدراسة صعوبات قياس وتقدير هذا العنصر والنماذج التي اقترحت في الفكر المحاسبي بهذا الصدد سواء العامة أو الخاصة، كما بينت الدراسة أن عدم تضمين الأصول البشرية والمعرفية والمعنوية التي لها أثر على الأداء المستقبلي في التقارير الخاصة بالمنشأة

يجعل هذه التقارير ذات دور ضئيل في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وقامت الدراسة بناء نموذج مقترن لقياس وتقييم رأس المال الفكري مما قد ينعكس وبالتالي على الاقتراب من إيجاد قيمة عادلة وصحيحة لقيمة المنشآة.

١١ - دراسة (المفرجي، ٢٠٠٦) بعنوان:

تحليل معطيات العلاقة الارتباطية بين نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري

أجريت هذه الدراسة على عدد من العاملين في الجامعات والكليات والمعاهد في بغداد وقد هدفت إلى التعريف بالمفاهيم والأبعاد الأساسية لكل من نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري مع تحديد مستوى كل منها في المؤسسة ومن ثم تحليل معطيات العلاقة الارتباطية بينهما للوصول إلى الفروق المعنوية بين إجابات أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المفيدة أهمها أن نظام معلومات الموارد البشرية هو نظام فرعي من نظام المعلومات الإدارية يهدف إلى توفير معلومات لعدة جهات لغرض صنع القرارات الإستراتيجية، كذلك بينت الدراسة أن الاتجاهات الحديثة تميل إلى الاهتمام بالموجودات الفكرية أكثر من الموجودات المادية، حيث أن الموجودات الفكرية هي التي تعظم الموجودات المادية.

١٢ - دراسة (جابر، ٢٠٠٧) بعنوان:

تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى تسلیط الضوء على أهمية محاسبة الموارد البشرية كنظام للمعلومات في المنظمة الاقتصادية المساعدة في تنظيم البيانات وتشغيلها لإخراجها كمنتج في صورة معلومات يمكن أن تفيد في اتخاذ قرارات أكثر فاعلية بما يخص الموارد البشرية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها أن نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية يعتبر أحد النظم الفرعية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، وأن تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية سوف يساهم في قياس قيمة الموارد البشرية، كما بينت الدراسة أن الشركات في الدول الغربية اهتمت بالاستثمار بكثافة في العنصر البشري حيث أنه هو الذي يستطيع إيجاد حلول إبداعية في مجال الإنتاج، كذلك بينت الدراسة أن الموارد البشرية هي ثروة ليست فقط للشركات والمؤسسات، وإنما للدولة نفسها وكلما تم الارتفاع بمهاراتها أدى ذلك إلى المساهمة في التقدم الاقتصادي.

- ١٣ دراسة (الجعدي، ٢٠٠٧) بعنوان :

دور وأهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة "رسالة ماجستير".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل دور وأهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، والى ضرورة إبداء الاهتمام بهذه الموارد في الجامعات وخاصة فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية ببياناتها، وخلصت الدراسة إلى نتائج تفيد بعدم توفر أنظمة محاسبية لدى الجامعات في قطاع غزة يمكن أن تلبي متطلبات المحاسبة عن الموارد البشرية، وبالتالي عدم الاستفادة من البيانات المتوفرة في عملية تحديد واستخدام الموارد البشرية بشكل كافء، وكذلك عدم الاستفادة من تلك المعلومات في دعم القرارات الإدارية، علماً بأن الدراسة خلصت أيضاً إلى أن هناك وعي لدى المسؤولين في الجامعات لأهمية المحاسبة عن الموارد البشرية.

١/٩ الدراسات الأجنبية.

١ - دراسة (Brummet & Flamholtz & Pyle 1968) بعنوان:

Human Resource Measurement- A Challenge for Accountants.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد نموذج وطريقة معينة يمكن من خلالها قياس القيمة الاقتصادية للعنصر البشري العامل بحيث تأخذ في الاعتبار المنفعة الاقتصادية للمورد البشري، وقد توصلت الدراسة إلى مقاييس متعددة للموارد البشرية متضمنة مفهوم القيمة الاقتصادية التي تقوم على أسس التنبؤ بالإيرادات المستقبلية المتولدة من خدمات كافة الأصول المملوكة والعاملة في المنظمة وحسم تلك الإيرادات وتوزيع هذا المبلغ نسبياً على كل الأصول ومنها الموارد البشرية.

٢- دراسة (Flamholtz, 1972) بعنوان:

Toward a Theory of Human Resource Value in Formal Organizations.

كان الغرض من هذه الدراسة وضع إطار نظري يوضح طبيعة ومحددات قيمة الموارد البشرية بالنسبة للمنظمة وبيان وتشخيص العوامل التي تؤثر على قيمة الأفراد داخل التنظيم الرسمي وقد توصلت الدراسة إلى وضع وتصميم ما يسمى "نظريّة قيمة الموارد البشرية" التي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية، ومن خلال الدراسة تم تصميم نموذج يبين محددات قيمة الفرد بالنسبة للمنظمة بما فيها محددات عناصر القيمة المشروطة المتمثلة في مهارات ومستوى نشاط الفرد وكذلك المحددات التنظيمية الأساسية المتمثلة في دور الفرد في المنظمة وطبيعة مكافآته من التنظيم ويشرح علاقاته المتبادلة، ومن أهم إضافات هذا النموذج هو ما يتضمنه من أن قيمة الفرد هو ناتج من خصائص الشخص نفسه وخصائص المنظمة أيضاً.

٣- دراسة (Baker, 1974) بعنوان:

The Feasibility and Utility of Human Resource Accounting.

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء عدة تطبيقات نظرية لبيان الجدوى ومستوى المنفعة من وراء تطبيق نظام المحاسبة عن المحاسبة عن الموارد البشرية ومدى تأثير معلومات المحاسبة عن الموارد البشرية على التقارير المالية والأهمية التي يمثله وجود رصيد للأصول البشرية في القوائم المالية وذلك من خلال استعراض معظم الدراسات التي بحثت في موضوع المحاسبة عن الموارد البشرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن قيمة الأصول البشرية هي ذات أهمية يفوق أهمية الأصول غير البشرية وأن الموارد البشرية تلعب دور يفوق الدور الذي تلعبه الأصول المادية في تحقيق أهداف المنظمة ورفع كفاءتها وتقديمها ونجاحها.

٤- دراسة (Ogan, 1976) بعنوان:

A Human Resource Value Model for Professional Service Organizations.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد نموذج لقياس تكلفة الموارد البشرية بحيث تأخذ في الاعتبار التكاليف التي تتکبدها المنشاة في سبيل الاحتفاظ بهذه الموارد ذلك أن الأساليب السابقة

المستخدمة في القياس كانت قد تجاهلت هذه التكاليف، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى وضع نموذج جديد يتضمن بشكل صريح النفقات التي تتحملها المنظمة عند الاحفاظ بالموارد البشرية وقد راعت الدراسة لجانبي التكلفة والمنفعة لقيمة الموارد البشرية في المنظمة.

٧- دراسة (Powell & Sciullo & Mattson, 1976) بعنوان:

Human Resource Accounting: Why The Delay?

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة بعض الجوانب المفاهيمية للمحاسبة عن الموارد البشرية، وتلخيص بعض تجارب الشركات التي قامت بتنفيذ نظام المحاسبة عن الموارد البشرية ، وذلك من أجل التوصل إلى بعض الاستنتاجات عن العوامل التي قد تسبب التأخير في تنفيذ نظام المحاسبة عن الموارد البشرية، وخلصت الدراسة إلى أن من أهم عوامل تأخير استخدام وتنفيذ محاسبة الموارد البشرية هو الضعف في مفهومها لدى الشركات، كما خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات من أجل انتشار استخدام المحاسبة عن الموارد البشرية من خلال تسخيرها لخدمة أغراض داخلية.

٦- دراسة (Houghton , 1980) بعنوان:

The Financial Reporting of Human Resource Valuations

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ثلاث من أساليب قياس وتقدير الموارد البشرية وهي طريقة تكلفة الشراء، طريقة تكلفة القيمة الاستبدالية، وطريقة القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية ، وأوضحت الدراسة أن القيمة الاقتصادية للمنظمة تتحدد بناء على القيمة الاقتصادية للعنصر البشري، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود تشابه كبير بين عملية قياس الموارد البشرية وبين عملية تأثير الأصول لذا فإن أسباب اقتصادية تدعو إلى معالجة تقييم الموارد البشرية والإفصاح عنها بنفس الطريقة التي يتم بها عملية المعالجة والإفصاح عن الأصول المستأجرة.

٧- دراسة (Flamholtz & Searfoss & Coff, 1988) بعنوان:

Developing Human Resource Accounting as a Human Resource Decision Support System.

تم تطبيق هذا البحث على مؤسسة (Touche Ross & Co.) وهي من أكبر ثمانى مؤسسات دولية في مجال أعمال التدقيق والاستشارات المالية وذلك بهدف قياس التكلفة الاستبدالية للوظائف التي يشغلها مدققي الحسابات الرئيسيين وكذلك قياس القيمة الاقتصادية لكل موظف في كل وظيفة في المؤسسة من خلال استخدام نموذج تقييم المكافآت ومن ثم استخدام

هذين النموذجين في القياس في تصميم نظام محاسب للتعامل مع تكاليف وتقدير الموارد البشرية، وقد توصلت الدراسة إلى وضع نظام محاسبة للموارد البشرية في المؤسسة ي العمل على تحليل إمكانيات الموظفين وله القدرة على تحديد تكاليف الاستبدال للموظفين من ذوي المراتب العليا وحساب القيمة الاقتصادية لكل موظف يعمل في المؤسسة.

- دراسة (Dawson, 1994) بعنوان

The Use of a Simulation Methodology to Explore Human Resource Accounting.

الهدف من البحث هو استكشاف العلاقة بين قياس قيمة الموظفين وتكلفة الحصول عليهم من خلال تطبيق نموذج التكلفة الاستبدالية وتطبيق نموذج تقدير المكافآت العشوائية على مجموعة من الأقسام التنظيمية وذلك بواسطة جمع وتطبيق البيانات اللازمة لاحتساب القيمة ومن ثم التطبيق باستخدام كل نموذج على حده، وقد ركز البحث على معرفة المنطق الذي يستخدمه متى يتم استخدام كل نموذج في تحديد والوصول إلى البيانات، وقد توصل البحث إلى أن نموذج تقدير المكافآت يأخذ في الاعتبار عدم كفاية ظروف العمل الداخلية في حين أن نموذج التكلفة الاستبدالية يأخذ في الاعتبار ظروف سوق العمل الخارجية، أما في حالة وجود سوق عمل كفؤ فإن كلا النموذجين لا يختلفان، وأن استخدام نموذج تكلفة الاستبدال يمكن أن يخفض التكاليف المترتبة على استبدال الموظفين.

- دراسة (Soledad, 1999) بعنوان:

Human Resource Accounting

قدمت هذه الدراسة المعالجة المحاسبية للموارد البشرية في المنظمات ومنظفات الأعمال بطريقة منهجية، وذلك من خلال تحليل وتسجيل التكاليف العامة المتعلقة بالموارد البشرية، كما أكدت على إمكانية إدراج تكاليف الموارد البشرية ضمن الأصول كما هو الحال بالنسبة لباقي البيانات المالية الأخرى، وقد ركزت الدراسة على معالجة تكاليف التدريب ودراسة البدائل المختلفة حول تسجيلها، وبعد عرض وتحليل مفصل لها توصلت الدراسة إلى أن تكاليف التدريب يمكن أن يتم معاملتها بطريقة مماثلة للطريقة التي يعامل بها أي حساب من حسابات الأصول الرأسمالية، كذلك ألمقت الدراسة الضوء على طرق معالجة وتسجيل التعويضات ومكافآت ترك العمل مع الاقتراح بضرورة تسجيلها كنفقات استثمارية رأسمالية وليس كمحاسبات جارية.

١٠ - دراسة (Nour & Agarwal & Shakir, 2002) بعنوان:

Human Resource Accounting (H.R.A.) Practices, A Suggested Model for Arithmetic Procedures.

سعى هذا البحث إلى تطبيق النماذج المتوفرة لقياس وتقييم الموارد البشرية على ثلاثة من الشركات الأجنبية المختارة بهدف بيان الصعوبات والمعوقات المرافقة لكل نموذج وذلك من أجل تطوير نموذج مقترح بحيث يصبح صالحاً للتطبيق في البيئة المحلية الأردنية ومن هنا نجد أن البحث قام باستعراض غالبية الطرق التي وضعت لقياس وتقييم الموارد البشرية وفي نهاية البحث تناول البحث عملية تطوير نموذج لقياس وتقييم الموارد البشرية بالشكل الذي يتلافى السلبيات التي عانت منها النماذج السابقة بحيث يتم التركيز على العناصر الأهم في عملية القياس والتقييم للموارد البشرية بدلاً من العناصر التي ليس لها تأثير أو يصعب توفير متطلباتها ضمن الشركات والمؤسسات المحلية.

١١ - دراسة (Herman, 2005) بعنوان:

A human Resource Accounting Transmission: Shifting From Failure to A Future.

سعت هذه الدراسة إلى عرض مواقف واستنتاجات العلماء حول فرضية فشل مدخل الأصول بالتطبيق على محاسبة الموارد البشرية، وعرضت الدراسة نموذج لتقييم الموارد البشرية يعتمد على قياس المسؤوليات التي تتحمّلها المنشآة في سبيل تدريب وتوظيف الفرد، حيث أن هذا المدخل يسمح بتوفير المزيد من المعلومات المالية، وتوقعت الدراسة حدوث تحسن على عملية القياس المحاسبي للأصول البشرية وهذا راجع إلى زيادة الاهتمام من قبل الجهات الخارجية بالتقارير الخاصة بالأصول البشرية، وقد شدد الكاتب على ضرورة تعديل القواعد المحاسبية لكي تتيح إظهار قيمة الموارد البشرية ضمن القوائم المالية.

١٢ - دراسة (Flamholtz, 2005) بعنوان:

Conceptualizing and Measuring The Economic Value of Human Capital.

قامت هذه الدراسة بعرض عدد من المفاهيم المختلفة ذات الصلة برأس المال البشري، حيث بينت أن رأس المال البشري يتكون من ثلاثة أنواع تتمثل في القيمة الاقتصادية في الأفراد،

القيمة الاقتصادية للجماعات أو الفرق، والقيمة الاقتصادية لمجموع الموارد البشرية في المنظمة، كما بينت الدراسة أن رأس المال الفكري والبشري هو مكون رئيسي من مكونات الموارد البشرية التي ينبغي القيام بالمحاسبة عنها وقياسها وأن له دور كبير في نجاح المشروع وتأثيره على الأداء المالي.

١٣ - دراسة (Wang & Zhang & Wang, 2006) بعنوان:

Human Capital Accounting and The System of National Accounts Extension .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية النسبية لنظام المحاسبة عن رأس المال البشري في الحسابات القومية، وأظهرت الدراسة أن إدراج قيمة رأس المال البشري في إطار نظام الحسابات القومية سوف يعمل على تحقيق مساهمة في اتجاه زيادة القيمة الاقتصادية للأصول العامة، كما تعرّضت الدراسة لأهم التغيرات التي تحدث في المدخلات والمخرجات للحسابات القومية عند قياس وتقييم الأصول البشرية - التي تم تقسيمها إلى نوعين رأس المال البشري مثل العمال ورأس المال الفكري مثل المدراء والعلماء - وإدخالها ضمن الحسابات القومية.

١/١٠ تعليق على الدراسات السابقة

حرست معظم الدراسات السابقة على إبراز طرق وأساليب القياس المحاسبي للموارد البشرية وتقييم مدى ملاءمة تلك الطرق لعملية القياس، وركزت في أغلبها على ضرورة معاملة تلك الموارد معاملة الأصول ومعالجتها محاسبياً بنفس طريقة معالجة الأصول وذلك لانطباق معايير الاعتراف بالأصل على العنصر البشري مع ضرورة العمل على إظهار قيمتها ضمن بنود القوائم المالية، وأكدت مختلف الدراسات إلى الاهتمام المتزايد بعملية المحاسبة عن الموارد البشرية حيث أشارت مختلف الدراسات إلى أهمية المحاسبة عن الموارد البشرية في تزويد المستخدمين لها بالمعلومات المالية والكمية التي تساعدهم على استخدام الموارد البشرية بشكل أكثر كفاءة وفعالية، ومن الملاحظ أن الدراسات السابقة لم تتفق على وضع أسلوب منهجي موحد يمكن أن يمثل النموذج الموضوعي الملائم لتقييم وقياس الموارد البشرية وبالتالي فإن عدم الاتفاق أدى إلى اختلاف في تأثير القياس المحاسبي للموارد البشرية على القرارات المالية والإدارية حسب طريقة القياس المستخدمة.

إن الدراسات السابقة قد تم إجراءها في عدد من الدول العربية والأجنبية، ولاشك أن بيئه الأعمال في قطاع غزة تختلف عن غيرها في الدول الأخرى، لذا فإن هذه الدراسة تعتبر من أوائل الدراسات التي سوف يتم إجراءها على مستوى المنشآت والوحدات الاقتصادية في قطاع غزة وذلك من أجل الوصول إلى مستوى الأهمية التي تحظى بها عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية لدى متخذي القرارات في الشركات المساهمة ودرجة الاعتماد على بيانات الموارد البشرية عند اتخاذ القرارات الخاصة بالعنصر البشري.

الفصل الثاني

مفاهيم وأسس المحاسبة عن الموارد البشرية

Concepts and Foundations of Accounting for Human Resources

٢/١ مقدمة Introduction

إن الفكر الأساسية لمحاسبة الموارد البشرية Human Resource accounting تدور حول القيمة الاقتصادية Economic Value وهي تقديم بيانات عن قيمة الموارد البشرية الموجودة والتكليف المترتبة عليها كأصول لها قيمتها السوقية التي تؤثر في قيمة الوحدة الاقتصادية في أسواق المال، وذلك من خلال تقديم المعلومات والبيانات اللازمة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات اللازمة فيما يخص القوى العاملة، كزيادة المهارة والإنتاجية بتطبيق برامج تعلم وتدريب العاملين .

فمحاسبة الموارد البشرية تتناول أهم العناصر التي تؤثر على أهداف المنشأة وتتأثر بها، وكلما ازدادت أهمية الإبداع وتطوير المنتجات وحدة المنافسة Competition في مثل تلك الظروف تزداد أهمية العمالة المتعددة المهارات والتي يتم إخضاعها لدورات تدريبية باستمرار حتى تكتسب مهارات جديدة.

تمثل الموارد البشرية والمؤهلة تأهيلًا علميًا وعمليًا راقيًا ركناً أساسياً من الأركان المحددة لمستوى الأداء في المنشأة، وقد تضمنت النظريتان الاقتصادية والإدارية دراسات واسعة وشاملة تستهدف قياس الاستثمار في رأس المال البشري Investment in Human Capital وترشيد استخدامه من خلال التدريب والتطوير المستمر لقدراتها ولم تكن النظرية المحاسبية إلى وقت قريب تعني بهذه الموارد رغم كون عملية القياس تمثل وظيفتها الأساسية فالمستخدم للتقارير المالية يلاحظ أن الإشارة الوحيدة للعنصر البشري فيها يتمثل فقط ب-bind الأجر والرواتب والمكافآت وما شابهها، حيث تظهر ضمن بنود المصروفات الجارية في قائمة الدخل، أما القيمة المتحققة للمنشأة من كفاءة ومهارتها البشرية فقد كانت تعالج كجزء من شهرة المحل.

ولقد أدى الاهتمام بالعنصر البشري لدى غالبية المؤسسات إلى تكوين قسم خاص، قسم الموارد البشرية ، لاستقطاب العاملين المؤهلين ، وإقامة الدورات التدريبية لتحسين مهاراتهم ومن أهم أمثلة تلك المؤسسات يمكن حصر ما يلي :

- شركات التكنولوجيا والبرمجيات التقنية الجاهزة والإلكترونيات.
- شركات الأدوية
- شركات التدقيق وتقديم الاستشارات المالية والفنية .
- شركات المحاماة وشركات الدراسات الهندسية .
- المؤسسات التعليمية كالجامعات والمعاهد والكليات العليا.

كلها شركات ومؤسسات يلعب كادر الأبحاث والتطوير دوراً محورياً في المحافظة على حصتها السوقية والحصول على سبق تنافسي، ويعتبر التكوين الرأسمالي البشري وتطوير الكفاءات دوراً مهماً في نجاح تلك الشركات والمؤسسات.

نتيجة لهذا الدور الذي يلعبه العنصر البشري وتزايد الاهتمام به فقد وجدت النظرية المحاسبية ضرورة استحداث نظام جديد يطلق عليه (محاسبة الموارد البشرية Human Resource Accounting) يهتم بقياس القيمة الاقتصادية والتكاليف المتعلقة بالموارد البشرية وتوصيل تلك المعلومات إلى المستخدمين ومتخذي القرارات المالية والإدارية.

٢/٢ مفهوم محاسبة الموارد البشرية

Concept of Human Resource Accounting

يبدو من الوهلة الأولى أن هذا المصطلح غريب وغير معروف وهذا ربما يعود إلى قلة الكتابات فيه لأن معظم الكتاب يتناولون المحاسبة من منظور المحاسبة المالية التي تقوم بقياس الأثر المالي لمختلف العمليات التي تتم بين المؤسسة ومحيطها الخارجي خاصة أو محاسبة التكاليف التي تعمل على تحديد الجيد لتكاليف الإنتاج من خلال قياس الأثر المالي لحركة التكاليف داخل المؤسسة.

فمفهوم محاسبة الموارد البشرية هو مفهوم فلسفى Philosophical Concept وليس عبارة عن نظرية أو طريقة معينة لها ثوابت ومبادئ معينة وإنما هو مفهوم يعني كل العمليات الحسابية الملموسة وغير الملموسة التي تقوم بها المؤسسة من أجل تقييم رأس مالها البشري والفكري Human Capital وهذا بالاعتماد على كل الأنظمة المتواجدة في المؤسسة من نظام المعلومات الإداري، نظام المعلومات المحاسبي، نظام مراقبة الإدارة...الخ. (جابر، ٢٠٠٧، ص ٣٣)

كما أن مفهوم الموارد البشرية يضع الإنسان على نفس مستوى الموارد المجتمعية الأخرى حيث انه مورد من أغلى الموارد، فهو قادر على تحويل الموارد إلى طاقة منتجة ونافعة، ذلك أن الإنسان هو صانع هذا التحول في الموارد الأخرى وهو الموظف لها، وهو بذاته مورد لا تتضمن طاقاته وهو في نهاية الأمر الغاية والهدف الذي من أجله يتم استثمار وتشغيل طاقات مختلف الموارد الأخرى.

٢/٣ تعريف المحاسبة عن الموارد البشرية

Definition of Human Resource Accounting

هناك العديد من التعريفات التي تتناولت المحاسبة عن الموارد البشرية سيتم عرضها بشيء من التفصيل وتحليل خصائصها ومميزاتها ومن ثم إيجاد تعريف يكون أقرب إلى الشمول والوضوح.

فقد عرفت لجنة المحاسبة عن الموارد البشرية التابعة لمجمع المحاسبة الأمريكي في تقريرها الأول عام ١٩٧٣ المحاسبة عن الموارد البشرية كما يلي:

"عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الخاصة بالموارد البشرية إلى الأطراف المستفيدة منها ومتخذي القرارات" (AAA, Committee on Human Resource accounting, 1973, P.169)

بناء على تعريف جمعية المحاسبين الأمريكيه فقد تحدد الإطار العام لنظام المحاسبة للموارد البشرية بأنه مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأساليب والإجراءات تحكم عملية تحديد ثم قياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية وذلك بقصد إيصالها بعد ذلك للأطراف ذات المصلحة.

ويؤخذ على التعريف السابق عدم الوضوح في تفسير أهمية التعرف على البيانات الخاصة بالموارد البشرية وكذلك عدم توضيح مفهوم وطبيعة البيانات الخاصة بذلك وهدف المحاسبة عن الموارد البشرية.

أما سيدني دافدسون Sidney Davidson فقد عرفها بأنها: " مصطلح يستخدم لوصف فروض متنوعة تبحث في التقرير عن الموارد البشرية وتوارد أهميتها في تحقيق أرباح المشروع ومجموعة أصوله " (معروف، ١٩٨٦ ، ص ٦٧) .

أما كنث Kenneth فقد جاء تعريفة لمحاسبة الموارد البشرية بأنها "محاولة للتحديد والتقرير عن الاستثمار في الموارد الخاصة بالمشروع والتي لا يتم المحاسبة عنها حاليا بالإجراءات المحاسبية التقليدية ويرى أنها نظام للمعلومات يبين للإدارة التغيرات التي تطرأ على الموارد البشرية للمشروع بمرور الزمن" (Kenneth, 1977, P.345)

أما ليكرت وبورس (Lickert and Bores) فقد نظرا للموارد البشرية على أنها عملية التقدير الدقيق للقيمة الحالية المستقبلية للأصول الإنسانية ويمكن تلخيص تعريف ليكرت وبورس عام ١٩٧٦ من خلال ما يلي:(فتوح، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤)

"تشتمل الموارد البشرية على ذلك النوع من أصول المشروع الممثل في ولاء جمهور المستهلكين وحملة الأسهم، وكذلك على ولاء الموردين بالإضافة إلى سمعة المشروع في المجتمع المالي، وكذلك سمعته في البيئة التي توجد بها مصانعه ومكاتبها".

ونلاحظ أن ليكرت Lickert قد تناول القيمة التي يضيفها التدريب إلى العنصر الإنساني إلى جانب عوامل خارجية وداخلية أخرى تؤثر في تحديد القيمة الحالية للأصول الإنسانية، وقد فرق ضمناً بين الموارد البشرية الداخلية المتمثلة في العمال والموظفين وبين الموارد البشرية الخارجية المتمثلة في جمهور المستهلكين والموردين.

أما اريك فلامهولتز " Flamholtz " فقد اقترب من مفهوم الأصل بشكل واضح، إذ اقتصر في تحديدها على العاملين في المنشأة والتكاليف المتعلقة بهم حيث عرف المحاسبة عن الموارد البشرية بقوله:

" تعني المحاسبة عن الموارد البشرية، المحاسبة عن الأفراد بكونهم موارد في المشروع، وتقوم على قياس تكلفة وقيمة الأفراد الموجودين بهذا المشروع".

حيث عرض في كتابه "المحاسبة عن الموارد البشرية" أن المحاسبة عن الموارد البشرية تعد وسيلة لقياس التكاليف التي تحدث في المشروع أو نتيجة لاختبار أو تأخير أو تدريب أو تعيين أو تنمية الأصول البشرية، كما تتضمن أيضاً القياس الاقتصادي لقيمة الموارد البشرية للمشروع، فهي تشمل المحاسبة عن البشر باعتبارهم موارد تنظيمية لأغراض كل من المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية (فلامهولتز ، تعریب زايد ، ١٩٩٢)

من التعريف السابقة يمكن استنتاج أن محاسبة الموارد البشرية هي المحاسبة التي تهتم بقياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية من خلال مختلف العمليات المحاسبية المتعلقة بتقييم تكلفة المورد البشري (التكلفة القابلة للقياس و التكلفة غير القابلة للقياس) وتقدير أداء المورد البشري (الملموس وغير الملموس) وأثرهما على الأداء الكلي للمؤسسة في وسط بيئه الأعمال التي تنشط فيها.

أي أن التعريف قد ركزت على عملية القياس Measurement سواء قياس التكلفة أو قياس القيمة للأفراد بالمشروع، ولم يعط اهتماماً للأهداف الأخرى للمحاسبة عن الموارد البشرية، فمن المعروف أن القياس ما هو إلا وظيفة واحدة من وظائف المحاسبة المتعددة والتي تخدم الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة.

أما بروميت Brummet فقد عرفها بقوله:
"إن المحاسبة عن رأس المال البشري تعتبر أسلوباً لتحديد وقياس وتوصيل المعلومات الخاصة

بالموارد البشرية للمساعدة على رفع كفاءة إدارة المشروع" (Brummet, 1970, P65). أي أن الهدف من المحاسبة عن الموارد البشرية لم يقتصر على قياس هذه الموارد فقط بل توصيل هذه المعلومات إلى إدارة المشروع لرفع كفاءتها، ولكن هل المعلومات عن الموارد البشرية تهم إدارة المشروع فقط؟ أم تهم الأطراف الخارجية كالمستثمر ودائني المشروع؟.

وفي محاولة للربط بين المفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية، فقد عرفها الكسندر Alexander بقوله:

"إن المحاسبة عن الموارد البشرية ما هي إلا امتداد للمبادئ المحاسبية لمقابلة التكاليف بالإيرادات، وتنظيم البيانات المتعلقة بالموارد البشرية لتوصيلها للمختصين معبرا عنها بقيم نقدية" (علي، ١٩٩٧، ص ٢٩٦).

وهذا أمر منطقي ، فالمحاسبة عن الموارد البشرية ما هي إلا أسلوب لتحسين نظام المعلومات المحاسبية وتطوير مخرجات النظام بما يتلاءم واحتياجات الأطراف المختلفة.

وقد أكد ذلكRobinson بقوله:

"إن المحاسبة عن الموارد البشرية ما هي إلا أداة من أدوات المحاسبة الإدارية تستعمل بواسطة المتخصص في شؤون الأفراد وكذلك المدير التنفيذي، ولا تهدف إلى أن تكون بديلا للنظام الموجود ولكن إضافة إليه..(Robinson, 1975, p46).

حيث تقدم الوسائل الفنية لتوصيل المعلومات عن الموارد البشرية باللغة الشائعة في محيط الأعمال وهي النقود.

لكن يعبّر على التعريف السابق، اعتبار المحاسبة عن الموارد البشرية وظيفة إدارية، يقوم على تنفيذها شؤون الأفراد وهو أمر غير منطقي.

ونظرا لأن المحاسبة عن الموارد البشرية تقوم على دراسة الفرد وتأثير سلوكياته، فقد عرفها أحد علماء السلوك بقوله:

" هي احدى المداخل السلوكية الحديثة التي تؤثر في عملية الرقابة التنظيمية ، وفي ظل هذا المدخل تعبّر الموارد البشرية أحد أصول المشروع التي لها قيمة نقدية " (الحناوي، ١٩٧٤، ص ١٤٣).

ما سبق يمكن أن نستخلص تعريفاً للمحاسبة عن الموارد البشرية بأنها:

" هي أداة قياس الموارد البشرية قياساً كمياً من خلال مجموعة من الأساليب والنماذج التي يمكن تطبيقها عملياً، والتقرير عن نتائج القياس للجهات الداخلية والخارجية، بما يمكن من تحقيق مقابلة التكاليف بالإيرادات".

من هذا التعريف تتضح الخصائص الآتية:

- ١- أن المحاسبة عن الموارد البشرية أداة قياس وليس فرعاً مستقلاً بل تعتبر تحسيناً للنظم الموجودة.
- ٢- أن المحاسبة عن الموارد البشرية في قياسها للموارد البشرية، تعرف بأساليب القياس التي يمكن تطبيقها عملياً، ولا تعرف بتلك المقاييس التي تخرج عن نطاق التطبيق.
- ٣- أن قياس الموارد البشرية ليس هدفاً في حد ذاته، بل يستخدم _ كما هو الحال بالنسبة لباقي الأصول _ في اتخاذ القرارات الإدارية الداخلية والخارجية.
- ٤- أن التقرير عن نتائج القياس المحاسبي لا يشترط شكل معيناً من أشكال التقرير، فالملهم هو توصيل معلومات كاملة عن الموارد البشرية للجهات المسئولة، بالشكل الذي يحقق المرجو منها، سواء كان في شكل الميزانية أو في شكل تقارير مستقلة.
- ٥- يوضح التعريف إطار المحاسبة عن الموارد البشرية والمتمثلة في: القياس، والتطبيق، ودراسة الأثر الفكري والسلوكي للمحاسبة عن الموارد البشرية.

٤/ نشأة و تطور المحاسبة عن الموارد البشرية

The Emergence and Development of Human Resource Accounting

من المعلوم أن موضوع الموارد البشرية واحد من المواضيع القديمة في البحوث الاقتصادية والذي ينعكس جلياً في المعالجات المحاسبية، وعليه لا يمكن القول إنّ محاسبة الموارد البشرية يعد من المواضيع الجديدة في الاقتصاد حيث يعدّ الاقتصاديون رأس المال البشري عاملًا إنتاجياً ويحاولون ما يسعهم لإيجاد وسائل متعددة لقياس مدى استثماره، ولقد أقر المحاسبون بقيمة الأصول البشرية منذ سبعين سنة مضت على الأقل، في حين بدأ البحث في المحاسبة الصحيحة للموارد البشرية في الستينيات من القرن الماضي، طبقاً لرأي العالم ليكرت الذي دفع عن التخطيط بعيد المدى من خلال التأثير في المتغيرات النوعية للموارد البشرية، والذي يؤدي إلى منافع أكبر على المدى البعيد.

وقد مررت المحاسبة عن الموارد البشرية بالعديد من مراحل التطور المتميزة وقد قام فلامهولتز بتقسيم هذه المراحل إلى المراحل الأربع الأولى التالية: (فلامهولتز، تعریب زاید، ۱۹۹۲، ص ٧).

المرحلة الأولى:

تمتد من بداية الستينيات حتى ١٩٦٦، وتميز بأنها فترة وضع المفاهيم Conceptualization الأساسية للمحاسبة عن الموارد البشرية باستخدام النظريات والمبادئ المتعلقة بهذا الموضوع في العلوم الاجتماعية الأخرى، ولعل المصادر البحثية الرئيسية لذلك كانت فكرة رأس المال البشري في النظرية الاقتصادية، وكذلك بحوث سيكولوجية التنظيم والتي تهتم بفاعلية القيادة والأهمية النسبية للموارد البشرية في مكونات شهرة المحل في المحاسبة التقليدية.

المرحلة الثانية :

تمتد هذه المرحلة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧١، ظهرت في هذه المرحلة الدراسات التي اهتمت بوضع نماذج قياس Measurement Models تكلفة وقيمة الموارد البشرية، وأهمها الدراسات التي قام بها عدد من الكتاب منهم، Roger Hermanson، روجر هيرمانسون، Eric Flamholtz Renesis likert رئيسيس ليكرت إيريك فلامهولتز، حيث تميزت هذه المرحلة بأنّها فترة إيجاد وتقييم فعالية نماذج قياس تكلفة وقيمة الموارد البشرية وفترة إيجاد مجالات حالية ومستقبلية لاستخدامات المحاسبة عن الموارد البشرية في بعض المنتجات، حيث قام وليام بتطبيق بحثه (قياس القيمة التاريخية لتكلفة الموارد البشرية) على الشركة (أرجي باري) حيث نشرت الشركة ولعدة سنوات قوائمها المالية الختامية متضمنة معلومات مالية عن الموارد البشرية.

المرحلة الثالثة:

و تمتد من ١٩٧١ حتى ١٩٧٦، حيث نشرت خلالها العديد من الدراسات الأكاديمية في أمريكا وأستراليا واليابان، وقد تم تطبيق العديد من هذه البحوث عن أثر المعلومات التي تقدمها المحاسبة عن الموارد البشرية في اتخاذ القرارات الإدارية، وكذلك في قرارات المستثمرين من حملة الأسهم، وخلال هذه المرحلة كونت جمعية المحاسبين الأمريكية لجنتين للمحاسبة عن الموارد البشرية، الأولى كانت عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ وتم نشر تقرير اللجنتين تحت عنوان تطور المحاسبة عن الموارد البشرية، واستمرت خلال هذه الفترة البحوث الهدافلة إلى تطوير المفاهيم والنماذج المستخدمة في قياس الموارد البشرية والمحاسبة عنها سواء من ناحية التكلفة أو من ناحية القيمة.

المرحلة الرابعة:

و تمتد من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٠، حيث شهدت تراجعاً في الاهتمام بهذا الفرع سواء من

جانب الأكاديميين أو من جانب التطبيقين ويرجع سبب ذلك إلى أن الجزء الأكبر من البحوث الأولية في هذا الميدان والتي تعد أقل صعوبة تمت في المراحل السابقة وإن الأجزاء الباقية أكثر صعوبة وتتطلب عدداً غير قليلاً من المؤسسات والشركات التي تقبل أن يتم تطبيق هذه البحوث داخلها، ونتيجة للعدد القليل من الباحثين القادرين على القيام بهذه فإن عدد البحوث في هذه الفترة كان أيضاً قليلاً مما أدى إلى عدم إقبال الشركات على التطبيق إضافة إلى أن تكاليف تطبيق هذه النظم (البحث) عالٍ و العائد المتوقع منها غير مؤكد.

المرحلة الخامسة:

وهي مرحلة التطوير الحالية وتمتد من ١٩٨٠ وحتى مشارف القرن الواحد والعشرين، فقد شهدت هذه المرحلة بداية بعث جدي للاهتمام بكلٍ من النظرية والتطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية وذلك نتيجة لتزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع زيادة الإنتاجية وتركز هذا الاهتمام على دور العنصر البشري في زيادة الإنتاجية، مما شد الاهتمام نحو المحاسبة عن الموارد البشرية إضافة إلى زيادة المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في مجال الصناعة واختلاف إدارة الشركات اليابانية للموارد البشرية عن مثيلاتها الأمريكية إلى الاهتمام بأساليب ونظم المحاسبة عن الموارد البشرية، وقد شهدت هذه المرحلة تطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية على شركات ومؤسسات ضخمة بعكس الحال في مراحل التطور الأولى حيث كان التطبيق يقتصر على شركات صغيرة ومتعددة. (حمادة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٧).

المرحلة السادسة:

وتمتد هذه المرحلة من ٢٠٠١ وحتى هذا التاريخ، ففي هذه الفترة أصبحت الموارد البشرية من أهم الركائز التي تهتم بها المنشآت لمواكبة متطلبات الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة المتغيرة والنمو المستمر للابتكارات، وبحيث أصبحت مهارات الموارد البشرية محدّدات أساسية لخلق القيمة وتحقيق الأرباح وإرساء ميزة تنافسية، وفي هذه الفترة احتل موضوع محاسبة الموارد البشرية أهمية خاصة بين الموضوعات البحثية في مجال الفكر المحاسبي، وجاء التركيز على محاسبة الموارد البشرية انعكاساً للتطور الكبير في اقتصادات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، حيث ساهم الاقتصاد الحديث المعتمد على مجتمع المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا في التأكيد على مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية، واعتباره أداته هامة في تحديد مسار الأداء الاقتصادي للمنشآت. (الجندي ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٨).

وخلال هذه الفترة أصبح هناك فناءة بين الباحثين في نظرية المحاسبة على اعتبار الإنفاق على الموارد البشرية إنفاقاً على الأصول الرأسمالية سواء على مستوى المنظمة بشكل جزئي أو على المستوى القومي للبلد، وذلك لأهمية وقيمة العنصر البشري، وجدير بالإشارة أن سكوت Scott قد ذكر منذ زمن بعيد أن القوة البشرية المدربة من العاملين والفنين هي دائماً أصل ذو قيمة مهمة. (محمد، ٢٠٠٧ ، ص ٦٦).

٢/٥ دوافع التفكير في المحاسبة عن الموارد البشرية

Motivated Thinking in Accounting for Human Resources.

هناك مجموعة من الحاجات والمتطلبات والعوامل أدت إلى التفكير في المحاسبة عن الموارد البشرية منها ما هو على مستوى المشروع ومنها ما هو على المستوى القومي.

٢/٥١ على مستوى المشروع:

العوامل والأسباب التي أدت إلى التفكير في المحاسبة عن الموارد البشرية على مستوى المشروع . (الفضل وأخرون ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٨).

- ١- إن الموارد البشرية هي من الموارد الرئيسية للمنشأة لذا فإن على المحاسبة قياسها وإبرازها للمحللين الماليين والمستثمرين والإدارة.
- ٢- الاهتمام بدراسة مشكلة شهرة المحل ومحاولات المحاسبين الوصول إلى اتفاق بشأنها من خلال الربط فيما بينها وبين المهارات الخاصة التي يتمتع بها العاملون في المنشأة.
- ٣- إن تقييم كفاءة إدارة المنشأة يتطلب التعرف على الموارد المتاحة للمنشأة وأن تكون الإدارة على معرفة تامة بالموارد البشرية التي تمتلكها لتتمكن من توجيهها واستخدامها أفضل استخدام.
- ٤- الدور المتزايد للموارد البشرية في المنشآت الخدمية الحديثة التي تعتمد أساساً على كفاءة وقدرة المورد البشري مما يترتب عليه اهتمام تلك المنشآت في معرفة قيمة مواردها البشرية.
- ٥- الاتجاه المتزايد نحو تكوين نظام للمعلومات المحاسبية عن الموارد البشرية هدفه تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتخفيط القوى العاملة في المنشأة وترشيد القرارات المتعلقة بها.

- ٦- الحاجة لرسملة بعض عناصر الإنفاق على الموارد البشرية بسبب ضخامتها وعدم اتصافها بالدورية إلى جانب كون العائد المتوقع منها يمتد إلى دورات محاسبية مقبلة.
- ٧- الرغبة المتزايدة لدى المستعملين الخارجيين للكشوفات المالية في معرفة درجة رضا ومعنويات العاملين في المنشأة.

٢/٥/٢ على المستوى القومي:

العوامل والأسباب التي أدت إلى التفكير في المحاسبة عن الموارد البشرية على المستوى القومي (جابر ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٧).

- ١ تحديد الثروة الكلية التي تمتلكها الأمة و التي من ضمنها الثروة البشرية.
- ٢ تحديد الأثر الاقتصادي (الجذو الاقتصادي) للاستثمار في التعليم و الصحة والأثر الاقتصادي للهجرة الداخلية و الخارجية.
- ٣ مساعدة الإدارة الحكومية في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة برسم سياسات التوظيف والعمالة وما يرتبط بها من سياسات الأجور والترقيات والحوافز وتحديد التعويض المناسب للأفراد في حالة العجز أو الوفاة بشكل عملي بناء على أسس علمية سلية.

نتيجة لتلك العوامل وغيرها فقد وجد أن النظرية المحاسبية استحدثت نظام جديد يصطلاح عليه "محاسبة الموارد البشرية" يهتم بقياس التكاليف التي حدثت بواسطة المنشأة أو المنشآت الأخرى من أجل استجلاب و اختيار واستئجار وتدريب وتأهيل ورفع كفاءة الموارد البشرية وكذلك قياس القيمة الاقتصادية للأصول البشرية وذلك بهدف توفير المعلومات اللازمة لتقدير البديل المتاحة للقرارات الإدارية والمالية المتعلقة بالموارد البشرية من جهة، ومن جهة أخرى مساعدة الأطراف الخارجية ولاسيما المستثمرين منهم في الحكم على مدى قدرة الإدارة في الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة لها، ولتحديد حجم الاستثمار في القوى العاملة في المنشأة.

وببناء على المتطلبات والعوامل السابقة فقد تم تحديد الاستخدامات الممكنة للمحاسبة عن الموارد البشرية فيما يلي: (علي، ١٩٩٧، ص ٣٠٠)

- ١- قياس معدل العائد على رأس المال المستخدم لأصول المشروع ككل بما فيها الموارد البشرية.

- ٢- تخطيط استخدامات الموارد، مع الأخذ في الاعتبار قيمة الموارد البشرية على اعتبار أنها موارد مالية ومادية.
- ٣- اختيار تنظيم وتنسيق الأفراد وذلك عن طريق توزيع قيمة الأفراد البشرية على مختلف المستويات الوظيفية، وتعتبر عملية توزيع الاستثمارات في الموارد البشرية من العمليات الهامة بالنسبة للإدارة ليس هذا فقط، بل من أجل تأسيس سياسات أفراد سليمة، كذلك لتخطيط تكاليف الأفراد.
- ٤- رقابة نفقات الأفراد وتقييم هذه النفقات بالنسبة لخدمات الأفراد وبرامج التدريب المرتبطة بها.
- ٥- تجهيز صورة كاملة عن الأفراد في التنظيم بهدف تخطيط الكمية المطلوبة من الموارد البشرية وتدبيرها.
- ٦- تقييم الأعمال، حيث أصبحت عملية تقييم الموارد البشرية العامل المناسب والأساسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاندماج والتصفية.
- ٧- دراسة مشاكل العلاقات الصناعية، حيث تقدم قيمة الموارد البشرية الأساس المنطقي والمعقول لاقتراح نظام للمكافآت.
- ٨- خلق التكامل بين المحاسبة عن الموارد البشرية والمحاسبة المالية لأغراض التقرير السليم عن الوحدة الاقتصادية.

٢/٦ فوائد ومزايا اعتماد محاسبة الموارد البشرية:

Benefits and Advantages of Human Resource Accounting

تهدف محاسبة الموارد البشرية إلى مساعدة الإدارة بمستوياتها المختلفة والأطراف الخارجية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط واستخدام ورقابة الموارد البشرية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المنشأة.

وحيث أنها من وجهة نظر المتخصصين في الموارد البشرية، توفر الإطار الموضوعي والعلمي الذي يساعد على اتخاذ القرارات الخاصة بالموارد البشرية كالاستبدال مثلاً، فضلاً على أنها تحفز الإدارة على الأخذ في الاعتبار مفهوم رأس المال البشري عند اتخاذ أية قرارات متعلقة بالموارد البشرية بشكل خاص وبالمنشأة بشكل عام.

ومن جهة أخرى فإن المستثمرين الحاليين والمستقبلين Current and Future Investors يحتاجون إلى أن تكون القوائم المالية مشتملة للمعلومات الكافية والمناسبة عن الموارد البشرية

وذلك من أجل أن تساعدهم على تقييم الأصول البشرية للمنشأة والاستثمارات فيها وعلى اتخاذ القرارات المناسبة الخاصة باقتناء أسهم منشأة ما أو الاحتفاظ بأسهم المنشأة الحالية أو الاستغناء عنها لما لتلك المعلومات عن رأس المال البشري تأثير على المركز المالي للمنشأة.(فلامهولتز، تعريب زايد، ١٩٩٢) .

وبناء على ما سبق يمكن لمحاسبة الموارد البشرية أن تحقق مزايا عدة للإدارة منها: (الحيالي، ٤، ٢٠٠٤، ص ٢٩٨) .

- ١- التخطيط السليم للقوى العاملة لمواجهة الأعباء الحالية والمتوقعة .
- ٢- تقدير الاستثمارات التي توجهها المنظمة في بناء تنظيمها الإنساني .
- ٣- عدم تحويل حسابات النتيجة بكلفة المصروفات المرتبطة بالموارد البشرية التي لا تستنفذ خلال الفترة المالية مما يترتب عليه زيادة الأرباح.
- ٤- تحديد أفضل مجالات الاستفادة من الأصول البشرية، وذلك عن طريق قياس :
 - العائد من استخدام هذه الأصول.
 - تقدير التكاليف الحقيقية للأعمال مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الملائمة والإنتاجية الإنسانية. (جابر، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣)
- ٥- أن استحداث أصول جديدة هي " الأصول الإنسانية " يترتب عليه تضخم المركز المالي للمنظمة، وهذا يوحي بزيادة ثقلها في السوق.
- ٦- تشجيع عمليات القروض طويلة الأجل بضمان الأصول التي تضخمت بزيادة أصول الإنسان.
- ٧- إظهار إيجابيات في جميع نسب التحليل المالي الذي يمثل البسط فيها صافي الأرباح أو أصول المنشأة.
- ٨- التأثير في سلوكيات الأفراد بما يدفع بالمستثمرين إلى استثمار أموالهم في مثل المنظمات التي تعكس حساباتها الختامية موقفاً متقائلاً بالنسبة للفترة المالية الواحدة.
- ٩- تساعد محاسبة الموارد البشرية، المنظمة على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية، وذلك عن طريق وضع أهداف لتنمية الموارد البشرية إلى جانب الأهداف الإنتاجية.
- ١٠- تساعد محاسبة الموارد البشرية الإدارية، على حسن استخدام قواها العاملة، اتخاذ القرارات الملائمة بشأن توظيفهم وتجهيزهم.
- ١١- تسهم محاسبة الموارد البشرية في تحويل النظرة إلى العاملين من أنهم أعباء إلى أنهم أصول، ومن ثم فإنها تجعل الإدارة تزيد اهتمامها بتطوير الموارد البشرية، واعتبار

الأفراد العالمين ليسوا أدوات إنتاجية فحسب بل أنهم أعضاء مشاركون يساهمون في تحقيق أهداف المنظمة إلى جانب أهدافهم الشخصية.

أي أن المحاسبة عن الموارد البشرية لها غرض مزدوج Dual Purpose من حيث أنها تعتبر أسلوباً جديداً للتفكير المنطقي لإدارة الموارد البشرية في المنشأة وأنها نظام لإمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لإدارة تلك الموارد بكفاءة وفعالية.

٢/٧ أهمية محاسبة الموارد البشرية :

Importance of Human Resource Accounting

مع بداية القرن العشرين شاع الاستخدام الفعال لمدخل الموارد البشرية بما يكفل زيادة فعالية المنظمة وإشباع حاجات العاملين في ذات الوقت باعتبار أن لكل منها حاجات مشتركة ومتسقة مع بعضها البعض، ويركز هذا المدخل الجديد على أهمية العاملين كموارد وليس عوامل إنتاجية، ومعنى ذلك هو اعتبار العنصر البشري كاستثمارات تحقق عوائد طويلة الأجل للمنظمة في شكل زيادة في إنتاجيتها وذلك إذا ما أديرت بفعالية، حيث أن السبيل لتطوير الوحدة الاقتصادية هو الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

ونتيجة للتطورات التي حدثت نتيجة مفاهيم الرفاهية الاجتماعية فقد ظهر اتجاه ينادي إلى ضرورة أن يتوجه الفكر المحاسبي إلى دراسة وتحليل الأصول الإنسانية وإظهارها في الحسابات الخاتمية للمنظمة.

ويمكن ملاحظة تأثير الموارد البشرية حيث نجد أن العديد من الوحدات الاقتصادية الكبيرة والناجحة يرجع نجاحها بدرجه كبيره إلى قدرتها الفعالة لمواردها البشرية وقدرتها على الحصول والاحتفاظ بموظفين ومديرين على درجه عاليه من المهارة والكفاءة، وان أول من طبق محاسبة الموارد البشرية تطبيقاً علمياً هي "شركة باري" بولاية أوهايو الأمريكية، وذلك في سنة ١٩٦٦ ، وتقوم فلسفة هذه الشركة على أن القوه الحقيقية للتنافس والنجاح هي الموارد البشرية للشركة، وما لهذه الموارد من قدرات وطنوهات، وهكذا أدخلت في نظامها المحاسبي محاسبة الموارد البشرية عن طريق رسملة تكاليف الموارد البشرية وحساب أقساط إطفاءها. وفيما يتعلق بالاهتمام بمحاسبة الموارد البشرية يمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي ساعدت على الاهتمام بها وهي:

١. العنصر الإنساني هو أهم أنواع الأصول في الوحدة الاقتصادية وله تأثير جوهري على الإنتاجية ، ففي شركة نستله مثلاً أكثر من 650 خبير يعملون من أجل تحقيق أفضل النتائج. (جابر، ٢٠٠٧ ، ص ٣٤)

٢. العنصر الإنساني له قيمه سوقية، وما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨م، يؤكد هذا فعندما استقال ثمانية من كبار المدراء في شركة موتورولا والتحقهم بالعمل لدى شركه منافسه وهي شركة فيرتشيلر، فقد انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركة الأولى بحوالي ٤١ مليون دولار وارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركة الثانية بمبلغ ١٤ مليون دولار خلال ٢٤ ساعة من تاريخ إعلان خبر الاستقالة. (الحالي، ٢٠٠٤، ص ٢٩٥).

٣. تعطي محاسبة الأصول البشرية دلالات هامة لبعض النسب المحاسبية، فقد أوضحت شركة فولفو السويدية لصناعة السيارات أن كل نقص في معدل دوران العمالة بنسبة ١% يعادل توفير مبلغ خمسة آلاف جنية إسترليني على الشركة، علماً بأن الشركة المذكورة قد تمكن من حساب هذه الأرقام باستخدام نظام المحاسبة عن الموارد البشرية. (حسبو، ١٩٩١، ص ١٢٧).

٤. التطورات والمتغيرات التكنولوجية والتقنية وانعكاساتها على الوحدات الاقتصادية. إن المتغيرات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية لها أثار كبيرة على الوحدات الاقتصادية، حيث أفرزت تلك المتغيرات قفزة واسعة لنظم الإنتاج والإدارة في الشركات في الدول المتقدمة.

٥. ضغوط المؤثرات البيئية الخارجية، ويشمل ذلك:
أ- المؤثرات القانونية: وتمثل في القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة بهدف حماية وتؤمن العاملين.

ب. تأثير النقابات العمالية: من حيث تحديد حقوق العاملين من أجور وميزات إضافية وإجازات وخدمات وغيرها.

ج. تأثير سوق العمل: تتأثر ظروف هذه السوق بظروف العرض والطلب على عنصر العمل، وهي ظروف متغيرة بطبيعتها ، حيث يصعب التحكم والتأثير من قبل المنظمة وحدها .

يقول "Harbison" أن الإنسان هو المحدد الرئيسي للأعمال ومقدار كفايتها ونجاحها، فهو الذي يخطط لقيام المنظمة، ويحدد أهدافها، ويعين سبل الوصول إلى هذه الأهداف، ويختار الآلات والمعدات والخامات التي سيشغلها لبلوغ هذه الأهداف ثم هو المنفذ للعمل الفعلي، وهو الذي يقيم نتائج هذا العمل ويحدد درجة نجاحه أو فشله . (الحالي، ٢٠٠٤، ص ٢٩٦) .

هذا وقد أشار فلامهولتز "Flamholtz" أيضاً إلى مجموعة من العوامل التي يرجع إليها الاهتمام بمحاسبة الموارد البشرية، وهي: (لامهولتز، تعریب زايد، ١٩٩٢، ص ٤)

١- اهتمام الأدب المحاسبي بمفاهيم وطرق المحاسبة عن الموارد البشرية التي تمثل الأصول الأساسية لمعظم المنشآت وخاصة المنشآت الخدمية.

٢- مع زيادة التعلم الفني زادت حاجة الأفراد للتعليم والتدريب واقتراض المهارات والخبرات التي تزيد من قيمة رأس المال البشري، بالإضافة إلى قيام بعض المنظمات بالإنفاق على تشغيل وتنمية الأساليب الفنية والإدارية ومهارات بعض العاملين إيماناً منها بأن العائد من هذه الاستثمارات يتمثل في منافع مستقبلية يحصل عليها الأفراد.

ما نقدم يمكن القول أن تجاهل أهمية العنصر البشري وعدم قيام المنشآت بالمحاسبة عن الموارد البشرية يؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرارات غير سلية، ومن أجل ذلك زاد الاهتمام بمحاسبة الموارد البشرية التي تعطي الإدارة أساساً أفضل للاختيار من بين البدائل واتخاذ قراراتها بطريقة رشيدة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

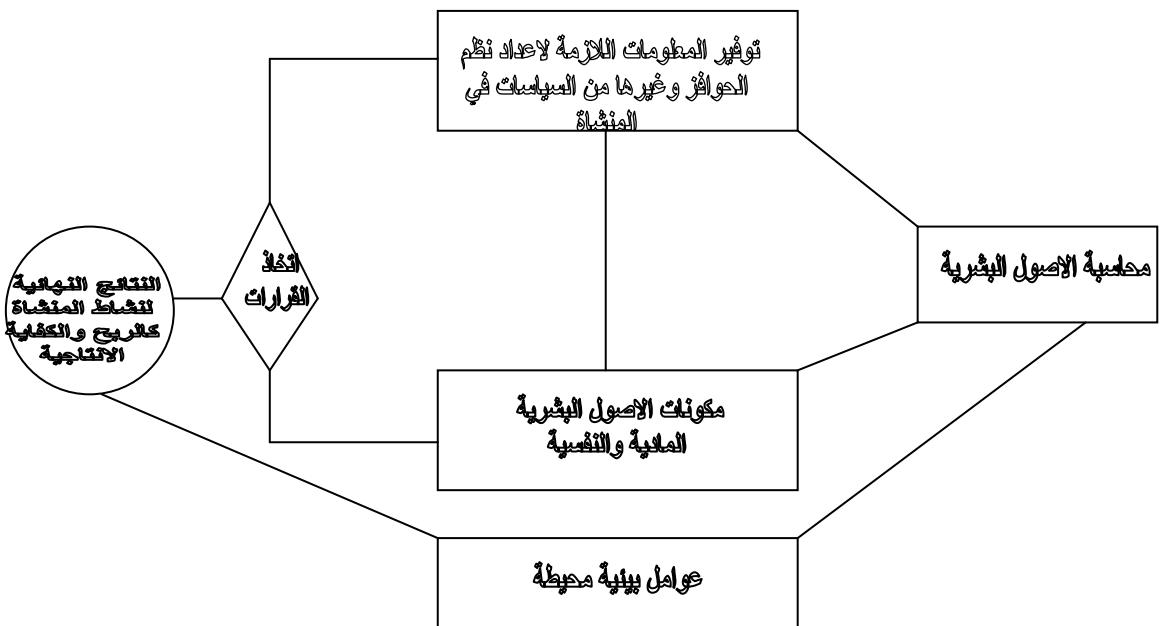
وقد انعكس هذا الاهتمام في صورة آراء تطالب باعتبار العنصر البشري أصلاً من أصول المنشأة يجب إدراجه في الميزانية وتطبيق الاستفادة عليه.

٢/٨ العناصر المترابطة المتعلقة بمحاسبة الموارد البشرية

Interrelated Elements on the Human Resource Accounting

تبعد أهمية محاسبة الأصول البشرية بكونها تساعده في رفع كفاءة العنصر الإنساني بالمنشأة بتوفير المعلومات اللازمة عن مكونات الأصول البشرية على النحو الذي يمكن معه تقدير بعض العلاقات بين مكونات الأصول البشرية والنتائج النهائية لنشاط المنشأة من ربح أو خسارة أو زيادة أو نقص في الكفاءة الإنتاجية، ويوضح الشكل رقم (٢-١) أهمية محاسبة الأصول البشرية في ازدهار أعمال المنشأة بالتأثير على النتائج النهائية لنشاط الذي تمارسه المنشأة .

شكل رقم (٢-١)
أثر محاسبة الأصول البشرية على النتائج النهائية لنشاط المنشأة



(هشام حسبي، الاتجاهات السلوكية في المحاسبة، ١٩٨١، ص ٦٠)

ويوضح الشكل (٢-١) العناصر المترابطة التالية فيما يتعلق بمحاسبة الأصول البشرية : (حسبي، ١٩٨١، ص ٦١)

١- هناك عوامل بيئية محيطة كالحالة الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الأخلاق والتعليم والثقافة وغير ذلك من مكونات البيئة تؤثر في محاسبة الأصول البشرية من حيث تقبل الفكر الإداري لهذا الفرع الجديد من النظرية المحاسبية ، كما أن العوامل البيئية الأخرى المتعلقة بسوق العمالة تؤثر في محاسبة الأصول البشرية.

ومن ناحية أخرى فإن وجود قيمة للأصول البشرية كما تعكسها التقارير المحاسبية يؤثر بالضرورة على العوامل البيئية المحيطة كنتيجة للأثر الواضح لمحاسبة الأصول البشرية على النتائج النهائية لنشاط المنشأة وتحقيقها لأهدافها والمعلوم أن أهداف المنشأة هي المحصلة النهائية لأهداف كافة العاملين بالمنشأة و المتعاملين معها.

٢- تتأثر محاسبة الأصول البشرية بالمكونات التي تشكل في مجموعها هذه الأصول البشرية وهذه المكونات تشمل من جزأين رئисيين :

أ- المكونات المادية وهي حالة الأصول البشرية الداخلية أي التي تعمل بالمنشأة أو الخارجية التي تتعامل مع المنشأة.

بـ- المكونات النفسية وتمثل في العوامل المختلفة التي تؤثر على دوافع الأفراد وتحفيزهم في التعامل مع المنشأة ولمصلحتها كالذكاء والإدراك، والاتجاهات والتفاعل الاجتماعي الذي يتم بتكوين مجموعات صغيرة لها اتجاهات معينة داخل المنشأة .

٣ - تعمل محاسبة الأصول البشرية علي توفير القدر اللازم من المعلومات التي تؤثر في السياسات العامة للمنشأة كسياسة الحوافز مثلاً، ومما لا شك فيه أن هذه المعلومات تؤثر على مكونات الأصول البشرية المادية والنفسيّة فـالإدارة تعمل عي تحقيق التوازن بين كافة العاملين بالمنشأة والمتعاملين معها من أجل تحقيق التفاعل بين أهداف المنظمة وأهدافهم، كما أن مكونات الأصول البشرية تؤثر بدورها في مدى تفهم المعلومات اللازمة لإعداد السياسات العامة للمنشأة فـالإدارة أيضاً تعتبر من المكونات الأساسية للأصول البشرية وهذا يؤثر وبالتالي على اتخاذ القرارات بحسب تفهم الإدارة وتقبلها لهذه المعلومات.

٤ - أن اتخاذ القرار يؤثر على النتائج النهائية لنشاط المنشأة وهذا يؤثر وبالتالي على العوامل البيئية المحيطة ومكونات الأصول البشرية ولذلك كله أثره على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالشكل الذي يؤكد أهمية التغذية المرتدة للمعلومات ويوضح دور محاسبة الأصول البشرية على النتائج النهائية لنشاط المنشأة ومدى تحقيقها لأهدافها.

٢/٩ أهداف المحاسبة عن الموارد البشرية

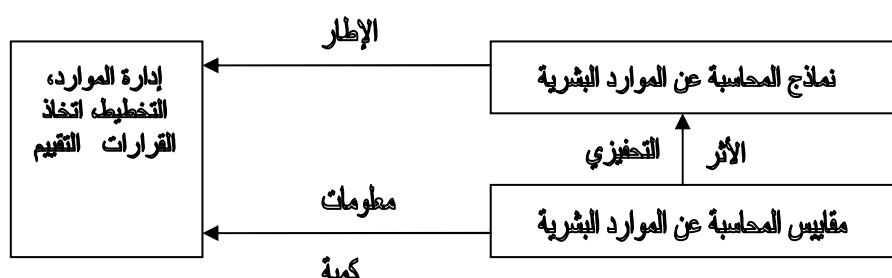
Objectives of Human Resource Accounting

يتجلّى الهدف الأساسي للمحاسبة عن الموارد البشرية من خلال مساعدة الإدارة بمستويات مختلفة على القيام بوظائفها في التخطيط والرقابة على الموارد البشرية وتسعي المحاسبة عن الموارد البشرية إلى بلوغ الأهداف التالية: (علي، ١٩٩٧، ص ٢٩٩)

- ١ تحديد وقياس تكلفة الموارد البشرية بأسلوب يعطي أكثر النتائج موضوعية وتحديد أثر رأس المال البشري في القوائم المالية.
- ٢ مساعدة الإدارة في تخطيط القوى العاملة وإعداد الميزانيات الرأسمالية للموارد البشرية ومعرفة حجم الاستثمارات اللازمة من الموارد البشرية.
- ٣ مساعدة الإدارة على معرفة جدوى الاستثمار وتقدير قرارات الاستثمار في الموارد البشرية.
- ٤ مساعدة الإدارة في تقييم البديل المتاحة للقرارات الإدارية والمتصلة بالموارد البشرية مثل قرارات الاستغناء أو توظيف أحد العناصر البشرية.

- ٥ تحديد اثر برامج خفض التكاليف بما يخص الموارد البشرية (عزوف الإدارة عن إجراء دورات تدريبية تخصصية - عدم إجراء اختبارات كافية لتحديد الأفراد المراد تعيينهم ..) مما ينعكس وبشكل مباشر على الإنتاجية ومعدل دوران العمل وهذا ما تظهره المحاسبة عن الموارد البشرية بشكل واضح من خلال التقارير والبيانات التي تقدمها فيما يتعلق بالموارد البشرية. (موسى، ١٩٧٩ ، ص ٣١٤)
- ٦ مساعدة الإدارة في الرقابة على الموارد البشرية واستخدامها بأفضل كفاءة ممكنة.
- ٧ مساعدة الجهات الحكومية في قياس الأداء الاجتماعي للمنشأة و اتخاذ القرارات المتعلقة بتحطيط و تنمية الموارد البشرية على المستوى القومي.
- ٨ الإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية و ذلك لمساعدة الأطراف الخارجية و منها المستثمرين لمعرفة حجم الاستثمارات في الموارد البشرية لدى المنشأة و الحكم على مدى قدرة الإدارة على استغلالها بالشكل الأمثل .
- ٩ بيان كيفية الإفصاح عن تكاليف و قيمة الموارد البشرية .
- ١٠ إعداد البرامج التدريبية الازمة لرفع مهارات و قدرات الأفراد. (آل آدم، ١٩٨٨ ، ص ١٠٣) .

شكل رقم (٢-٢) وظائف المحاسبة عن الموارد البشرية



(فلامهولتز، تعریب زايد، ١٩٩٢ ، ص ٢٨)

٢/١٠ فروض محاسبة الموارد البشرية

Assumptions of Human Resource Accounting

تقوم محاسبة الموارد البشرية على مجموعة من الفروض التالية: (الهيتي ، ٢٠٠٣ ، ص ٣١٣) .

١- إن الأفراد ذو قيمة كموارد بشرية للمنشأة:

إن الأفراد العاملين لدى المنشأة يعتبرون ذو قيمة كمورد للمنشأة، حيث أن الأفراد قادرون على إعطاء خدمات للمنشأة سواء حالياً أو مستقبلياً وهذه الخدمات لها قيمة اقتصادية للمنشأة، وهنا يمكن أن نقول أن الأفراد يعتبرون موارد للمنشأة بسبب خدماتهم الحالية والمستقبلية.

٢- إن قيمة الموارد البشرية تتأثر بنمط الإدارة الموجودة في المنشأة:

إن قيمة الأفراد كموارد للمنشأة تتأثر بالطريقة التي تتم بها إدارة هؤلاء الأفراد فيمكن زيادة قيمة موارد المنشأة البشرية أو المحافظة عليها نتيجة للتصرفات الإدارية التي تخذلها تجاه هؤلاء ، فمثلاً يمكن زيادة قيمة الموارد البشرية عن طريق زيادة الكفاءة بواسطة تكثيف الدورات التدريبية للعاملين مما يعكس إيجابياً على زيادة الإنتاجية.

٣- ضرورة وجود معلومات عن محاسبة الموارد البشرية:

إن وجود معلومات عن قيمة الموارد البشرية بالمنشأة ضروري من أجل إدارة الأفراد بكفاءة وفاعلية باعتبارهم أهم مورد، لذلك إن هذه المعلومات تقييد جهات داخلية كالإدارة التي سوف تسعى إلى تنمية الأفراد العاملين لديها وتوزيعهم على العمل ووضع نظام للأجور والحوافز مما يساعد على زيادة قيمة الموارد البشرية ، وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن هذه المعلومات تقييد جهات خارجية كالمستثمرين والمقرضين فالمنشأة التي يتتوفر لديها أفراد عاملين متميزين ذو كفاءة ومهارة عالية، تحقق في الغالب أرقام ربح مرتفعة عن نظيراتها من المنشآت التي يقل فيها مستوى كفاءة أفرادها العاملين. (مسعود ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٣) .

٤- إن توظيف الموارد البشرية يعتبر تكلفة اقتصادية تتحملها المؤسسة مقابل خدمات ومنافع تحصل عليها مستقبلاً، لذا يمكن ترجمة تلك التكاليف والخدمات في صورة نقدية وإظهارها في القوائم المالية.

٥- أن المفهوم التقليدي للأصول يقوم على أنها حقوق وخدمات مملوكة قابلة للقياس بوحدات نقدية وهي تكتسب نتيجة للتعامل بين الوحدات الاقتصادية يتوقع الحصول منها مستقبلاً على خدمات أو منافع اقتصادية.

من الواضح أن الافتراضات أعلاه هي افتراضات متوافقة مع المنظور المحاسبي و النظرة الإنسانية إلى العنصر البشري.

٢/١١ التأثير الفكري والسلوكي للمحاسبة عن الموارد البشرية Intellectual and Behavioral Impact of Human Resource Accounting

من المتوقع أن تمثل المحاسبة عن الموارد البشرية، قدرة كبيرة على التأثير الفكري بالنسبة للإدارة، وكذلك التأثير السلوكي بالنسبة للأطراف الخارجية.

أ- التأثير الفكري بالنسبة للإدارة:

يقصد به دراسة تفكير الإدارة تجاه الأفراد كموارد، وينتاش من هذا التأثير العمل في اتجاهين من جانب إدارة المشروع: (علي، ١٩٩٧، ص ٣٠٨).

١- الاتجاه الأول: يعني الاتجاه نحو معاملة الأفراد كموارد.

٢- الاتجاه الثاني: يعني تحطيط الموارد البشرية والرقابة عليها.

ب- التأثير السلوكي بالنسبة للأطراف الخارجية:

يقصد به الأثر الذي سوف تخلقه المحاسبة عن الموارد البشرية لدى الأطراف الخارجية مثل المستثمرين ومصلحة الضرائب، والمراجع الخارجي وغيرها، وهل سوف يترتب على تطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية تغير في سلوك هذه الأطراف وخاصة عند اتخاذ القرارات؟ ومن هنا ظهرت القضية التالية والمتمثلة في البحث على الأثر الفكري والسلوكي لتطبيق مبادئ المحاسبة عن الموارد البشرية. (علي ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠٨).

٢/١٢ الاستخدامات الإدارية لمحاسبة الموارد البشرية Management Uses of Human Resource Accounting

يعتبر الغرض الأول من المحاسبة عن الموارد البشرية هو تسهيل عملية إدارة الموارد البشرية والقوى العاملة باعتبارها موارد هامة ومؤثرة في المنظمة، ومن هذا المنطلق يصفها الباحثون باعتبارها (أداة إدارية) في المقام الأول، ومن هذا المنطلق سيتم مناقشة أهم الاستخدامات المتوقعة من جانب إدارة التنظيم لمحاسبة عن الموارد البشرية، والتي تتعلق ب مجالات تحطيط ورقابة الموارد البشرية وتلك الوظائف الفرعية الأخرى كاكتساب الأفراد وضمهم إلى التنظيم، وتمييthem، توزيعهم، ونظم المكافآت والعقوبات، والاحتفاظ بهم .

وانطلاقاً من وقوف الفكر المحاسبي حائلاً في وجه اعتبار الموارد البشرية كأصول أو استثمارات محاسبية - كباقي موارد المشروع الطبيعية والمادية - فإننا سوف نتطرق إلى معالجتها كأسلوب من أساليب المحاسبة الإدارية، أي المحاسبة عنها للأغراض الداخلية فقط في

المنظمات، وذلك من خلال عرض وجهة النظر الخاصة بهذه الاستخدامات الإدارية السابقة في ضوء تطبيق المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية، ويمكن تقسيم هذه الاستخدامات إلى ما يلي: (سلامة، ١٩٩٩، ص ١٥١)

أولاً : في مجال التخطيط واتخاذ القرارات

ثانياً : في مجال الرقابة

ثالثاً : في مجال الوظائف الفرعية الأخرى لإدارة الأفراد

٢/١٢/١ دور محاسبة تكاليف الموارد البشرية في التخطيط واتخاذ القرارات:

يتعلق التخطيط بنشاط اتخاذ القرارات وبصفة خاصة المفاضلة بين البدائل، فليس التخطيط سوى اختيار البديل الذي تنتجه المنظمة في ضوء المدخلات المتاحة، ومن هذا المنطلق فإن تخطيط الموارد البشرية يعتبر عملية فاصلة بين حاجة المنظمة لبعض العناصر البشرية وتلك المعروض عليها منها، وتكون عملية الاختيار هنا متعلقة بأهداف وسياسة المشروع والبرامج التدريبية والتأهيلية المزمع إتاحتها لهذه العناصر البشرية .

ويكون الدور الأول الذي تلبه محاسبة تكاليف الموارد البشرية، هو تحليل تلك المعلومات المتعلقة بتكلفة الموارد البشرية المطلوبة أو المخططية ويمكن تشبيه ذلك الدور بتحليل المعلومات المتعلقة بإعداد الموازنات التخطيطية في المنظمات، فعلى سبيل المثال لابد من تحيل المعلومات المتعلقة بالاقتراض لإحدى البنوك - على ضوء الخبرة التاريخية - كتكاليف الائتمان وبسائل المفترضين وفترة السماح بالسداد وغيرها حتى يمكن لمدير الموازنة أن يقوم بإجراء خطته المتوقعة للعام التالي، وفي محاسبة تكاليف الموارد البشرية بهذه الصورة إفاده في إجراء الموازنات الرأسمالية للمشروع والتبع بتكليف وظائف الأفراد المتغيرة (الإحلال) مثل الاكتساب والتدريب وغيرها . (سلامة، ١٩٩٩، ص ١٥١)

ويعتبر الدور الثاني المتوقع لمحاسبة تكاليف الموارد البشرية هو مجال اتخاذ القرارات، أو إعداد المعلومات التي يتطلبها متخذ القرار التي تتعلق بموضوع الاكتساب لأفراد جدد في المنظمة أو تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية الموجودة فعلا، أو توزيعها وترقيتها في نظام الحوافز والمكافآت لها، فعلى سبيل المثال يمكن أن يواجه إدارة التنظيم مشكلة اتخاذ القرار المفاضلة بين زيادة مرتبات بعض العاملين في قطاع معين لهم مهارة بدرجة ما أو تكلفة إحلال موارد بشرية جديدة بمرتبات أقل وتحتاج إلى حصة معينة من التدريب المهني.

٢/١٢/٢ دور محاسبة تكاليف الموارد البشرية في الرقابة

تعتبر الرقابة على قيمة الموارد البشرية إضافة إلى الفكر المحاسبي وتسهيلًا للمحاسبة على هذا العنصر، كما أنها تشيء الفكر الإداري في مجال تحطيم هذا العنصر والرقابة عليه ومعرفة تكلفة دوران العمل وأثر ذلك على المنشأة.

يمكن تعريف الرقابة بأنها " تلك الإجراءات التي تقوم بها إدارة المنظمة للتأكد من أن الموارد قد تم الحصول عليها واستخدمت بكفاءة وكفاية عالية في كل أهداف المنظمة مجتمعة ".

ولاشك أن محاسبة تكاليف الموارد البشرية تتصل بعملية الرقابة بهذه الصورة على هذا المورد الهام فالرقابة على الموارد البشرية تهدف إلى التأكد من أن المستهدف منها قد تم بكفاية عالية ويكون دور محاسبة تكاليف الموارد البشرية هو تحديد التكاليف التي تتطلبها المعلومات الخاصة بالرقابة على وظائفه، فعلى سبيل المثال هناك معلومات مطلوبة عن تكلفة معدل دوران العمالة لتقدير أداء الإدارة في الاستفادة من الموارد البشرية وفي وجود محاسبة عن تكلفة الموارد البشرية توافق هذه المعلومات.

كما أن الإفصاح عن قيمة المورد البشري بالقوائم المالية سيمد الذين يستخدمون هذه التقارير بمعلومات قيمة تفيد في اتخاذ قرارات هامة وبالتالي تهدف إلى تحقيق الرقابة.

وتأخذ الرقابة على قيمة العنصر البشري الأشكال التالية: (غnim، ١٩٩٧ ، ص ٣٠٣)

- ١ - استخراج التكاليف المعيارية لحيازة وتدريب الأصل البشري، ومقارنتها بالتكلفة الفعلية، وتحديد الانحرافات وتحليلها، ويمكن أن تؤدي قرارات تحطيم ورقابة قيمة الموارد البشرية إلى تكوين النواة الأولى في خلق نظام للتکاليف المعيارية المتعلقة بالموارد البشرية يقوم على أساس سليم .
- ٢ - استخراج مجموعة من النسب المالية مثل نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي، ومدى مساهمة القوي العاملة في تحقيق أهداف الوحدة، كذلك استخراج نسبة قيمة الموارد البشرية النادرة إلى مجموعة الموارد البشرية ككل.
- ٣ - استخراج التغيرات في تركيب القوي العاملة عبر الزمن.
- ٤ - إجراء المقارنات بين قيم رأس المال البشري في المنشأة والمنشآت المماثلة

٢/١٢/٣ دور محاسبة تكاليف الموارد البشرية في وظائف إدارة الأفراد :

إن المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية لا تلعب دوراً بارزاً فقط في مجال تحطيم والرقابة، ولكن هناك أيضاً استخدامات عديدة لها على النطاق الإداري وبصفة خاصة في مجال وظائف إدارة الأفراد وهي: اكتساب الأفراد الجدد، وعملية التنمية والتدريب لهم، وتوزيع

العاملين، ونظم المكافآت والحوافز، وأسلوب الاحتفاظ بالعملة دون تسربها، وهذه الوظائف نعرضها فيما يلي :

٢/١٢/٣ اكتساب الموارد البشرية:

إن اكتساب الموارد البشرية يتضمن الاستدعاء والاختيار والاستخدام بالنسبة للأفراد لمقابلة احتياجات المنظمة الحالية والمستقبلة وهو يتضمن الحصول على الموارد البشرية المطلوبة للتنظيم لتحقيق أهداف المشروع بفعالية.

ومحاسبة تكاليف الموارد البشرية قد تستخدم في تجهيز المعلومات المطلوبة عن موازنة برامج اكتساب الموارد البشرية ولا شك أن هذه الموازنة يمكن أن تساهم في تحديد المعلومات التكاليفية لبرامج الحصول على المستخدمين الجدد سواء على أساس التكلفة التاريخية أو المعيارية لها، ومن ثم تجنب القدر الكافي من استثمارات المشروع لمواجهة مصروفات الاستدعاء والاختيار والاستخدام وغيرها بالنسبة للأفراد الجدد بالمنظمة، أي أن محاسبة التكاليف عن الموارد البشرية تقيد من الوجهة التخطيطية إدارة الأفراد التي تسهل لها إعداد الموازنة الخاصة بها، كما تقيد الإدارة العليا في تقدير المبالغ المتوقعة لهذه الإدارة، أما من الوجهة الرقابية فإن إعداد قائمة بالتكاليف المعيارية لبرامج اكتساب الأفراد - كما حدث في شركة "نورث ايسترن" للتأمين بالخارج - تتضمن النفقات المعيارية لكل بند من برامج الاكتساب بعدد من الأمور التي تسهل رقابة التكاليف . (فلامهولتز، ١٩٩٢، ص ٣٣).

كما يمكن اعتبار وظيفة اكتساب الأفراد الجدد "مركز ربحية" بالمنظمة، يتضمن المسؤولية عن النفقات والإيرادات الخاصة به، وذلك من منطلق أن استدعاء أفراد جدد للتنظيم يخدم الأقسام الأخرى بالمنظمة، وعلى هذا لابد أن تحدد الإدارة "سعر التبادل" بالنسبة لهذا الاستدعاء وهو ما قد يكون تكلفة الفرد الواحد في الاختبار الشخصي أو الاستدعاء.

وهذا الاتجاه الرقابي في ظل محاسبة التكاليف عن الموارد البشرية يفيد من ناحيتين، هما: الأولى: تعالج وظائف إدارة الأفراد كمراكز ربحية تعمل على تحريك فاعلية الخدمات بزيادة في المنظمة.

الثانية: تحت هذا النظام ستقوم أجزاء أو أقسام أخرى بالتنظيم بتغيير تكلفة استدعاء الأفراد طبقاً لموازنة الأفراد دون تضخيم فيها بشكل غير عادي.

٢/١٢/٣ تكاليف الموارد البشرية:

تعتبر عملية تطوير قدرات الموارد البشرية وصقلهم بمزيد من المهارات هي عملية زيادة في قيمة الأفراد الرأسمالية كموارد للمنظمة، وهذه التنمية تتضمن عدد من الأشكال كالتدريب وزيادة درجة المهارة وغيرها، وهي كما ترفع من قيمة الأفراد فهي تزيد من قيمتهم للمنظمة كموارد بها ، ويقصد هنا بالتدريب ذلك التدريب المباشر أو غير المباشر على السواء.

ولاشك أن محاسبة تكاليف الموارد البشرية يمكن أن تقيد في هذا المجال من وجهة النظر التخطيطية من زاوية تحطيط نفقات برامج التنمية من أجل الموازنة العامة للمنشأة فضلاً عن تقديم قياس لها، وتسهيل اتخاذ القرارات الخاصة ببرامج التدريب المباشر للعاملين.

ولعل من أشهر المشاكل التي تقابل الإدارة الصناعية في أي مشروع مشكلة (التصنيع أم الشراء) وما يجب أن يتخذ من قرارات في ذلك الموقف، وهناك مشكلة شبيهة بها في إدارة – الأفراد هي (الحصول على فرد من خارج التنظيم مدرب جاهز أم إجراء تدريب وتنمية لأحد الأفراد من داخل المنظمة) ولن يحل هذا المشكلة بدقة سوية وجود نظام للمحاسبة عن تكاليف الموارد البشرية. (سلامة، ١٩٩٩، ص ١٥٤).

٢/١٢/٣ توزيع الموارد البشرية:

يقصد بعملية توزيع الموارد البشرية تخصيص الأفراد علي الأعمال والوظائف المناسبة في المنظمة، ويعتبر دليل المدير في الاستخدام المناسب لكل فرد هو الاستثمار المتوقع والعائد في كل حالة ولذلك فإن معدل العائد على رأس المال البشري هو المعيار في عملية التوزيع. وتسعى الإدارة من وراء قرار تخصيص وتوزيع الموارد البشرية إلى تحقيق كفاية مثلثى لثلاث متغيرات رئيسية ، هي إنتاجية الوظيفة Productivity وتنمية الموارد البشرية Individual Satisfaction والرضا الفردي Human Resource Development والمحاسبة عن الموارد البشرية ستكون مفيدة للإدارة في اتخاذ مثل هذا القرار لتخصيص الموارد البشرية وذلك بترجمة المتغيرات الثلاثة إلى بيانات كمية ثم التعبير عنها ماليا، ومن ثم استخدام أساليب البرمجة الخطية للوصول إلى الحل الأمثل لمشكلة تخصيصي الموارد البشرية. (فلامهولتز ، تعریب زايد ، ١٩٩٢ ، ص ٣٦).

ولاشك أنه بدون معلومات المحاسبة عن تكاليف الموارد البشرية تكون خلفيه المدير في هذا التوزيع محدود وتجهل قيمة الاستثمار البشري أو تكاليف الإحلال بالنسبة له ، ومن هذا المنطلق تقدم المحاسبة عن تكاليف الموارد البشرية المعلومات الازمة لتوزيع الموارد البشرية على

الوظائف المناسبة لتسهيل قرارات المديرين بشأن وظيفة التوزيع ، فضلا عن إمكانية تقييم أداء الإدارة من زاوية العائد من كل مستخدم.

٤/٢/٣ نظم مكافآت وحوافز الموارد البشرية:

إن القرارات الخاصة بنظام المكافآت والحوافز المالية للعاملين بأي مشروع قد تكون عشوائية ، ولكن بوجود نظام المحاسبة تكاليف الموارد البشرية فإن الأمر سيختلف وتصبح هناك دراسة للمكافآت والحوافز على ضوء تكلفة الموارد البشري في قسم معين وتكاليف إحلاله بغيره، وبالتالي وجود تحطيط علمي لها منذ بداية كل مرتبة لكل وظيفة في المشروع.

٤/٢/٤ الاحتفاظ بالموارد البشرية:

يقصد بالاحتفاظ بالموارد البشرية عملية الحفاظ على رأس المال البشري كأفراد وفعالية التنظيم البشري ككل، ويتعين على الإدارة أن تحافظ على رأس المال البشري تقاديا لاستنزافه، حيث يمكن أن يستنزف المورد البشري عن طريقتين:

الأول: عندما تصبح المهارة الفنية للعاملين متخلفة بمعنى أن المهارات الفنية لهم غير متكافئة مع المتطلبات الجديدة لوظائفهم.

الثاني: عندما تستنزف التنظيمات هذا المهارات للعاملين ثم تفشل في الحصول على موارد بشرية أخرى بديلة.

كما يمكن أن يحدث الاستنزاف حينما يترك العاملين التنظيم ، ولكن عن طريق المحاسبة عن الموارد البشرية تكون هذه المشكلة من الأمور التقليدية أمام إدارة التنظيم المتوقعة ومن ثم يمكن دراستها وحلها، وعلى ذلك عديد من المنظمات – تستخدم فكرة "معدل الدوران " بالنسبة للموارد البشرية، حيث أن استنزاف رأس المال البشري يقاس على مستوى المنشأة في العادة عن طريق قياس معدل دوران العمل لمالها من دلالات عدة وأهمية فائقة بواسطة المحاسبة عن الموارد البشرية. (فلامهولتز ، تعریب زايد ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧).

٤/١٣ نظام المعلومات المحاسبي عن الموارد البشرية Accounting Information System on Human Resources

٤/١٣/١ تعريف نظام المعلومات

عرفت جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات – بصورة عامة – بأنه: نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد

في مجالات التخطيط والرقابة لأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية. (غراب، وجاري، ١٩٩٩، ص ٧٢)

كما تم تعريفه أيضاً بأنه: ذلك النظام الذي يقوم بتزويد الوحدة الاقتصادية بالمعلومات الضرورية اللازمة لصناعة واتخاذ القرارات وذلك في الوقت المناسب وعند المستوى الإداري الملائم، ومثل هذا النظام يقوم باستقبال البيانات ونقلها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها ثم توصيلها بذاتها بعد تشغيلها إلى مستخدميها في الوقت والمكان المناسبين . (غراب، وجاري، ١٩٩٩، ص ٧٢)

إن هدف نظام المعلومات لا يتحقق بالفعل إلا عندما يتم استخدام المخرجات من قبل مستخدميها وتحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

٢/١٣/٢ نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية

نظام المعلومات المحاسبية هو "أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية ، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة متراقبة ومتناسبة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها"، وفي سياق ذلك فإنه يمكن النظر إلى نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية على أنها أحد النظم الفرعية ضمن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بتوفير كافة المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، الخاصة بالموارد البشرية وتقديمها إلى الجهات التي المهمة بتلك الموارد وبما يؤدي إلى تحقيق الهدف المطلوب.

يهدف نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية إلى: (جابر، ٢٠٠٧، ص ٤٢)

١- جمع البيانات الخاصة بالموارد البشرية ، مثل بيانات الأفراد العاملين في الوحدة الاقتصادية ومؤهلاتهم ودرجاتهم المالية والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والأجور المدفوعة لهم وتكليفات التدريب والبعثات والإجازات الدراسية .

٢- تبويب البيانات المتعلقة بالموارد البشرية التي تعمل بالوحدة ، مثل تبويب تكليفات القوى البشرية بالوحدة إلى : أجور ، تكليف تدريب ، تكليف اختبار ... الخ.

٣- توصيل المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية للجهات الداخلية والخارجية التي تهمها هذه المعلومات في الوقت الملائم وبالدقة المطلوبة .

٤- استخدام المخرجات من قبل مستخدميها وتحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات.

الفصل الثالث

طبيعة ومقومات الأصول البشرية وأثر الإفصاح عنها

The nature and foundations of human assets and Impact of disclosure

تمهيد

إن الموضوع الرئيس بالنسبة للمحاسبة عن الموارد البشرية يتمحور حول السؤال التالي:
هل يمكن اعتبار الموارد البشرية بمثابة أصولاً؟.

أو بمعنى آخر هل يجب معاملة الموارد البشرية معاملة الأصول في القوائم المالية؟. مع العلم بأن القضية الرئيسية هنا ليست ما إذا كان الأفراد والعناصر البشرية العاملة في حد ذاتهم يمكن أن يعتبروا بمنزلة الأصول، وإنما خدماتهم التي من المتوقع أن يقدموها للشركة توفر أصولاً للشركة، إذن القضية الرئيسية تتمحور حول طبيعة معاملة الاستثمارات في الموارد البشرية ومعالجتها على أساس كونها ضمن أصول المنشأة.

وقد اختلفت الأدبيات المحاسبية في وضع تعريف محدد ومعين للأصول Assets الأمر الذي جعلها تتضمن العديد من التعريفات المتباعدة في مضمونها بحيث ذهب أحد الكتاب في تعريفها إلى تصنيف ما ذكر بشأنها إلى أربعة فئات أساسية : (الصبان، محمد، ١٩٨٤، ص ٢٦٥)

- ١ - مجموعة التعاريف المبنية على أساس إجراءات القيد المزدوج.
- ٢ - مجموعة التعاريف المبنية على أساس مفهوم المقابلة.
- ٣ - مجموعة التعاريف المبنية على الأساس الوصفي للأصول.
- ٤ - مجموعة التعاريف المبنية على الأساس الوظيفي للموجودات.

وفي هذا المجال سيتم استعراض بعض ما كتب بشأن تعريفها ومن ثم اختبار مدى انطباقها على الموارد البشرية من منظوري القيمة والتكلفة، ومدى اتساقها وتوافقها مع المبادئ والفرضيات المحاسبية ذات الصلة، وإيضاح أثر الإفصاح والمنفعة المترتبة على التقرير عنها.

٣/١ المبحث الأول: طبيعة الأصول البشرية

The Nature of Human Assets

٣/١/١ مقدمة Introduction

إن عمل إدارة المنشأة الاقتصادية ينصب على استخدام الموارد والأصول المتاحة للمشروع بكفاءة وفعالية وبما يحقق أهداف المشروع ، وهذه الموارد إما أن تكون مادية أو أن تكون بشرية، ومن المعروف أن المحاسبة بشكلها التقليدي وبمقوماتها المستدية والدفترية لا تتعامل مع الموارد البشرية إلا من ناحية الرواتب والأجور ويتم تسجيلها كنفقات جارية ، في حين أن المشروع قد ينفق مبالغ طائلة في سبيل استقطاب و اختيار وتدريب وتأهيل العاملين، وبالرغم من أن هذه النفقات تمثل استثمارات تتفق من أجل تكوين أصولاً للمنشأة إلا أنه يتم النظر إلى هذه النفقات على أنها جارية تحمل على مصاريف الفترة المالية الحالية عند حساب صافي الربح.

لقد أظهرت كثير من الدراسات أن الموارد البشرية أو الأصول البشرية تقوم كأي أصل من الأصول بتقديم خدمة أو منفعة سواء كانت آنية أو مستقبلية تساهم في تحقيق أهداف المشروع، ومن أهم مفردات تعريف الأصل هو تقديم خدمات مستقبلية، وإذا كان الأصل غير قادر على تقديم خدمات اقتصادية في المستقبل فإنه يصبح عديم القيمة تتنقى عنه صفة الأصل.

٣/١/٢ تعريف الأصل Definition of Assets

اختلفت التعريفات الخاصة بالأصول باختلاف وجهة النظر المتبعة، وقد ارتبطت وجهات النظر هذه بنظريات الوحدة المحاسبية Unit Theories Accounting، وفي هذا الخصوص يمكن تقسيم تعريف الأصول حسب:

- ١ - وجهة نظر أصحاب المشروع، أي نظرية الملكية المشتركة.
- ٢ - وجهة نظر الإدارة ، أي نظرية الشخصية المعنوية.
- ٣ - وجهة نظر المشروع ، أي نظرية النشاط الاقتصادي.

٣/١/٢/١ تعريف الأصل من وجهة نظر أصحاب المشروع

فقد عرف الأصل من وجهة نظر أصحاب المشروع Project Owners على أنه:

" كل شيء مملوك للمشروع وله قيمة "

والفكرة الأساسية لهذا التعريف هي أن أصحاب المشروع يعتبرون أن جوهر أي أصل هو قدراته على سداد الديون للمنشأة حتى يكون للأصل القدرة على سداد الديون لا بد من توافر شرطين هما. (نمر، ١٩٨١ ، ص ١٣٠)

- ١- أن يكون مملوكاً للمنشأة
- ٢- أن يكون له قيمة معينة

وقد أيد مجموعة من الكتاب وجهة النظر السابقة في تعريفهم للأصول ، فقد عرف غامبرس "الأصول بقوله: Chambers"

"الأصل هو أي وسيلة تكون في حيازة الوحدة الاقتصادية، ويكون لها حقوق قانونية عليها." (فتح، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦)

كذلك حددت لجنة المصطلحات للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام ١٩٥٣ مفهوم الأصل بقولها:

"شيء ما يمثل رصيد مدين قابل للترحيل للفترة التالية لقلل الحسابات تبعاً للمبادئ المحاسبية، على أساس أنه يمثل إما خلق ملكية، أو قيمة تم الحصول عليها، أو نفقة تمت وأوجدت حق ملكية، أو من المحتمل إيجادها مستقبلاً ". (جريدة، ٢٠٠١ ، ص ١٢٣)

كذلك عرفها أوليفير "Oliver" بقوله:

"أنها تلك الموارد التي تستخدم في سداد الالتزامات والديون التي على المشروع ." (علي، ١٩٩٧ ، ص ٢٧٦).

بعد دراسة التعريفات السابقة، نجد أنها قد اهتمت في تعريفها للأصل بالجانب القانوني، الذي اشترط توافر حق الملكية والحيازة للموارد، وبالتالي مقدرته على سداد الالتزامات من أجل اعتباره أصلاً من الأصول.

٣/١/٢/٢ تعريف الأصل من وجهة نظر الإدارة

أما إذا عرف الأصل من وجهة نظر الإدارة استناداً إلى فكرة الشخصية المعنوية فإن الأصل:

"عامل من عوامل الإنتاج" ، والاهتمام هنا ينصب على المقدرة الإنتاجية للأصل، ويرجع التحول في تعريف الأصل من قدرته على سداد الالتزامات إلى قدرته الإنتاجية، إلى ظهور المشروعات الضخمة مثل شركات المساهمة، التي تتميز بمبدأ الاستمرار بغض النظر عن حياة المساهمين، وكذلك نتيجة تغيير اتجاهات المقرضين الذين أصبحوا يهتمون بمقدرة المشروع الإنتاجية كأساس للإقراض، كان من الطبيعي في ظل هذه الظروف الجديدة أن يهتم المحاسبون بمقدرة المشروع الربحية . (لطفي، ٢٠٠٦ ، ص ٢٤٩) .

٣/١/٢ تعريف الأصل من وجهة نظر المشروع نفسه

أما إذا نظرنا إلى تعريف الأصول من وجهة نظر المشروع نفسه كوحدة اقتصادية، فيمكن تعريف الأصل بأنه:

"عبارة عن خدمات مستقبلية Potential Services" وقد أخذ بهذا التعريف كثير من الهيئات العلمية والكتاب.

فقد قالت لجنة المفاهيم والمعايير التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association (A.A.A) بتعريف الأصل بقولها:

"هي الموارد الاقتصادية المخصصة لأغراض المشروع خلال وحدة محاسبية محددة، فهي تجمعات الخدمات المتوقع الحصول عليها مستقبلا" (A.A.A., 1957, p3).

وفي دراسة صدرت عن معهد المحاسبين الأمريكيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)، عرفت الأصول بما يلي:

"تمثل الأصول قيمة الخدمات الإجمالية المتوقعة Total Projected Service والمتحدة للمشروع كي يستخدمها في أنشطته المستقبلية، نتيجة عمليات مالية تمت فيه في الماضي والحاضر". (مطر، ١٩٨٢، ص ٢٢٢)

كذلك عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) لعام ١٩٩٩ الأصل بأنه:

"مورد يخضع لسيطرة المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة"، وتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل بمساهمته المحتملة بشكل مباشر أو غير مباشر في التدفقات النقدية المتوقعة أو ما يعادلها (القاضي وحمدان، ٢٠٠٨، ص ١٤٠) أما مجلس معايير المحاسبة الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) فقد عرف الأصول سنة ١٩٨٥ على أنها:

"منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي" (حنان، ٢٠٠٣، ص ٣١٢).

من الواضح من التعريفات السابقة التي تتناولتها الهيئات والمؤسسات المهنية المحاسبية العالمية أن الحد الفاصل بين اعتبار العنصر مصروف أم أصل هو حق السيطرة، والخدمات والمنافع المستقبلية.

كذلك العديد من الباحثين اتخذوا من الخدمات المستقبلية مدخلاً لتعريف الأصول حيث عرف سبروس و مونتز Sprouse and Moonitz الأصل بقولهما:

" هي مجموعة المنافع المستقبلية المتوقعة، أو الحقوق التي حصل عليها المشروع نتيجة لأحداث مالية تمت في الماضي أو الحاضر " (حسنين، ١٩٧٦ ، ص ٢٨١). كما عرف كاننج Canning الأصول بقوله : "الأصل هو أي خدمة يمكن ترجمتها في شكل نقدى، ويكون للمشروع الحق في استلام هذه الخدمات " (علي، ١٩٩٧ ، ص ٢٧٨)

من التعريف السابقة يتضح أن المورد يمكن أن يتصف بالأصل إذا ما توافر ما يلى:

- ١- أن يكون هناك خدمات اقتصادية متوقعة في المستقبل.
- ٢- حصول الوحدة على حق الاستفادة من الخدمات الاقتصادية والمزايا المستقبلية.
- ٣- أن حصول الوحدة على المزايا المستقبلية مرجعه أحداث مالية تمت في الماضي أو الحاضر، وبالتالي توافر المطالبة القانونية لهذه الحقوق أو الخدمات.

بجانب وجهات النظر السابقة، هناك وجهة نظر أخرى، ترى أن الأصل " يتمثل في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة الوحدة، أو الموارد التي تتوقع الوحدة تحقيق رقابة عليها مستقبلاً" ، وهذا يعني اشتراط خضوع المورد للرقابة من جانب المشروع لاعتباره ضمن الأصول .

والملاحظ أنه يمكن تقسيم التعريف السابقة إلى قسمين:

القسم الأول:

تعاريف عكست وجهة النظر القانونية، وهي التي اشترطت توافر حق الملكية والحيازة للمورد لاعتباره أصلاً من الأصول، وبالتالي قدرته على سداد الديون.

القسم الثاني:

تعاريف عكست وجهة النظر الاقتصادية وهي التي لم تشترط توافر حق الملكية والحيازة للمورد لاعتباره أصلاً من الأصول، بل جعلت المورد ضمن الأصول إذا ما توافر الحق في استلام منافع اقتصادية مستقبلية، وهذا يعني ضرورة :

- ١- أن يكون هناك توقع لمنافع اقتصادية مستقبلية.
- ٢- إمكانية قياس هذه المنافع.
- ٣- أن يكون للمشروع الذي يثبت الأصل في سجلاته الحق في استلام هذه المنافع.

٣/١ نظرية قيمة وتكلفة الموارد البشرية Theory of Value and Cost of Human Resources

قيمة المورد البشري Human Resource Value

مفهوم قيمة العنصر البشري يمكن اشتقاقها من النظرية العامة للاقتصاد، ويتم تخصيص القيمة على الأفراد أو المجموعات مثلاً هو الحال في الأصول المادية وذلك استناداً إلى قدرة تلك الأصول على تقديم خدمات اقتصادية مستقبلية، وانسجاماً مع هذا المفهوم فإن قيمة الأفراد أو المجموعات تعرف عادة بالثروة الحالية للخدمات المقدمة إلى المنشأة خلال العمر الخدمي لهؤلاء الأفراد أو المجموعات. (حنان، ٢٠٠٣، ص ٢١٦)

تكلفة الأصول البشرية Human Assets Cost

التعريف التقليدي للتكلفة هو التضحيه بسلع أو خدمات للحصول على منافع أو خدمات مستقبلية، وتحمل التكلفة في سبيل الحصول على هذه المنافع في شكل مادي ملموس أو منافع غير ملموسة.

وهناك العديد من المفاهيم المحاسبية الخاصة بالتكلفة التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للمحاسبة عن الموارد البشرية، ومن هذه المفاهيم:

التكلفة الأصلية Original Cost وهي تعبر عن التضحيه التي تحملها المنظمة في سبيل الحصول على الموارد، وهي تعادل التكلفة التاريخي Historical Cost.

أما تكلفة الإحلال Replacement Cost فتعني التضحيه التي يجب تحملها لاستبدال مورد مملوك أو مستخدم فعلاً في المنظمة.

ولما كان تعريف تكلفة الموارد البشرية Human Resources cost مشتقاً من المفهوم العام للتكلفة، فإن تكلفة الموارد البشرية هي التكلفة الرأسمالية Capital Cost التي تحملها المنظمة في سبيل الحصول على الموارد البشرية أو استبدالها. (فتوح، ٢٠٠٠، ص ٣١).

التكلفة الأصلية للموارد البشرية Original Cost of Human Resources.

أصبح هناك اتفاق على أن التكلفة الأصلية للموارد البشرية تشمل على بنود مختلفة مثل الاستقطاب والاختيار والتدريب والتأهيل وغيرها، وهذه النفقات كانت تعتبر محاسبياً - نفقات إيراديه Current Expenses، أي إنفاق استهلاكي Consumption Expenditure بالمعنى الاقتصادي، أصبحت الآن - محاسبياً نفقات رأسمالية Capital Expenditure، أي إنفاق استثمارياً Investment Expenditure بالمعنى الاقتصادي.

لذلك أنه ما دامت المحاسبة المالية قد اعترفت بأن هذه النفقات هي رأسمالية، وما دامت

المحاسبة المالية تطبق مبادئ المحاسبة المالية المتعارف عليها، إذن يكون منطقياً أن تعتبر المحاسبة المالية هذه النفقات بمثابة إنفاق استثماري وليس إنفاقاً استهلاكيا. (فلامهولتز ، تعرّيف زايد ، ١٩٩٢ ، ص ٩٨).

٣/١٤ ماهية رأس المال الفكري

The Concept of Intellectual Capital

تعددت الكتابات التي حاولت تحديد ماهية رأس المال الفكري وارتباطه الوثيق برأس المال البشري، وأن بعضها قد ركز على محاولة وضع تعريف لهذا العنصر لتوضيح مفهومه، بينما اتجه البعض الآخر إلى تحديد ماهيته عن طريق البحث في العناصر المكونة له.

٣/١٤ تعرّيف رأس المال الفكري

تعددت التعريفات التي ذكرت في الأدب المحاسبي لرأس المال الفكري، وسنعرض بعضها في محاولة استخلاص تعريف محدد له، وذلك على الوجه التالي: (الجندي ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٦).

١. عرف Stewart عام ١٩٩٧ رأس المال الفكري بأنه " حزمة من المعرفة المفيدة " .

٢. قدمت شركة " Skandia " تعريفاً يعد أكثر تطوراً من تعريف Stewart لرأس المال الفكري حيث وصفته بأنه ملكية المنشأة للمعرفة والخبرة المطبقة والتكنولوجيا بالإضافة إلى علاقاتها مع العملاء، وجميع المهارات المهنية التي تمت Skandia بميزة تنافسية متواصلة.

٣. اتفقت بعض الدراسات في أن رأس المال الفكري هو مجموعة الأصول المعرفية التي تعزو إلى منشأة ما وتساهم مساهمة فعالة في تحسين وضعها التنافسي.

٤. قدم Brooking تعريفاً لماهية رأس المال الفكري حيث حدده بأنه مجموعة الأصول غير الملموسة التي تجعل المنشأة قادرة على أداء وظيفتها. وتتضمن تلك الأصول :

- المعرفة سواء كانت في صورة صريحة أو ضمنية.
- عمليات التحويل المعرفي (مثل البحوث والتطوير، والممارسة والتعلم الوظيفي... الخ) والمنتجات النهائية لعمليات التحول المعرفي (مثل براءات

الاختراع والعلامات التجارية والأصول الأخرى التي تحتوي على حقوق ملكية فكرية .

وفي عام ٢٠٠٠ قدم Williams تعريفات لرأس المال الفكري حيث وصفه بأنه القيمة المعززة والمدعمة لأصول المنشأة، والتي غالباً ما يكون لها طبيعة غير ملموسة، هذه القيمة تنتج من العناصر الآتية: (الجندى، ٢٠٠٥، ص ١١٧)

* الوظيفة التنظيمية Company's Organizational Function

* الشبكات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والعمليات.

* كفاءة الموارد البشرية بالمنشأة وقدرتهم على المنافسة.

* مدى قوة علاقة المنشأة بعملائها.

وأضاف Williams أن أصول رأس المال الفكري يتم تطويرها وتنميتها من خلال:

١- خلق ابتكار أو معرفة جديدة.

٢- تطبيقات المعرفة الحالية على القضايا والاهتمامات الحالية التي تدعم كلًا من الموظفين والعملاء.

٣- تجميع وتشغيل ونقل هذه المعرفة.

٤- وأخيراً، حيازة المعرفة الناتجة سواء من خلال البحث و التطوير.

من خلال العرض السابق لبعض التعريفات المقدمة في الأدب المحاسبي لرأس المال الفكري ، يتضح أن بعضها كان بدائياً إلى حد ما (تعريف Stewart) نظراً لحداثة هذا المصطلح، والبعض الآخر كان أكثر تصصيلاً (تعريف Skandia ، تعريف Williams) حيث أفردت تلك التعريفات بعض الأصول التي يتضمنها رأس المال الفكري ، كذلك ربطت بين تلك الأصول وأنشطة خلق القيمة والقدرة التنافسية للمنشأة.

ومن وجهة نظر الباحث يمكن تعريف رأس المال الفكري بأنه مجموعة من الأصول المعرفية غير الملموسة التي تعمل كمنظومة متكاملة بهدف خلق قيمة مضافة للمنشأة وتعزيز قدرتها التنافسية.

٣/١/٤/٢ مكونات رأس المال الفكري

Components of intellectual capital

على الجانب الآخر بعض الكتابات قامت بتحديد ماهية رأس المال الفكري من خلال محاولة تحديد مكوناته، وفيما يلي نستعرض بعض هذه الكتابات : (المفرجي، ٢٠٠٦، ص ١٠٩) .

بعد تعريف Edvinsson and Malone من أوائل المجهودات البحثية التي تمت في هذا المجال، ومن جهة نظر الباحثين فإن قيمة رأس المال الفكري للمنشأة هو مجموع رأس مالها البشري ورأس مالها الهيكلي (Edvinsson , and Malone, 1997 , P.14 .

ووفقاً للتعریف الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) في تقريرها النهائي حول قیاس رأس المال الفكري عام ٢٠٠٠ ، فإن رأس المال الفكري هو القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة للمنشأة هما: رأس المال الهيكلي ورأس المال البشري . ويعبر عن رأس المال الهيكلي بالبرامج الجاهزة وشبكات التوزيع وسلسل التوريد.

أما رأس المال البشري فالمقصود به الموارد البشرية داخل المنشأة مثل العاملين وأيضاً خارجها ويعبر عنها بصفة أساسية بالعملاء والموردين. (OECD, Final Report, 2000) وقد توسيع بعض الكتابات في تحديد مكونات رأس المال الفكري حيث أضافت إلى ما أشار إليه (Edvinsson and Malone) ما أطلقوا عليه رأس المال العملاء Customer Capital كفئة مستقلة، هذا فضلاً عن رأس المال الهيكلي ورأس المال البشري.

قدم Meritum Project في إرشاداته أن رأس المال الفكري يمكن تقسيمه إلى :

- رأس المال البشري: وعرف بأنه إجمالي المعرفة والمهارات والخبرات سواء كانت هذه المعرفة عامة مثل الخبرات السابقة وطاقة التعلم ومرؤونه فريق العمل ورضا العاملين، أو متميزة ومتفردة مثل الابتكار، والإبداع.
- رأس مال العلاقات: ويعرف بأنه جميع الموارد المتعلقة بالعلاقات الخارجية للمنشأة مثل علاقة المنشأة مع العملاء والموردين والمساهمين والدائنين والشركاء في البحث والتطوير.
- رأس المال الهيكلي: ويعرف بأنه المعرفة التي تتكون نتيجة للإجراءات التنظيمية والثقافية وقواعد البيانات، ويعبر عن تلك المعرفة بالمرؤونة التنظيمية، وخدمة التوثيق بالمنشأة ، والاستخدام العام لتقنيات المعلومات .

واقترح Brooking أن رأس المال الفكري يمكن تقسيمه إلى أربعة فئات أو مكونات هي:

- الأصول السوقية: وتشمل جميع الجوانب غير الملموسة المرتبطة بالسوق مثل العملاء والemarkets ومنافذ التوزيع.
- الأصول البشرية: وتشمل الخبرات المتراكمة، وقدرات الابتكار والمؤشرات المتعلقة بمدى قدرة الأفراد على الأداء في مواقف معينة.

-٣- أصول الملكية الفكرية: وتشمل العلاقات والأسرار التجارية وبراءات الاختراع وحقوق التصميم.

-٤- أصول البنية التحتية: وتتضمن جميع العناصر التي تحدد طريقة عمل المنشأة مثل: ثقافة المنشأة، وطرق تقييم الخطر، وأساليب إدارة قوة العمل، وقواعد بيانات العملاء ونظم الاتصال.

٣/١/٥ مكونات الأصول البشرية

Components of the Human Assets

ت تكون الأصول البشرية من عنصرين أساسين هما المكونات المادية والمكونات النفسية وذلك فيما يتعلق بنوعية البشر الذين يتعاملون مع المنشأة وهم العناصر البشرية الداخلية التي تعمل بالمنشأة كالعامل والإدارة وكذلك العناصر البشرية الخارجية كالجمهور والعملاء وال媧دين ونقابات العمال والمجتمع بأسره.

إن دراسة علاقة الأصول البشرية بالمنشأة يدخل في اختصاص العديد من العلوم الإدارية كعلم إدارة الأفراد وعلم العلاقات الصناعية والعلاقات العامة، ولذلك سيتم دراسة علاقة النظرية المحاسبية بمكونات الأصول البشرية الداخلية والخارجية وذلك بالنظر إلى المكونات المادية والمكونات النفسية للعنصر البشري. (حسبو، ١٩٨١، ص ٦٤).

٣/١/٥/١: المكونات المادية:

تتأثر المكونات المادية للأصول البشرية بالجهود التنظيمية التي تبذلها المنشأة في اختيار العاملين فيها وتدريبهم وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لهم والعمل على تطوير كفاءاتهم لزيادة الإنتاجية المتوقعة منهم، ويمكن حصر كافة النفقات التي تتتكلفها المنظمة ورسملتها ثم استهلاكها على الفترة المتوقعة لخدمة هؤلاء العمال للمنظمة، وقد وردت الكثير من الكتابات المتعلقة باستخدام طريقة التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية عند حصر عناصر التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل تدريب العمال وتطويرهم بعد اختيارهم وكذلك مصروفات توفير مساكن لهم وما شابه ذلك، ويضاف إلى تلك الطريقة في قياس الجهد التنظيمية طريقة رسملة مرتب العمال والتي يتم على أساسها رسملة المرتب الذي سيتقاضاه العامل في خلال الفترة التي يتوقع له أن يقضيها بالمنشأة وباستخدام معدل خصم معين يتم تحديده باستخدام معادلات رياضية يتم تركيبيها على أساس العلاقة بين أرباح المنشأة ومرتبات العاملين ونسبة الخصم وغير ذلك من عوامل قد تختلف من منشأة لأخرى وهناك العديد من الطرق الأخرى لتقييم الأصول البشرية

من هذا الجانب أيضا طريقة تكلفة الفرصة البديلة والتي يتم بموجبها تقدير قيمة الأصل البشري في قسم معين من أقسام المنشأة على أساس أعلى سعر يمكن أن يتحمله هذا القسم للاستحواذ على هذا العنصر البشري.

٣/١٥/٢: المكونات النفسية:

تناولت العلوم السلوكية العديد من العوامل التي تؤثر على المكونات النفسية للأصول البشرية، وما زال البحث العلمي في مجال المكونات النفسية وعلاقتها بالمحاسبة ونتائج النشاط النهائية للمنشأة في مراحله الأولى. ومع ذلك فيمكن توضيح بعض المكونات النفسية الأساسية للأصول البشرية فيما يلي : (حسبو، ١٩٨١، ص ٦٤).

- ١- الرضا عن العمل.
- ٢- الروح المعنوية.
- ٣- الحوافز

إن هناك جزئيات متكاملة داخل كل من هذه المكونات النفسية الأساسية على النحو الذي يصعب من حصرها من ناحية علامة على تغيراتها المستمرة بتغيير الإنسان نفسه والبيئة المحيطة به من ناحية أخرى.

وما سبق ذكره عن الأصول البشرية الداخلية يمكن استباطه بالنسبة للأصول البشرية الخارجية، ويظهر دور الدرس في النظرية المحاسبية في محاولة تحديد أهم المكونات النفسية للأصول البشرية الداخلية أو الخارجية من استعراض علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا ثم محاولة قياس العلاقة بين هذه المكونات وبين النتائج النهائية لنشاط المنشأة والتي تمكن في الربحية والعائد على رأس المال المستثمر والإنتاجية ومعدلات الغياب ودرجة الجودة في الإنتاج وغير ذلك بقصد اكتشاف علاقات كمية في صورة معدلات رياضية يتم إثباتها لكي تصبح من مبادئ النظرية الحاسبية.

٣/٢ المبحث الثاني: خصائص ومقومات الأصول البشرية Ingredients and Characteristics of Human Assets

تمهيد

لقد اعترفت إدارة المشروعات منذ فترة طويلة بأهمية العنصر البشري داخل التنظيم ومدى مساحته في تحقيق أهداف المنظمة وتدعمه موقفها التناfsي في السوق، إلا أن هذا الاهتمام لم يوجه نحو النظر إلى اعتبار هذا العنصر ضمن موارد وأصول المنشأة ، وأن التكاليف التي تتکبدها المنشأة في سبيل تأهيل وتدريب و اختيار العاملين فيها لا يتم اعتبارها أيضا استثمارات طويلة الأجل سوف تستفيد منها السنوات المستقبلية بل يتم معالجتها على أساس أنها نفقات جارية تخص السنة الحالية، ومن هنا بدأ البحث في دراسة مدى انطباق معايير ومقومات الأصول على الموارد البشرية.

٣/٢/١ معايير الاعتراف المحاسبي بالأصول البشرية Recognition of the Accounting Standards of Human Assets

أصدرت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB البيان رقم ٥ عام ١٩٨٤ الخاص بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وقد تضمن هذا البيان شروط الاعتراف المحاسبي بـ أي بند من البنود الواردة في القوائم المالية وهذه الشروط هي: (حنان، ٢٠٠٣، ص ٢١٢).

١- التعريف: يجب أن ينطبق على البند المراد الاعتراف به وإثباته محاسبياً أحد التعريفات العلمية لبند القوائم المالية، فإن كان مورداً انتطبق عليه تعريف الأصل، وإن كان التزاماً انتطبق عليه التعريف العلمي للخصوم... الخ، حيث حددت الهيئة عشرة عناصر، هي: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، استثمارات المالك، توزيعات على المالك، الدخل الشامل، الإيرادات، المصاروفات، المكاسب، وأخيراً الخسائر.

تعالج المحاسبة نفقات الموارد البشرية على أساس أنها مصاروفات يتم تحملها على الدورة المحاسبية، في حين أن نظام المحاسبة عن الموارد البشرية يطالب بمعالجة تلك النفقات على أنها أصل يجب أن يظهر في قائمة المركز المالي، ومن ثم توزيع على الدورات المستقبلية المستقيمة.

٢- القياس : يرتبط هذا المعيار بالمبادئ والفرضيات المحاسبية حيث يتشرط للاعتراف بأحد عناصر القوائم المالية أن تتوفر فيه موثوقية القياس، وتكتمل هذه الخاصية بتوفّر ثلاثة شروط:
■ أن يكون للبند خاصية ملائمة لإنجاز عملية القياس، وإضفاء الموثوقية عليها مثل خاصية التكلفة فتحديد قيمة العنصر باستخدام تكلفته تعتبر خاصية ملائمة.

- اختيار الخاصية الأكثر ملائمة وأهمية بالنسبة للمستخدم، وعادة ما تكون خاصية التكلفة التاريخية في تاريخ العملية، كما قد تعتمد خاصية تكلفة الاستبدال أو صافي القيمة البيعية، أو القيمة الاقتصادية في صورة القيمة الحالية للمنافع المستقبلية المتوقعة من الموارد البشرية المتاحة.
- أن يكون بالإمكان التعبير عن هذا العنصر تعبيراً كمياً ورقمياً، فبالإضافة إلى القياس المالي يمكن أن يتم القياس على الأساس الكمي مثل العدد والمؤهلات.

٣- الملائمة : تتصف المعلومات بأنها ملائمة إذا كانت ذات أثر في اتخاذ القرارات، وقدرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، أو قدرة هذه المعلومات على تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة وغياب تلك المعلومات يؤدي إلى عدم الاتكمال، غالباً إلى اتخاذ قرارات خطأ، وتتمتع خاصية الملائمة بثلاث خصائص ثانوية هي:

- ١- الملاءمة بالتوقيت أي أن يتم تقديمها في الوقت المناسب دون تأخير.
- ٢- التنبؤ أي أن تكون ذات قيمة وقدرة تنبؤية.
- ٣- المنفعة العكسية أي ذات قيمة ارتادية عكسية قادرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة مما يوفر إمكانية تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة.

إن توافق المعلومات عن الأصول البشرية في المنشأة مفيد وملائم لاتخاذ القرارات، لاسيما في المنشآت التي تلعب الموارد البشرية دوراً هاماً في تحقيق الأرباح وتحديد قيمة المنشأة، وبدونها ستكون قائمة المركز المالي ناقصة.

٤- الموثوقة : وهي أن تكون المعلومات خالية من التحيز بدرجة معقولة وتمثل بصدق واقع الحدث، فيجب أن تكون المعلومات موضوعية يمكن التحقق منها، وصادقة وغير متحيزة لصالح فئة معينة من المستخدمين.

كما نص معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) على عدم الاعتراف بالأصل إلا إذا تحقق شرطان:

- احتمال الحصول على منفعة اقتصادية مستقبلية
- أن يكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بقدر من الموثوقة. (القاضي وحمدان، ٢٠٠٨، ص ١٤١)

ليس شرطاً أن تتوافق المعايير الأربع السابقة بصورة متكاملة معاً ، لذلك فإن الاعتراف بالبند المحاسبي في القوائم المالية يتطلب الموازنة بين اعتبارات كثيرة مثل درجة الأهمية النسبية والملائمة في التأثير على قرارات المستخدمين ودرجة الموثوقة التي يتمتع بها القياس المحاسبي.

ومن المعايير السابقة يتضح أن تعريف الأصل ينطبق على الموارد البشري في المنظمة أنها أصول بشرية.

٣/٢/٢ خصائص الأصول Characteristics of Assets

ورد في معرض التعاريف الخاصة بالأصول الآتية أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) قد عرف الأصول على أنها:

" منافع اقتصادية متوقعة الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي ".

من خلال عرض وتحليل التعاريف السابقة والتعريف الصادر عن FASB وبتطبيق الخصائص الواردة في تلك التعاريف على الموارد البشرية في المنشأة يمكن استنتاج مقومات وخصائص الأصول بشكل عام في النقاط التالية :

١ - خاصية الملكية

حتى نعتبر المورد أصل مملوكاً للمشروع فإنه يجب توفر خاصية ملكية هذا المورد، وله حرية التصرف فيه وبمعنى آخر كما ورد في المعايير المحاسبية الدولية تفرض المنشأة السيطرة على أصل إذا كانت تملك سلطة الحصول على المنافع الاقتصادية وتستطيع الحد من إمكانية وصول الآخرين لهذه المنافع وهذه السيطرة تتبع عادة من الحقوق القانونية . (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠١، ص ٨٤٥).

٢ - خاصية سداد الديون:

تتضح هذه الخاصية بشكل واضح من خلال التعاريف التي تأخذ بوجهة نظر أصحاب المشروع، وبناء على تعريف الأصل يمكن استخدامه في سداد الديون . (علي، ١٩٩٧، ص ٢٨٠)

٣ - المقدرة الإنتاجية:

أي أن يكون هذا المورد له القدرة على توليد الإيرادات والعوائد من أجل اعتباره ضمن الأصول، وهذه الخاصية تتضح في التعريف التي أخذت بوجهة نظر الإدارة وأصحاب مفهوم الشخصية المعنوية . (علي، ١٩٩٧، ص ٢٨٠).

٤- خاصية وجود منافع اقتصادية مستقبلية:

فالموارد البشرية لا تستند خدماته خلال فترة محاسبية واحدة، بل يبقى مجمعاً لخدمات يتوقع الحصول عليها مستقبلاً، أي إذا كان المورد لا يتوقع معه خدمات مستقبلية فلا يمكن إدراجها ضمن قائمة الأصول، وتظهر هذه الخاصية من خلال التعريف التي تأخذ بوجهة نظر نظرية النشاط الاقتصادي. (غريم، ١٩٩٧، ص ٢٨٠)

٥- القابلية للتحديد أو القياس:

يتطلب تعريف المورد على أنه أصل وجوب أن يكون قابلاً للتحديد أو القياس وذلك لتمييزه وفصله عن باقي الموارد الأخرى، وهذا التحديد أو القياس يعبر عنه غالباً بوحدات نقدية. (المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠١، ص ٨٤٦).

٣/٢/٣ مدى توافر مقومات الأصل في الموارد البشرية

The Availability of Ingredients Assets in Human Resources

بعد التعرف على الخصائص والمقومات الواجب توافرها في الأصول يتطلب ذلك تناول مدى توافر هذه المعايير أو الخصائص في المورد البشري حتى تستطيع أي منشأة الاعتراف به وبالتالي الإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية لديها على أنها أصول تابعة للمنشأة، وهنا يثار التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تطبق المقومات أو الخصائص السابقة للأصول على الموارد البشرية؟
الإجابة على هذا السؤال يتم دراسة وتحليل كل خاصية وفحص مدى انطباقها على الموارد البشرية.

٣/٢/٣: معيار الملكية

اشترطت التعريف التي أخذت بوجهة نظر أصحاب المشروع، وأيدت فكرة الملكية المشتركة، أن يكون المورد مملوكاً للمشروع حتى يكون ضمن أصوله وقد قابلت وجهة النظر هذه عدة انتقادات أهمها: (نمر، ١٩٨١، ص ١٣٠).

١- أن ارتباط تعريف الأصل بالملكية ، لا يكفي للدلالة على كثير من البنود التي تظهر في قائمة المركز المالي ، والتي تعتبر في نظر المحاسبين أصولاً، فمثلاً هناك بنود المصاروفات المقدمة ، ومصروفات التأسيس ، وشهرة المحل ، والحملات الإعلانية، فإنها جميعاً تعتبر أصولاً، وتؤخذ في الحساب عند عمل قائمة المركز المالي ، ولكنها في نفس الوقت لا تتصف بصفة من صفات الملكية.

٢- كما أن هناك فارقاً بين الحائز على الأصول Assets Holder وبين المالك الحقيقي للأصول Assets Owner ففي حين أن الشركة هي الحائزة على الأصول لفترة محددة أو غير محددة ، فإن المالك الحقيقي للأصول هم أصحاب الاستثمارات طويلة الأجل سواء كانوا شركاء، أو مساهمين، أو أصحاب قروض طويلة الأجل ، حيث تتوافر في هذه الفئة عناصر الملكية الاقتصادية وهي الإدارة والمخاطر والربح.

وبالرغم من الانتقادات السابقة لتعريف الأصل بالملكية، فإن ذلك يتطلب معالجة مسألة الملكية في ظل الموارد البشرية بشيء من التحليل.

فعندتناول مسألة الملكية ومعالجة الموارد البشرية لأحد أصول المشروع، انقسم الكتاب والباحثون إلى فريقين، فمنهم من يعارض اعتبار الموارد البشرية ضمن أصول المشروع، ومنهم من عارض اعتبارها كذلك، وفيما يلي نورد آراء الطرفين وحججه كل منهما.

١- آراء المعارضين

نادي مجموعة من الكتاب بعدم اعتبار الموارد البشرية داخلة ضمن الأصول، على أساس أنها لا تخضع للملكية أو التملك، وكانت حجتهم في ذلك أن رأس المال البشري لا يمكن شراؤه أو بيعه بواسطة المشروع، ولذا من الصعوبة إظهاره في قائمة المركز المالي.

٢- آراء المؤيدين

علي عكس الرأي السابق، فقد نادي مجموعة من الكتاب باعتبار الموارد البشرية ضمن أصول المشروع، وكانت حجتهم في ذلك أنه:

" طالما أن الموظفين يمكن إحلالهم واستبدالهم بغيرهم فإنه لا يعنينا ما إذا كانت قوة العمل هذه تحتوي وتتضمن دائماً نفس الأشخاص أو أنها مجموعة متغيرة تتغيراً سريعاً، فقوة العمل ككل تكون مرتبطة دائماً بالمشروع وما يمكن معه النظر تبعاً لذلك على أنها مملوكة بواسطته"

كذلك أخذ (Ijiri, 1975, p.139) بعدم جواز الاعتماد على شرط الملكية لاعتبار الموارد البشرية من أصول المشروع على أساس أن الموارد البشرية ليست فقط الموارد التي لا يمتلكها المشروع، وهناك موارد أخرى لا يمتلكها المشروع وتعتبر ضمن أصوله محاسبياً، مثل شهرة المحل، وعقود الاتفاقيات التي ستتفقد فيما بعد.

ولكن إلى أي مدى يمكن أن ينطبق معيار الملكية على الموارد البشرية؟

وللإجابة على هذا التساؤل يتطلب الأمر دراسة معيار الملكية من زاويتين:

الأولى: الملكية بمفهومها القانوني.

والثانية: الملكية بمفهومها الاقتصادي.

المعالجة الأولى: مفهوم الملكية القانوني

وفي ظل هذا المفهوم، فإن الأصل يتصف بالملكية القانونية إذا ما توافرت مجموعة من الشواهد وأهمها: (علي، ١٩٩٧، ص ٢٨٣).

١- حيازة الأصل.

٢- الرقابة الكاملة على الأصل.

٣- القدرة على التصرف في الأصل

و فيما يلي دراسة وتحليل لشواهد الملكية، ومدى توافرها في الموارد البشرية.

١- حيازة الأصل

لا شك أن الموارد البشرية تعد من ضمن الموارد التي في حوزة المشروع لفترة محددة أو غير محددة ، فإذا كان المشروع يحصل على الأصول المادية من خلال الشراء النقدي، فإن حصوله على الأصول البشرية يكون عن طريق التعاقد، وهي التي تعتبر بديلا لقاعدة الشراء النقدي فيما يتعلق بالإثبات الدفتري، فمن المعروف أن إثبات الأصول دفتريا يعتمد إما على قاعدة الشراء النقدي للأصل، أو على قاعدة المساهمة به من جانب المساهمين . (عبد الفتاح، ١٩٧٤، ص ٦٤).

بجانب هذا ، هناك تكاليف على المنشأة أن تتحملها لحيازة الأصل البشري، تتمثل في التكاليف المباشرة الخاصة بالاختيار والتسكين والتعریف والتدريب، وكذلك التكاليف غير المباشرة بالأنشطة السابقة، بجانب ما سبق، فإن التعاقد الذي يتم بين الفرد والمشروع يعطي المشروع الحق القانوني في حيازة واستخدام الفرد موضع التعاقد.

٢- رقابة الأصل

من أهم شواهد الملكية خضوع المورد للرقابة الكاملة، هذه الرقابة تخول للوحدة الاقتصادية الحق في حرمان الآخرين من أي حقوق في الانتفاع بخدمات وفوائد الأصل، والرقابة تتبع أساسا من امتلاك وحيازة الأصل، ولهذا قد عرف البعض الملكية بقولهم " هي الحق - قانونا - في الحصول على فوائد الرقابة غير المحددة والمانعة للاستخدام والحيازة " والحق في الرقابة هو لصاحب الأصل أو المالك لمن تنازل له المالك عن الأصل، وفي بعض الحالات تتحدد الرقابة بدقة بواسطة القانون أو العقد ، وطبقا لما ذكره " ارفنج فشر Irving Fisher " فإن الرقابة والتحكم تعني أن تكون لدى الوحدة المحاسبية (المنشأة) فرصة الحصول على كل أو بعض الخدمات المستقبلية لهذا الشيء . (فلامهولتز ، تعریب زايد ، ١٩٩٢ ، ص ٦٣).

وفي حالة الموارد البشرية يمكن للوحدة الاقتصادية أن تفرض رقابة تامة على الأفراد العاملين لديها عن طريق ما يسمى "بالعقد المانع" والعقد المانع هو العقد الذي يحدد الفرد - كلياً أو جزئياً - في مباشرة مهارته، ويمكن تقسيم العقود المانعة إلى نوعين" (علي، ١٩٩٧، ص ٢٨٤)

- عقود لحماية حقوق الملكية Protecting a Propriety Interest
- عقود لمنع المنافسة Restraining Competition

من الاستعراض السابق يتضح أن معيار الرقابة يمكن تطبيقه على الموارد البشرية في شكل رقابة كاملة عن طريق عقد مانع لحفظ حقوق الملكية، كما هو الحال في ظل الأصول الطبيعية والتي تخضع للرقابة الكاملة من جانب المشروع.

وطالما أن المشروع بإمكانه فرض الرقابة الكاملة على موارده البشرية، فله الحق في الحصول على الفوائد والخدمات المستقبلية من هذه الموارد، غير أن هناك اختلافاً في وسائل الحصول على الفوائد في حالة الموارد البشرية عنه في حالة الأصول المادية الأخرى ، ففي حين أنه يمكن الحصول على الخدمات المستقبلية من الأصول المادية بصورة مباشرة ، فليس هناك وسيلة مباشرة تتعلق بالموارد البشرية لازمة للحصول على خدماته المستقبلية، إذ أن الوحدة يمكن أن تتحقق هذا من خلال معاملات غير مباشرة تؤدي إلى خلق ولاء الموارد البشرية لوحدتهم الاقتصادية ، وهذه الأساليب غير المباشرة تتمثل في حياة عملية أفضل، وظروف عمل أحسن .

٣- القدرة على التصرف في الأصل

إن من حق مالك الأصل التصرف فيه بالصورة التي يراها تحقق له أقصى منفعة ويأخذ التصرف في الأصول المادية شكل إعادة البيع أو التخزين، غير أن هناك شروطاً قانونية - وخاصة في البلاد الاشتراكية - للتصرف في الموارد البشرية، فلا يمكن أن يأخذ شكل التصرف إعادة البيع كما هو الحال في الأصول المادية، إذ لا يوجد سوق حر لها، ويستثنى من ذلك لاعبو كرة القدم أو السلة، أما التصرف في الموارد البشرية فيأخذ شكل " التسرير " أو الاستغناء عن خدمات الأصل البشري مقابل تعويض ترك الخدمة.

والقاعدة أن يقوم المستخدم في حالة الاستغناء عن خدمات موظفيه بدفع مقابل نقدي يتمثل في تعويض نقدي مقابل الاستغناء عن خدمات المورد ويسمى "مكافأة ترك الخدمة" لذا

فإن العائد من التصرف في الأصل البشري عادة ما يكون قيمة سالبة متمثلة في قيمة المدفوعات الزائدة (التعويض) ، إلا أنه في حالة الاندماج أو التصفية قد يحصل المشروع على قيمة موجبة تتمثل في الفرق بين سعر الاندماج وبين تكلفة الأصول المادية الأخرى أو سعرها السوقى، كذلك من الممكن أن يكون عائد التصرف في الموارد البشرية موجبا مع فرض استمرار المشروع في حالة ما إذا كانت المبالغ المدفوعة لهم (تعويض) أقل من الخسائر التي يتحملها المشروع نتيجة الإنتاجية السالبة لهم.

ومن التحليل السابق يتضح أن شواهد الملكية الثلاثة السابقة، تطبق انتظاماً على الموارد البشرية، مما يمكن القول به بأن معيار الملكية بمفهومه القانوني في تعريف الأصول ينطبق أيضاً على الموارد البشرية، كما هو الحال في ظل الأصول المادية.

المعالجة الثانية: مفهوم الملكية الاقتصادي

أما الملكية بمفهومها الاقتصادي، والذي يرتكز على أن المورد يدخل ضمن الأصول إذا ما توافر في ملاكه عناصر الملكية الاقتصادية وهي: الإدارة، والمخاطر، والربح، فسوف نجد أن المشروع يعتبر مالكاً لموارده البشرية ملكية اقتصادية، حيث تتوافر فيه عناصر الملكية الاقتصادية كما يلي:

بالنسبة لعنصر الإدارة، فلا شك أن إدارة المشروع لها الحق في إدارة القوى العاملة بالأسلوب الذي يحقق للمشروع أداءً مهامه بأقصى كفاءة ممكنة عن طريق تخطيط وتنسيق الجهود البشرية والرقابة عليها، كما أن على أفراد المشروع احترام سياسات المشروع ولوائحه التنظيمية.

أما من حيث عنصر المخاطرة، فإن المشروع يتحمل قدرًا من المخاطرة باستخدام القوى العاملة، كما هو الحال في ظل الموارد الأخرى، غير أن درجة المخاطرة قد تكون في ظل الموارد البشرية أكبر في ظل الموارد الطبيعية بسبب العامل السلوكى الذى يؤثر بدرجة كبيرة في تشغيل الموارد البشرية، ففي ظل استخدام الموارد البشرية تظهر مشكلة الاعتصام والإضرابات، والغياب عن العمل والاستقالات، وكذا تقيد الإنتاج (إلى تعمد خفض الإنتاج).

أما من حيث عنصر الربح، فمما لا شك فيه أن المشروع يتوقع عند استخدام القوى البشرية تحقيق عائد مناسب، يتمثل في الفرق بين الخدمات المستقبلية المتوقعة وبين المدفوعات للموارد البشرية.

نخلص مما سبق إلى أن معياراً الملكية بمفهوميه القانوني والاقتصادي يمكن أن ينطبق على الموارد البشرية، فمن الواضح أن الملكية بمفهومها القانوني والاقتصادي ينطبق على الموارد البشرية، وبناء على ما سبق يمكن القول بإمكانية معالجة هذه الموارد كأصول.

٣/٢/٣: معيار سداد الديون

تأثير أصحاب نظرية الملكية المشتركة وهم في سبيل تعریف الأصول بالنظرة القانونية، ولهذا فهم يعتبرون أن جوهر أي أصل هو قدرته على سداد الديون التي على المنشأة، غير أن هذا التعریف قد قابل مجموعة من الانتقادات، على أساس أنه يمكن أن يفسر طبيعة الأصول في العصور الأولى عندما كانت المشروعات صغيرة وممثلة في مشروعات فردية ذات حياة إنتاجية محدودة، أي لا تتصف بمبأداً الاستمرار، كذلك عندما كان أصحاب هذه المشروعات يلجأون إلى القروض قصيرة الأجل في تمويل مشروعاتهم، وكانت هذه القروض تمنح على أساس المركز المالي للمنشأة ، ونتيجة لهذه الظروف، كانت المشكلة الرئيسية تدور حول مقدرة المشروع على سداد ديونه، وفي ظل هذه المشكلة كان من الطبيعي أن يهتم المحاسبون بتعریف الأصل على أساس مقدراته على سداد الديون. (نمر، ١٩٨١، ص ١٣١).

أما تفسير طبيعة الأصول في الوقت الحاضر، فيجب أن يستند إلى فرض استمرار المشروع و حيث أن مشكلة سداد الديون تواجه المشروع عادة عند التصفية، كما أنه جرت العادة على أن تسدد المنشأة ديونها الجارية التي تستحق في وقت لآخر في أثناء حياة المشروع من أرباحها المحققة والتي تتمثل في الزيادة في قيمة الأصول.

ولكن إلى أي مدى يمكن أن ينطبق هذا المعيار على الموارد البشرية ؟
وهل من الممكن أن تستخدم الموارد البشرية في سداد ديون المنشأة ؟

عارض البعض معالجة الموارد البشرية كأصول من الأصول ، على أساس عدم إمكان استخدامها في سداد ديون المنشأة، وكانت حجتهم في ذلك أن الموارد البشرية لا تباع ولا تشتري في سوق حر لها، وقد أورد هؤلاء استثناء على ذلك في حالة عمليات بيع وشراء اللاعبين المحترفين لكرة القدم أو كرة السلة ... الخ، وشبّهها بذلك حالة تجارة الرقيق، فقد كان العبيد يشترون ويباعون.

لكننا نرى أن دراسة معيار سداد الديون من خلال الموارد البشرية، يجب أن يتم استنادا إلى الحالة التي يكون عليها المشروع عند سداد الديون، أي في ظل الفروض المتعلقة بالوحدة

المحاسبية ، والغرض المنطقي هو فرض استمرار الوحدة المحاسبية، أما فرض التصفية فهو حالة استثنائية .

أ - فرض استمرار المشروع: في ظل هذا الفرض يتم سداد الديون من الأرباح المحققة بواسطة عوامل الإنتاج المختلفة، والتي من بينها، بل وأهمها، عنصر العمل، فلا يشترط لسداد ديون المشروع أثناء حياته الإنتاجية ضرورة بيع الأصول.

ب- فرض التصفية : في ظل هذا الفرض – وهو حالة استثنائية – يمكن أيضاً أن تساعد الموارد البشرية في سداد ديون المنشأة ، مثلها مثل الأصول الأخرى ، ولكن بأسلوب غير مباشر ، ففي حالة اندماج المشروع قد يكون سعر الاندماج أكبر من سعر السوق للأصول الطبيعية التي يقتنيها الشركة ، والفرق بين السعرين راجع إلى السعر المدفوع في الموارد البشرية . (علي، ١٩٩٧ ، ص ٢٩٠)

بجانب ما سبق ، فإن موقف الموارد البشرية من سداد الديون ، يشابه موقف الأصول الثابتة التي يقتنيها المشروع ليس بغرض البيع ، بل من أجل تحقيق خدمات ومنافع تساهم في سداد الديون المشروع ، أي أن سداد الديون في ظل الأصول الثابتة يتم من المنافع التي تخلقها هذه الأصول وليس من ذات الأصول ، وهو ما يمكن أن يتوافر للموارد البشرية ، حيث أنها قادرة على خلق منافع يمكن أن تساهم في سداد الديون.

مما سبق نري أن معالجة الموارد البشرية كأحد أصول المشروع في ظل معيار سداد الديون يرتبط بفرض أساسي في نظرية المحاسبة، وهو فرض استمرار المشروع ، أما التصفية فهي حالة استثنائية، فطالما أن المشروع مستمر، قادر على تحقيق الأرباح من خلال عوامل الإنتاج المختلفة ومن بينها عنصر العمل ، فيمكن القول أن الموارد البشرية تساهم في سداد ديون المشروع من خلال المنافع التي تولدها الأصول وليس من ذات الأصل.

٣/٢/٣ : معيار القدرة الإنتاجية

استند أصحاب نظرية الشخصية المعنوية إلى معيار القدرة الإنتاجية في تعريف الأصول، أي أن الغرض من الأصول هو استخدامها في الإنتاج، ولا شك أن عنصر العمل كأحد عناصر المدخلات في العملية الإنتاجية من كافة المشروعات مهما اختلفت طبيعتها يعد العنصر المؤثر على عناصر الإنتاج الأخرى، حيث أنه العنصر الذي يقوم بالدور الإيجابي في إنتاج السلع والخدمات، فالموارد الطبيعية دورها سلبي لا يمكن أن تشارك في الإنتاج إلا بالقدر الذي يستخدمها فيه الأفراد، وكذلك رأس المال فهو ليس عنصراً مستقلاً بل هو ثمرة العمل والموارد الطبيعية، أي أن العمل هو العنصر الرئيسي في تكوينه بإنتاجه كمية تفيض عن

الاستهلاك ، وتجيئه جزء من العمل لإنتاج أدوات ومعدات تستخدم في إنتاج سلع أخرى (الحيالي، ٢٠٠٤، ص ٢٨٨).)

ولا شك أن المقدرة الإنتاجية للموارد البشرية التي تمثل عنصر العمل تسهم - مع باقي عوامل الإنتاج - في تحقيق المقدرة الربحية للمشروع، من خلال شقين:

الشق الأول: وهو المساهمة المباشرة لعنصر العمل في أرباح المشروع، أي أن الجزء من الأرباح الراجع إلى مجهود عنصر العمل.

أما الشق الثاني: فيتمثل في تأثير عنصر العمل على عوامل الإنتاج الأخرى، فمن حيث تأثير عنصر العمل على المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، فكلما ارتفعت الكفاءة الإنتاجية للعمال كلما انخفضت كمية المواد المستخدمة نتيجة لانخفاض كمية التالف منها، كذلك كلما ارتفعت كفاءة العمل الإنتاجية، كلما انخفض الوقت المستغرق في الإنتاج مما سيتبعه انخفاض في تكلفة عنصر العمل ذاته، وهذا لباقي عناصر التكاليف .

وليس أدل على كون الموارد البشرية ذات مقدرة إنتاجية من أن معظم نماذج قياس الموارد البشرية التي اقترحت في الأدب المحاسبي قد اتخذت الأرباح الزائدة عن المعدل العادي كأساس لتقييم الموارد البشرية على اعتبار أن هذه الأرباح من نتاج الموارد البشرية ذات القدرة غير العادية .

٣/٢/٣/٤ معيار الخدمات المستقبلية

أن تعريف الأصل بكونه مصدر منافع اقتصادية مستقبلية يتضمن ثلاثة اختبارات: (غنيم، ١٩٩٧، ص ٢٩٢).

- ١ - أن يكون هناك توقع لمنافع اقتصادية مستقبلية.
- ٢ - إمكانية قياس هذه المنافع.
- ٣ - أن يكون للمشروع - الذي يثبت الأصل في سجلاته - الحق في استلام هذه المنافع.

وبدراسة مدى توافق هذه الاختبارات في الموارد البشرية ، نجد أن الموارد البشرية تسهم في تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية، وذلك من خلال مقدرتها الإنتاجية، كما أنه يمكن قياس هذه المنافع بطريقة ما، بالرغم من وجود صعوبة في فصل الجزء الخاص بالموارد البشرية عن الجزء الخاص بالأصول المادية الأخرى، أما الاختبار الثالث والخاص بالحق في استلام هذه المنافع، فإنه يرتبط بالملكية القانونية، وقد أوضحنا سابقاً أن الموارد البشرية تعد من ضمن الأصول المملوكة قانونياً، إذا ما نظرنا إلى قوة العمل ككل.

ما سبق يتضح أن تعريف الأصل على أنه عبارة عن خدمات مستقبلية ينطبق على الموارد البشرية، وقد أكدت ذلك جمعية المحاسبة الأمريكية عندما أكدوا أن المحاسبة تهتم بالأحداث المالية، والأشياء التي لها منافع اقتصادية مستقبلية، حيث أشار (جافي Jaggi): "أن المنافع الناتجة عن خدمات العاملين والتي يتحمل أن تقدم للمشروع لأكثر من فترة مالية واحدة يمكن أن نعاملها كأصول". (Jaggi, 1976, P.41).

٣/٢/٣ القابلية للتحديد أو القياس

يتطلب تعريف المورد على أنه أصل وجوب أن يكون قابلاً للتحديد أو القياس وذلك لتمييزه وفصله عن باقي الموارد الأخرى، وهذا التحديد أو القياس يعبر عنه غالباً بوحدات نقدية.

وتحتهدف عملية القياس قياس الخدمات الاقتصادية المستدفقة من المورد، وأي مورد لا يمكن قياس الخدمات الاقتصادية المستقبلية بشكل مالي لا يمكن معاملته محاسبياً على أنه أصل. وبالنسبة للموارد البشرية فإنه يوجد عدة طرق لقياس الخدمات الاقتصادية المستقبلية وهذا ما سنعالجه لاحقاً بشيء من التفصيل.

ما سبق يتضح أن المعايير الواجب توافرها في المورد الاقتصادي حتى يمكن اعتباره أصلاً من أصول المشروع تتوافر في الموارد البشرية ولو من وجهة نظر المحاسبة وهذا بلا شك كفيل بالاعتراف بالموارد البشرية كأحد أصول المشروع وبالتالي إظهارها في القوائم المالية الخاصة بالمشروع.

وحول معالجة ما ينفق على الموارد البشرية يتنازع الفكر المحاسبي رأيان:

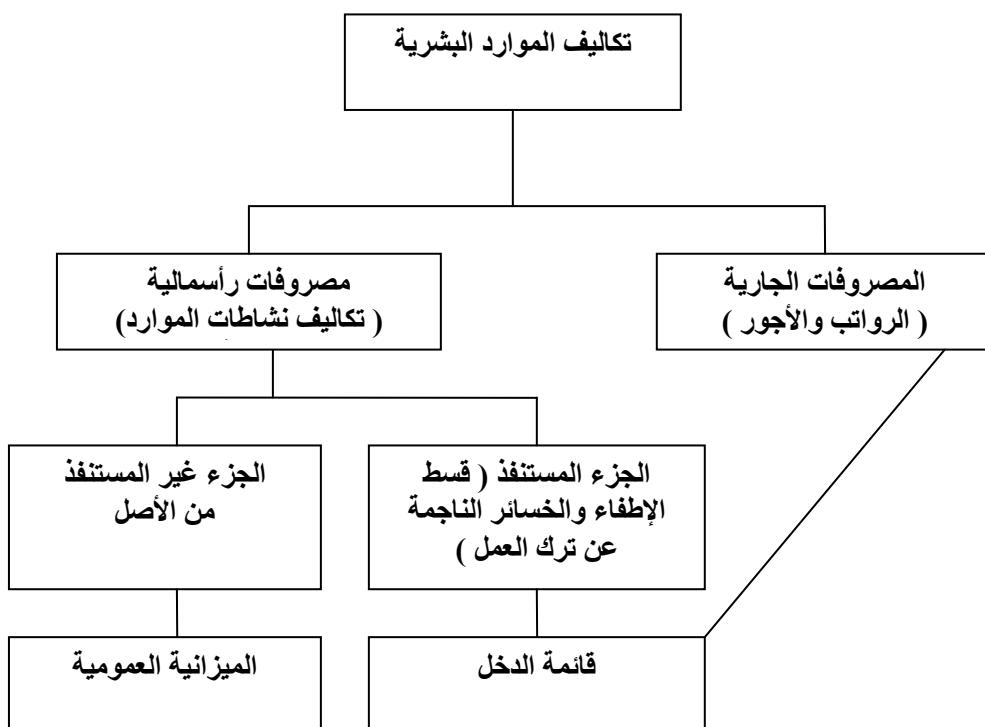
الرأي الأول: يرى بعض المحاسبين أن تعامل جميع الأموال المستثمرة في هذه الموارد معاملة المصاروفات.

الرأي الثاني: تعارض أغلبية المحاسبين هذا الرأي فترى وجوب التفرقة بين ما هو إيرادي من هذه النفقات.

وبين ما هو رأسمالي ، حتى يتم معاملة الجزء الإيرادي منها بعد ذلك كمصروف ، ويتعامل الجزء الرأسمالي منها كأصل ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (1-3) التالي:

شكل رقم (٣-١)

معالجة تكاليف الموارد البشرية



(الهبيتي، خالد، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي ٢٠٠٣، ص ٣٢٢)

٤/٣ استنفاد تكلفة الأصول البشرية Depletion of the Cost of Human Assets

تم مناقشة موضوع اعتبار الموارد البشرية كأصول من أصول المؤسسة وعليه فلابد من رسملة الموارد البشرية بمعنى قياس النسبة من قيمة الأصل التي سوف تستهلك خلال الفترة المحاسبية ، وهنا لا بد أن نميز بين الإهلاك الذي هو النقص في الأصول المادية المملوكة كالعقارات والآلات والأثاث وبين الاستنفاد الذي هو النقص في الأصول غير الملموسة أو ما يسمى بالأصول المعنوية على الرغم من أن شهرة المحل مثلا قد تتزايد قيمتها بمرور الزمن على عكس باقي الأصول المادية الثابتة التي يطرأ تناقص تدريجي في قيمتها ، ولكن إذا عرفنا الاستنفاد بأنه مقابلة ما يستهلك من منافع الأصل بالعوائد التي تم الحصول عليها منه فإن الاستنفاد للأصول البشرية إنما هو استنفاد قيمة الأصل خلال الفترة التقديرية المتوقعة لخدمات هذا الأصل مع الأخذ بالحسبان الحاجة إلى وضع معيار معين يحدد فترة زيادة الخبرة للأصل

البشري خلال سنوات الخدمة والفتره التي تبقي عندها الخبرة ثابته ، ويمكن أن يكون استفاده الأصول البشرية مبنيا على أحد الاعتبارات الآتية: (حماده، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٠) .

١- مدة خدمة الأصل البشري تعادل فترة بقائه في الخدمة لدى المؤسسة.

٢- مدة خدمة الأصل البشري تعادل فترة بقاء الأصل في وظيفة معينة في المؤسسة.

٣ - مدة خدمة الأصل البشري تعادل مدة استمرار معارفهم في التكنولوجيا المتطرورة والجديدة، فإذا كانت معارفهم غير قاده على مجاراة التكنولوجيا فإن قيمتهم كأصل بشري تستنفذ بالكامل.

ويمكن الوصل لقيمة التخفيض في الموارد البشرية بالتفرقه بين تكلفة الاقتناء وتكليف التدريب علي النحو التالي : (الحيالي ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠٣) .

١ - استفاده تكلفة الاقتناء:

يتم استفاده تكلفة الاقتناء خلال فترة بقاء الفرد في المشروع التي تساوي وقت ترك الخدمة الطبيعي (سن الإحالة للمعاش) ناقصا عمره وقت التحاقه بالعمل في المشروع.

٢ - استفاده تكليف التدريب والتنمية:

ويتم استفاده علي مدي فترة الاستفادة المتوقعة من برامج التدريب وتنمية الموارد البشرية، وهي عادة أقل من الفترة المتوقعة لبقاء الفرد في خدمة المشروع.

إن تكلفة الأصل البشري هي كافة المصروفات الضرورية واللازمة للحصول على العنصر البشري حتى يصبح جاهزا للإنتاج ، وأن العمر الإنتاجي للأصل البشري يتمثل في مدة العقد المبرم مع المشروع .

لذلك نقدم النموذج الآتي لقياس إطفاء لتكلفة العنصر البشري:

ت

إطفاء العنصر البشري = _____

ن

حيث: ت = تكلفة الأصل البشري.

ن = العمر الإنتاجي للأصل البشري والمتمثل في مدة العقد مع المشروع .

٣/٢/٥ الأصول البشرية في ظل المبادئ والفروض المحاسبية

Human Assets under Principles and Assumptions of Accounting

١/٥/٣ مقدمة

تمثل الفروض والمبادئ قمة البناء العلمي لأي حقل من حقول المعرفة ، فالفروض تمثل المسلمات الفكرية التي يعتمد عليها العلم، وبناء عليها يتم التوصل إلى المبادئ العلمية، أما المبادئ العلمية فهي بدورها أحكام عامة تعتمد للاختيار فيما بين بدائل التطبيق العملي، أي أنها تمثل المرجع الذي نحتمكم إليه لجسم أي خلاف قد ينشأ بين مزاولي المهنة. (حنان، ٢٠٠٣، ص ٣٢٧)

إن اصطلاح "المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها" كثيراً ما يرد ذكره في الكتابات المحاسبية ، إلا أنه ليست هناك قائمة واحدة تتناول هذه المبادئ على سبيل الحصر، لاسيما ما تقدمه المعاهد والمنظمات العلمية، التي تنظم شئون مهنة المحاسبة والمراجعة، وعلى سبيل المثل لا الحصر وذلك لمجرد الاسترشاد بها في الواقع العلمي والمجال العملي.

ويعرف فريق من المحاسبين لفظ "المبادئ المحاسبية" بأنها: "اصطلاح يستخدم ليشمل جميع الإجراءات والسياسات والمفاهيم المحاسبية ، وفي المعنى الشامل فإن ذلك يعني قواعد مستقرة تغطي عملية المحاسبة بأكملها تبدأ من إجراءات التسجيل المعتادة وإعداد التقارير إلى المفاهيم الأساسية والافتراضات عن الإطار الاقتصادي "

كما يعرف فريق آخر لفظ "الفروض المحاسبية" أنها: "سلسلة من الادعاءات أو الافتراضات التي تقوم على أساس قوي لنظام فكري أو مجال تنظيمي وبعبارة أخرى هي تتمية بعض الأشياء التي تسمح ويكون غني عن البيان تفسيرها، باعتبارها شائعة في مجالات أخرى "

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل في المحاسبة عن الموارد البشرية خروج عن المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها ؟

وإلى أي مدى يمكن أن تحتويها هذه المبادئ والفروض ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من مناقشة أهم هذه المبادئ والفروض المحاسبية، وبصفة خاصة تلك التي لها تأثير في مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية بطريقة مباشرة، دون

التعرض لتلك المبادئ والفروض التي لا تتأثر أو تؤثر في هذا النوع من المحاسبة كمبدأ الوحدة المحاسبية أو استخدام وحدة النقد أو غيرها .

وعلي ذلك نركز الحديث والمناقشة العلمية هنا على المبادئ والفروض التالية:

- مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات.

- مبدأ الإفصاح التام.

- مبدأ الموضوعية.

- مبدأ الأهمية النسبية.

- فرض الاستمرارية والدورية.

- مبدأ تحقق الإيراد

٣/٢/٥ مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات :

يقصد بهذا المبدأ مقابلة المصروفات التي تخص فترة معينة بالإيرادات التي تحققت خلال هذه الفترة ، ومعنى ذلك أن كل مصروف لابد وأن يعالج في ضوء خدماته المتوقعة ، فإذا كانت هناك نفقات تقتصر على السنة التي أنفقت فيها فلا بد أن تعامل علي أنها تخص الفترة الحالية محل الاستخدام ، وتستنزل من إيرادات هذه الفترة ولكن إذا كانت تخص فترات مالية متتالية فلا بد من معاملتها كأصول وإظهارها بقائمة المركز المالي للمشروع وتحمل الفترة بمقدار ما استخدم فعلا من هذه النفقة في شكل استهلاك أو استفاده. (نمر، ١٩٨٢، ص ٢٤٩)

ولكي نحدد ما إذا كان مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية يتمشى مع هذا المبدأ أم لا، لابد من توضيح طبيعة تكاليف الموارد البشرية في ضوء هذا المبدأ المحاسبي ، فتكلفة الموارد البشرية إذا كانت تقتصر علي فترة محددة بذاتها أنفقت فيها فلا بد من معاملتها معاملة أي مصروف مستنفد، حيث يستنزل من إيرادات نفس الفترة – وهذا تجري معاملة بند الأجور محاسبيا الآن – أما إذا كانت هذه التكاليف تخص عدة فترات وتستفيد المنظمة من خدماتها فترات مالية قادمة فلا بد من معاملتها كأصول .

ونظرا لأن العنصر البشري في أي مشروع يكون من المتوقع أن يستمر ضمن قوة العمل لأكثر من فترة مالية واحدة ، فإن المنشآت تتفق علي هذا المورد نفقات اكتساب واستدعاء وغيرها من أجل الحصول علي خدماته في عدة فترات مالية متتالية ، ومن هذا المنطلق يمكن أن نعتبر نفقات اكتساب الموارد البشرية أصلا من الأصول تطبق عليها أسس الإهلاك مثل سائر الأصول المادية الأخرى ، ويعتبر ذلك تمشيا مع مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات أكثر منه

في حالة المعالجة التقليدية لعنصر الأجر، ولذا لا يمكن القول بأن المحاسبة عن الموارد البشرية تمثل خروجاً أو تعارضًا مع مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات بقدر ما تتفق معه. (سلامة، ١٩٩٩، ص ٢٢٦)

٣/٢/٥/٣ مبدأ الإفصاح والعلانية

يتطلب هذا المبدأ وجوب الإفصاح الكامل عن الحقائق المالية في القوائم المالية الدورية، باعتبارها وسيلة إخبارية مهمة ووسيلة من وسائل الاتصال المحاسبي والمالي للطوابع المختلفة والمهتمة بأنشطة المشروبات، ويعرف مبدأ الإفصاح بأنه "ضرورة احتواء القوائم المالية الدورية على البيانات اللازمة لإعطاء القارئ صورة واضحة لتنمية أعمال المنظمة عن الفترة ومركزها المالي في نهاية الفترة". (حنان، ٢٠٠٣، ص ٤٦)

ويتطلب الإفصاح أن يتم تصميم وإعداد التقارير المالية بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة، ويمتد الإفصاح الشامل فيما وراء الأرقام المحاسبية من بيانات مالية إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري على اتخاذ القرارات . (أبو المكارم، ٢٠٠٤، ص ٤٦)

وفي نفس الوقت نجد أن القوائم المالية للوحدات الاقتصادية تخلو من أي إشارة لقيمة الموارد البشرية الموظفة في المنظمة ، عدا ما تظهره حسابات النتيجة من أجور ومرتبات بالإضافة للجزء المستحق أو المقدم منها الذي يظهر في قائمة المركز المالي كمستحقات أو مقدمات، وهذا يعد مخالفًا للمبدأ المحاسبي مبدأ الإفصاح ، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن المحاسبة عن الموارد البشرية لا تتعارض ومبدأ الإفصاح والعلانية بل على العكس من ذلك فهي تتماشي معه.

٣/٢/٥/٤ مبدأ الموضوعية :

يقصد بالموضوعية في المحاسبة عدم التحيز في القياس ، أو خضوعه لتقديرات شخصية بحثة ، وتعد البيانات المحاسبية موضوعية إذا كانت قابلة للتحقق عن طريق أدلة إثبات مستقلة ، فقد عرف هندركسون Hendrkinson الموضوعية على أنها: " الاعتماد على قياس للبيانات يمكن التثبت منه بواسطة خبراء مؤهلين ، والتوصل إلى النتائج نفسها في جميع الحالات" أي عدم تلوّن النتائج بالتحيز الشخصي وللموضوعية درجات حيث تتوقف درجة الموضوعية على دليل الإثبات. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١، ص ١٠)

ومنذ الوهلة الأولى قد يرى البعض تناقض هذا المبدأ و المحاسبة عن الموارد البشرية ، ولكن في حقيقة الأمر فإن هناك مقاييس على درجة كبيرة من الموضوعية لقياس رأس المال البشري ، والتي عادة ما تعتمد على بيانات إحصاءات رسمية كجدول الحياة أو الوفيات - وهي ليست أقل من التقويمات العديدة في المحاسبة فضلاً عن أن موضوع امتلاك العنصر البشري لا أساس له من الصحة في ظل الحديث عن القوة العاملة بصفة عامة وليس للفرد ذاته.

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول بأن المحاسبة لا تلتزم بالموضوعية الكاملة في أغلب عملياتها ، نظراً لدخول عنصر التقدير الشخصي والتخمين في بعض عملياتها ، فعلى سبيل المثال عند تحديد تكلفة استخدام حملة إعلانية لعدة فترات مالية يتوقع خلالها الاستفادة منها ، في الوقت الذي قد تتغير فيه أذواق المستهلكين ويقل أو ينعدم الطلب على السلعة محل الإعلان ، أو في تحديد بعض المخصصات كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، فإن المحاسب يلجأ إلى جانب كبير من التخمين وقدر ليس بالقليل من التقديرات الشخصي لتحديد قيمة الديون المتوقع إعادتها.

كما يرى أنصار الاتجاهات الحديثة في القياس المحاسبي بأنه يمكن التقدم في المحاسبة عن طريق إضافة بيانات ربما تكون أقل موضوعية ، ولكنها بيانات أكثر فائدة من وجهة نظر متذدي القرارات.

وعلى ذلك فإن مبدأ الموضوعية لا يتعارض مع المحاسبة عن الموارد البشرية وإن كان لا يتحقق بشكل أكيد ، ولكن يمكن القول بأن إضافة بند في القوائم المالية للموارد البشرية لا يفقد البيانات المحاسبية موضوعيتها.

٣/٢/٥ مبدأ الأهمية النسبية:

يقضي هذا المبدأ بإحاطة المحاسب بإطار من المرونة يفرضه الواقع العملي ، في يتطلب التقدير والاهتمام من قبل المحاسب بعض البنود ذات القيمة المالية الكبيرة ، فعلى سبيل المثال إذا قامت إحدى المنشآت بشراء عقارات بمبلغ مليون دولار ودفاتر لقيد عناوين العملاء بمبلغ خمسة دولارات ، فالرغم من أنه في الحالتين تكون النفقة غير مستنفدة في فترة مالية واحدة ، إلا أنه نظراً للأهمية النسبية يعتبر العقار أصلاً ثابتاً يتم استهلاكه على أساس عدد من السنوات بينما تعتبر الدفاتر من المصرفوفات التي تحمل على إيرادات نفس الفترة . (أبو المكارم ، ٢٠٠٤ ص ٤٩)

ونظراً لكون نفقات اكتساب وتنمية وإحلال الموارد البشرية كبيرة نسبياً في المنشآت الحديثة المتقدمة، فلا بد من رسملة هذه النفقات، ويعتبر تجاهل ذلك إهاراً لمبدأ الأهمية النسبية المشار إليه، وعلى ذلك فإن هذا المبدأ لا يتعارض والمحاسبة عن الموارد البشرية.

٣/٥/٦ فرض الاستمرار والدورية :

يقضي هذا الفرض أن المنشأة خلقت لتستمر في دنيا الأعمال بصرف النظر عن حياة أصحابها أو الأصول المستخدمة فيها، فالتفكير في انقضاء أو تصفيه المشروع ليس هو الفرض العادي عند تكوينه، بل يفترض على الدوام أن المشروع سوف يستمر ويتابع نشاطه الذي تكون من أجله ، ويتفق ذلك والتوقع الطبيعي لأصحاب أي مشروع وعلى ذلك تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية متساوية تكون عادة سنة لمعرفة نتيجة النشاط عن هذه الفترة وذلك مراعاً إلى فترات مالية من تاریخ انتهاء الفترة، وبالتالي توزع تكاليف الأصول المعمرة التي بالمشروع على عدة فترات مالية بحسب استفادته كل فترة من خدمات هذه الأصول . (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١، ص ١٣)

وبالنسبة للعنصر البشري ما من أحد يختلف عن كونه عنصر الحياة والاستمرار بالنسبة لأي مشروع سواء اقتصادي أو خدمي على سواء، وبدونه لا يستطيع أي مشروع أن يقوم أو يؤدي دوره، على خلاف الخدمات المؤقتة للموارد المادية الأخرى، وعلى ذلك تعمل المنظمات على المحافظة على مواردها البشرية وتنميتها، ولذا يجب أن توزع هذه التكاليف على عدة فترات مالية بحسب العمر الإنتاجي المتوقع للموارد البشرية، ومن هنا يمكن القول بأن المحاسبة عن الموارد البشرية لا تمثل خروجاً عن فرض الاستمرار والدورية المحاسبية .

وخلاله القول بأن المحاسبة عن الموارد البشرية واعتبارها كأصول في المشروع لا تتعارض مع المبادئ والفرضيات المحاسبية المتعارف عليها بل على العكس من ذلك فإن هذا المفهوم يمكن أن يرقى إلى حد القبول العام في ظل هذه المبادئ والفرضيات المحاسبية.

٣/٥/٧ مبدأ تحقق الإيراد

عرفت هيئة معايير المحاسبة الدولية (FASB) الإيرادات "تدفقات داخلة للوحدة المحاسبية، أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لالتزاماتها أو كلاهما معاً" ، ويختلف مفهوم الإيراد حسب مكوناته فهناك اتجاه شامل يعتبر الإيراد كل العوائد الناتجة عن النشاط التشغيلي أو عن

النشاط غير التشغيلي، أما الاتجاه الآخر فيعتبر الإيراد الذي ينجم عن النشاط التشغيلي الرئيسي فقط. (حنان، ٢٠٠٣، ص ٣٨٤)

ولا شك أن هذا الإيراد يتحقق نتيجة قيام الوحدة باستغلال مواردها في العملية الإنتاجية وأن من أهم موارد المنشأة هو العنصر البشري الذي يكلف المنشأة أموالاً كبيرة في سبيل تأهيله من أجل زيادة كفاءته وقدرته على الإنتاج بما يحقق أكبر إيراد ممكن، ومن هنا فإن تجاهل المورد البشري يعتبر تجاهلاً لأهم مسببات تولد وتحقق الإيراد مما يعد انتقاص من قيمة أحد الأصول المهمة في الوحدة.

٣/٢/٦ معوقات وصعوبات تأصيل الموارد البشرية Obstacles and Difficulties of Human Resources as Assets

ما زالت المعالجة المحاسبية التقليدية لنفقات الموارد البشرية هي السائدة والمقبولة عموماً في التطبيق العملي، فنفقات الموارد البشرية تعتبر مصروفات تُقلل في قائمة دخل الدورة ولا يتم رسمتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي ، رغم تحقيقها لشروط الاعتراف بها كأصل فهي :

- ١- من ناحية التعريف تتحقق مفهوم الأصل وليس مفهوم المصروف.
- ٢- وهي قابلة لقياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، والقياس القيمي (تكلفة الاستبدال أو القيمة الحالية للتدفقات المستقبلة المتوقعة) وكذلك يمكن التعبير عنها بمؤشرات وبيانات كمية.
- ٣- وهي مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات سواء للمستخدمين الخارجيين (مساهمين، مقرضين، نقابات، عمال، مؤسسات تعليمية) أو الداخليين.
- ٤- وهي أخيراً موثوقة بقياسها بدرجات مختلفة تبعاً لأساس القياس المعتمد.

إذن تتوافر معايير الاعتراف المحاسبي لتأصيل الموارد البشرية بدرجة مقبولة أو ليست أقل من توافرها في بعض البنود المحاسبية التي يتم الاعتراف بها كأصول. فما هي أسباب عدم تأصيل الموارد البشرية؟.

يرى العديد من الباحثين والكتاب أن أهم أسباب استمرارية المعالجة المحاسبية التقليدية لنفقات الموارد البشرية (اعتبارها مصروفات وليس أصلاً) متعددة في تقاليد وأعراف نشأت منذ عصر الثورة الصناعية، وهذا يرجع إلى الأسباب الآتية: (حنان، ٢٠٠٣، ص ٢١٥).

- يعتبر رأس المال المادي (الاستثمارات المالية في الأصول الثابتة الملموسة) هو العامل الأهم في العملية الإنتاجية .
 - في ظروف الإنتاج الآلي الميكانيكي للثورة الصناعية لا تحتاج اليد العاملة إلى تأهيل وتدريب مسبق وطويل المدة ومكلف ، إذ يمكن استبدالها بسرعة وسهولة مقبولة نسبياً ، الأمر الذي لا يستدعي تصليل الموارد البشرية .
 - إن نفقات الموارد البشرية ضئيلة نسبياً عموماً ، كما أن المنفعة المتوقعة منها غالباً ما تقتصر على الدورة المحاسبية الجارية ، مما يجعل معالجتها كمصروفات أمراً مقبولاً .
 - إن تعين اليد العاملة حينذاك كان لفترات أقصر وبالتزامات أقل من الوقت الحاضر .
 - في الوقت الحاضر ما زالت نسبة الشركات التي تلعب فيها الموارد البشرية دوراً محورياً في العملية الإنتاجية ضئيلة نسبياً ، الأمر الذي يستدعي انتشار معاجلة الموارد البشرية كأصول ، بل تبقي تلك المعالجة مقتصرة _ وبشكل طوعي _ على بعض الشركات ، غالباً ما يكون الإفصاح عن الموارد البشرية كمياً في الهوامش وملحقات القوائم المالية .
- كذلك يوجد عدد من المعوقات التي ترتبط بقياس الموارد البشرية والتي أدت بدورها أيضاً إلى بطء التقدم في هذا المجال من أهمها:
- ١- قياس الإنسان أمر ذاتي بحت ، فالرغم من إمكانية قبول المفهوم من قبل الباحثين ، إلا أنه توجد درجة من الامتعاض من قبل العاملين لكونهم موضع تقييم واعتبارهم أصول يمكن أن تكون محل للبيع والشراء . (Jaggi, 1976 , P.35)
 - ٢- صعوبة تحديد فترة الاستفاده من الأصول البشرية نتيجة للحرية الطبيعية لهذه الأصول ، وبالتالي صعوبة التأكيد من بقاء الموظف في الشركة .
 - ٣- عدم القدرة على استفاده المورد البشري على أساس موضوعي إذا ما تم رسملتها ، حيث توجد فروق جوهرية بين طبيعة الأصول الملموسة كالآلات مثلاً وبين طبيعة الأصول البشرية حيث أن الأصول البشرية تزيد قيمتها بالتدريب والتأهيل والخبرة ، ويختلف مدى التطور واكتساب الخبرات من فرد لآخر . (سعادة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٨) .
 - ٤- الاحتياط اللازم اتخاذه عند إضافة أي بنود جديدة لفائمة المركز المالي .

٥- من العوامل التي أدت إلى ببطء التقدم في مجال قياس الموارد البشرية اتجاهات الكثير من الأفراد تجاه قياس قيمة الإنسان، حيث يميل الأفراد الذين يتذمرون في أنفسهم إلى المواقف الإيجابية، بينما الآخرين تعارض الخصوص لعمليات القياس، كما يخشى الكثير من الأفراد النتائج التي قد تترتب على عملية القياس. (نمر، ١٩٨٢، ص ٦٠).

لكن ظروف الإنتاج قد تغيرت، فانتقلنا من الثورة الصناعية إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات، حيث ينال المورد البشري اهتماما متزايدا في المنظمات الحديثة، وحيث أصبح التأهيل والتدريب يستغرق مدة طويلة ومكلفا نسبيا، وتم إيجاد عدة طرق لقياس الموارد البشرية، وهذا أصبح ملوفاً أن يتعدد مصطلح رأس المال البشري والاستثمار البشري، وهذه كلها تطورات تستدعي تغيير المعالجة المحاسبية التقليدية واعتبار المورد البشري من الأصول الهامة في المنظمة، مع ضرورة التوجه المستقبلي نحو الإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية في التقارير المالية.

٣/٣ المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية

Accounting Disclosure for the Cost of Human Resources

٣/٣/١ مقدمة Introduction

يقصد بالإفصاح في المحاسبة هو أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم الطوائف الخارجية عن المشروع والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية نحو المشروع بصورة رشيدة فالإفصاح موضوع واسع ويحتوى على ذلك الجزء من نظرية المحاسبة الذي يتعلق بتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالمشروع إلى جميع الأطراف المعنية ومن المعروف أن نظرية المحاسبة تشتمل على جزأين رئيسين هما القياس Measurement والإفصاح Disclosure وبالتالي فإن موضوع الإفصاح هو من الاتساع بقدر اتساع نظرية المحاسبة وتشعب مجالاتها. (سجيني، ١٩٩٧، ص ١٦٨).

ولقد أظهر التطور في الفكر المحاسبي اتجاهًا متزايداً نحو التوسيع في الإفصاح والتعدد في مجالاته وهو اتجاه يعرف بالإفصاح الإعلامي Informative Disclosure ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التركيز على فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وضرورة كون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات مما أدى إلى اعتبار الملائمة أحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية.

٣/٣/٢ مفهوم الإفصاح المحاسبي

Concept of Disclosure Accounting

عرف العديد من الكتاب والباحثين مصطلح الإفصاح المحاسبي بعدة تعريفات، فقد عرفه هندركسن Hendrickson بأنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتبؤ بقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل ومقدراته على سداد التزاماته وإن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح وهي الإفصاح الكامل والإفصاح الكافي والإفصاح العادي. (حنان، ٢٠٠١، ص ٤٤٧).

كما عرفه تشاندرا Chandra على أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي (القاضي، وحمدان، ٢٠٠١، ص ٢٠٢).

وعرفه آخرون بأنه أظهار للمعلومات المالية سواء الكمية أو الوصفية في القوائم المالية أو في الهوامش واللاحظات والجداول المكملة، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية التي لديها سلطة أو موارد محدودة للحصول على المعلومات التي ترغبتها وذلك لتمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق أساساً بالاستثمار في الوحدات الاقتصادية أو منح الائتمان لها أو أية قرارات أخرى لها علاقة بالوحدة الاقتصادية، على أن يتم الإفصاح في الوقت المناسب حتى لا تصبح المعلومات عديمة القيمة. (تشوي، وآخرون، تعریب زايد، ٢٠٠٤، ص ٢٠٩)

٣/٣ مشكلة الإفصاح عن الأصول البشرية

Disclosure Problem of the Human Assets

لا شك أن قبول التعامل مع الموارد البشرية على أنها بند من بنود الموجودات ، فإن ذلك يستلزم إدراجها ضمن الموجودات في كشف المركز المالي، وسيترتب على ذلك بالتأكيد زيادة رأس المال المستثمر بمقدار القيمة المقررة لها كما سينشأ نتيجة لذلك تغيير في صافي الربح المتحق خلال السنة التي يتم بها تحديد قيمة الموارد البشرية ورسملة ما يتعلق بها من نفقات وكذلك للسنوات التي تليها حيث يكون التغيير بمقدار الفرق بين النفقات الخاصة بالموارد البشرية التي عزلت من النفقات الجارية ورسملة قيمة الموارد البشرية التي يتقرر رسملتها فإن الإفصاح عنها يتطلب إدراجها ضمن فقرة الموجودات وبققرة خاصة بها تسمى الموجودات البشرية أو قيمة الموارد البشرية . (الفضل وآخرون، ٢٠٠٢، ص ١٢٥) .

أما عن كيفية تحويل مصاريف امتلاكها السنوية في كشف الدخل فقد أورد دافيدسون (Davidson and Weil, 1978, p. 292) طرفيتين لذلك:

تذهب الأولى إلى إضافة مصاريف الاهلاك على مجموع النفقات الإدارية العامة في المنشأة. أما الثانية فتري فصلها عن بقية النفقات الجارية وتجميعها في حساب خاص يمثل قسط الاهلاك السنوية لهذه الموجودات، وتوجد عدة طرق لاحتساب الاهلاك للموجودات البشرية أكثرها شيوعاً في الاستخدام هي طريقة القسط الثابت.

٣/٤ طرق الإفصاح عن الأصول البشرية

Methods Disclosure of the Human Assets

تناولت أدبيات الفكر المحاسبي العديد من طرق الإفصاح والتقرير عن البيانات الخاصة بالموارد البشرية ذكر منها ما يلي: (فلامهولتز، تعریب زايد، ١٩٩٢، ص ٦٦)

٤/٣ الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة

يتم بموجب هذه الطريقة الإفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالاستثمار في الموارد البشرية في تقرير مجلس الإدارة، بحيث يتم توضيح حجم الاستثمارات التي قامت المنشأة في توجيهها نحو تطوير الإمكانيات العملية لدى العاملين في المنشأة، وهذه المعلومات ستفيد المستثمرين وال محللين الماليين في تحديد مدى اهتمام الإدارة بتقنية الموارد البشرية باعتباره عاملًا مهمًا من عوامل تحقيق الربحية في الأجل الطويل، ويمكن لهذه الطريقة خدمة المنشأة في جذب أنظار مستخدمي وقراء البيانات المالية والإدارية في التقارير السنوية.

٤/٣/٣ إعداد قائمة الاستثمارات المعنوية

تقتضي هذه الطريقة إعداد قائمة الاستثمارات المعنوية للإفصاح عن الاستثمارات في الموارد البشرية، حيث تناسب هذه الطريقة الشركات التي تتفق مبالغ ضخمة على شراء براءات الاختراع وشهرة المحل لمنشآت بالإضافة إلى الاستثمارات في الأصول البشرية في المنشآت التي تستخدم أساليب التكنولوجيا المتقدمة وشركات الخدمات، ويكون لهذه القائمة تبويب منفصل من قائمة الدخل وتتضمن بيانات مالية مقارنة بمثيلتها في العام السابق.

وهذه الطريقة لها مكانة وميزة كبيرة من حيث تزويـد المستثمـرين بالمعلومات عن الاستثمـارات في الموارـد البـشرـية، كما أنها تتجـب مشـاكل استـفادـة هـذه الاستـثمـارات إذا اعـتـرـت أصـولاـ ثـابـتـةـ، ويعـابـ علىـ هـذه الطـرـيقـةـ أـنـهاـ تـؤـديـ إـلـىـ إـعـادـ قـوـائـمـ مـالـيـةـ تـتـضـمـنـ بـيـانـاتـ مـالـيـةـ غـيرـ حـقـيقـيـةـ، وـبـالـتـحـدـيدـ قـائـمـةـ مـركـزـ مـالـيـ لاـ تـتـضـمـنـ كـافـةـ بـنـودـ الأـصـولـ، وـقـائـمـةـ دـخـلـ أـدـرـجـ فـيـهاـ أـصـولـ عـلـىـ أـنـهـاـ نـفـقـاتـ جـارـيـةـ تـخـصـ الفـتـرـةـ المـالـيـةـ الـحـالـيـةـ أوـ الـجـارـيـةـ فـقـطـ.

٤/٣/٤ قوائم مالية غير مدققة تلحق بالقوائم المالية الأساسية

يتم بموجب هذه الطريقة الإفصاح عن الاستثمارات في الموارد البشرية في قوائم مالية منفصلة لا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات أو المراجع، بحيث يتم إدراجها ضمن ملاحق القوائم المالية الأساسية المدققة من قبل المراجع الخارجي، ولقد طبقت بعض الشركات هذه الطريقة مثل شركة (أ. جي. باري) التي ظلت لعدة سنوات تدرج هذه القوائم ضمن القوائم المالية المنشورة، وكذلك شركة (آيت) حيث ظهرت القوائم المالية عام ١٩٧١ مشتملة على الميزانية الاجتماعية التي تضم بند الاستثمارات في التدريب بعد استبعاد الاستفادة.

٤/٣/٤ الإدراج في القوائم المالية الأساسية المدققة:

يتم الإفصاح عن الاستثمارات في الموارد البشرية ضمن القوائم المالية الأساسية للمنشأة، وتخضع لمعايير المحاسبة التقليدية ولمراجعة مراقب الحسابات أو المراجعين الخارجيين. وبهذا الإجراء يتم رسملة الاستثمارات في الموارد البشرية أو الأصول البشرية وإدراجها في قائمة المركز المالي أو الميزانية وإقبال الاستفاده السنوي في قائمة الدخل على مدى عدة سنوات مالية.

وعليه تجد أن المنشآت في قطاع الأعمال لديها عدة بدائل للإفصاح عن استثماراتها في الموارد البشرية، في حين يتم الإفصاح عن الأنشطة والاعتمادات المستنفدة على الاستثمارات في الموارد البشرية في الحسابات الحكومية في شكل تقرير نهائي يسمى الحساب الختامي سواء كان على مستوى الوحدات الحكومية منفردة أو على مستوى الحسابات الكلية الإجمالية لأجهزة الدولة والتي تقوم بإعدادها وزارة المالية، حيث يتم ذلك بمعزل عن المعالجات المحاسبية في النظام المحاسبي الحكومي أثناء عمليات التنفيذ خلال السنة المالية، ويرجع السبب إلى طبيعة الإطار المفاهيمي لمبادئ المحاسبة الحكومية المطبقة.

٥/٣ آثار الإفصاح المحاسبي عن تكالفة الموارد البشرية

Effects of Accounting Disclosure for Cost of Human Resources

بعد تزايد الأهمية الإعلامية للتقارير المالية أصبحت المحاسبة جزءاً رئيسياً من نظام المعلومات في المشروع الاقتصادي، ومن هنا أصبح من واجب المحاسبين، البحث عن شتي الوسائل والسبل الكفيلة بزيادة كفاءة النظام المحاسبي في هذا المضمار، حيث يمكن تبويب وسائل الاتصال المحاسبية المتمثلة في التقارير بشكل عام في مجموعتين بما:

- ١ - التقارير المالية الخارجية أو ما يعرف بالقوائم المالية المنشورة، وتمثل قناة الاتصال المتاحة بين المشروع والأطراف الخارجية عنه كالمستثمرين، والأجهزة الحكومية.
- ٢ - التقارير المالية الداخلية، وتمثل قنوات الاتصال المستخدمة داخل التنظيم الإداري في المشروع.

ولا تتحصر آثار الإفصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية على جانب واحد من وسائل الاتصال السابقة، بل تشتمل الجانبين معاً على النحو التالي:

١/٥/٣ آثار الإفصاح المترتبة في التقارير المالية الخارجية

تعكس آثار الإفصاح على كل من قائمة الدخل والمركز المالي، ذلك لأن رسالة الاستثمار في الموارد البشرية، يؤدي إلى قياس أكثر موضوعية لكل من نتيجة الأعمال والمركز المالي، هذا على عكس الحال عند تسبييل هذا الاستثمار، إذ أن ذلك يحمل الفترات المالية بعاء تكاليف الموارد البشرية حسب واقعة حدوثها بعيداً عن مفهوم الاستحقاق مما سيؤدي إلى خلل في عملية مقابلة الإيرادات بالنفقات، تعكس آثاره على قيمة النفقات في قائمة الدخل وقيمة الأصول في قائمة المركز المالي . (مطر ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤).

من جانب آخر، توفر معاملة الموارد البشرية محاسبياً كأصل مؤشرات كمية أكثر موضوعية لأغراض تقييم الأداء في المشروعات ذات الأقسام الإنتاجية المتعددة، لأن قيمة معدل العائد على الاستثمار (ROI)، وهو من أكثر الأدوات استخداماً في هذا المجال، تتأثر لكونه نسبة، بالمعالجة المحاسبية للأموال المستثمرة في الموارد البشرية، فقيمة تختلف إذا ضمن مقام هذه النسبة بقيمة الاستثمار في الموارد البشرية عن قيمته إذا لم يضمن مقامه بقيمة هذا الاستثمار.

ولعل من أفضل المزايا الموفرة من جراء معاملة الموارد البشرية كأصل ، هي أن الإفصاح عن قيمة هذا الأصل في الميزانية ، يوفر للمحللين الماليين معلومات علي جانب كبير من الأهمية لصالح القرارات الاستثمارية، إذ بتتوفر هذه المعلومات ، يصبح بالإمكان اشتقاء مجموعة من النسب المالية Ratios التي لا تتوفرها القوائم المحاسبية التقليدية ، ومن هذه النسب على سبيل المثال (Lev, and Schwartz, 1971, P.107):

قيمة الأصول البشرية	قيمة الأصول البشرية
‘ _____ ’	‘ _____ ’

قمة الأصول البشرية المؤهلة تأهلاً عالياً

القيمة الإجمالية للأصول البشرية

وتسخدم النسبة الأولى أعلاه ، كمؤشر لقياس درجة تركز العمال في المشروع
Degree Labor Intensiveness ومن ثم لتقدير الآثار الاقتصادية المترتبة على ارتفاع

معدلات دوران العمالة في الصناعات المختلفة، كما يستفاد من هذه النسبة أيضاً كأداة في تحليل اتجاهات التجارة العالمية، إذ بموجبها يمكن تقييم إمكانات الأقطار المختلفة في تصدير العمالة المتخصصة وذلك بناء على النظرية الاقتصادية القائلة بأن "كل قطر يصدر السلعة الأكثر تركزاً لديه". (Brummet, Flamholtz, and Pyle, 1968, P.218)

هذا ويجمع الباحثون على اعتبار النسبة أنسنة الذكر، أكثر كفاءة و موضوعية في قياس تركز العمالة في المؤشرات الكمية المستخدمة من قبل الاقتصاديين في هذا المجال وهي مثل: نصيب الموظف من القيمة المضافة، نصيب الموظف من المبيعات.

من جانب آخر، يمكن تحليل القيمة الإجمالية للأصول البشرية إلى مجموعات جزئية حسب طبيعة أو أعمار القوى العاملة في المشروع، أو حسب درجة تأهيلها العلمي، وذلك بقصد اشتقاء مؤشرات أخرى تقييد في تقييم هيكل القوى العاملة في المشروع، فالنسبة الثالثة أعلاه على سبيل المثال، تستخدم كمقاييس لتقدير مدى تركز المهارات العلمية في المشروع Skill Scientific Intensity ، وبناء عليه يستخدا بعض المحللين الماليين كمؤشرات لقياس الكفاءة الإنتاجية في بعض الصناعات، كالبتروكيميويات، والصناعات الإلكترونية، وصناعة الأدوية، كما أن بالإمكان استخدام هذه النسبة من قبل الأجهزة الحكومية في تحديد البرامج الدراسية ورسم سياسات الهجرة، كما أن توفر بعض المعلومات عن نمط توزيع أعمار القوى العاملة Distribution في المشروع، يفيد في التنبؤ بمعدلات نموه وبتحديد نصبه في السوق.

٣/٣/٥ آثار الإفصاح المترتبة في التقارير المالية الداخلية

أظهرت الدراسات التي أجرتها بعض الباحثين أن تضمين التقرير المالي الداخلية بمعلومات عن القيمة النقدية للأصول البشرية، يخلق لدى الأفراد آثاراً سلوكية Behavioral Impacts كبيرة تؤثر على اتجاهاتهم وميولهم وحوافزهم، كما أن هذه الآثار، تتعكس على القرارات الإدارية وجانب تنفيذها، وقد حاول الباحثون في هذا المضمار استقصاء الجوانب المتصلة بالتساؤلات التالية : (فلامهولتز، تعریب زايد، ١٩٩٢، ص ٥٧).

١- ما شعور الأفراد في التنظيم عندما يجدون أنفسهم ممثلين بقيم نقدية في التقارير والقوائم المالية؟ وهل يؤثر ذلك على أهدافهم ، وولائهم للتنظيم وكذلك على حواجزهم ، وإذا كان لذلك آثار فما نوع هذه الآثار وما هو اتجاهها؟

٢- وهل يؤثر ما سبق على نمط تفكير ومعتقدات الإدارة حيال الأفراد الذين تتولى قيادتهم؟ فهل يزيد ذلك مثلاً من قيمة الموارد البشرية في نظر الإدارة ، وهل يؤثر ذلك في اتجاهات استثماراتها فيها؟.

٣- وهو الأكثر أهمية، ما تأثير ذلك الإجراء على عملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، سواء في مجال ما يستثمر فيها من أموال، أم في مجال تخصيص هذه الموارد بين استخداماتها البديلة؟.

بخصوص التساؤل الأول:

دللت معظم الدراسات التي أجريت في هذا المجال بأن مسألة شعور الأفراد بالرضا تجاه مسألة تقويمهم الكمي ، تتوقف بدرجة أولى على مدى قناعتهم بعدالة وموضوعية الأساليب والمعايير المتتبعة في هذا التقويم، كما بين بشكل عام، أن تمثل الموظفين ندية يولد لديهم شعورا خفيا بالسعى في اتجاه رفع مستوى خبرتهم وكفاءتهم. (Elias, 1972, P.45)

بخصوص التساؤل الثاني:

فقد توصل بعض الباحثين ومنهم (Flamholtz) على سبيل المثال، بأن تضمين التقارير المالية معلومات كمية حول الموارد البشرية، يوفر لإدارة التنظيم الهدف والمعيار Mعا Goal and Criteria ، إذ أن هدف الإدارة يصبح في هذه الحالة السعي نحو تعظيم قيمة هذه الموارد وبذلك باستغلالها استغلالاً أمثلاً يحقق إنتاجيتها القصوى، ويكون معيار كفاءتها في هذا المجال، هو مقدراً التغير الحادث في قيمة هذه الموارد بين فترة مالية وأخرى . (Flamholtz, 1971, PP.253-267)

أما بالنسبة للتساؤل الثالث:

فمن الطبيعي أن تترك المعلومات الكمية الموفرة عن الموارد البشرية آثاراً ملموسة على عملة اتخاذ القرارات، لأن هذه الموارد تعتبر متغيراً رئيسياً في معظمها، إن لم يكن جميع ما تتخذه الإدارة عن قرارات، من هنا فإن تمثيل هذا المتغير في صورة كمية Quantitative سيكون أكثر إفاده للإدارة من تمثيله في صورة وصفية Qualitative .

وتشتمل الإدارة والبيانات الموفرة لها من نظام محاسبة الموارد البشرية في كثير من المواقف، فمعدل دوران الأصول البشرية مثلـ human Assets turnover ، يمكن استخدامه مؤشراً لضبط حركة هذه الأصول، كما يمكن استخدامه في الرقابة على النفقات الإضافية المرتبطة على ارتفاع هذا المعدل والمتمثلة في نفقات إحلال القوي العاملة، كنفقات التدريب، أو الخسائر المحققة بسبب انخفاض معدلات الإنتاج . (عطية، ١٩٨٢، ص ٢٢٧).

كذلك يوفر هذا النظام للإدارة المعلومات المناسبة لتقدير البذائل المتاحة في كثير من القرارات المتعلقة بالموارد البشرية مثل : قرارات التوظيف، وقرارات الاستئجار، وقرارات الاستغناء عن الموظفين، وفي رسم وتخطيط سياسات الأجور، كما توفر لها مثل هذه المعلومات البيانات المناسبة لإعداد الموازنات التخطيطية الرأسمالية .

الفصل الرابع

القياس المحاسبي للموارد البشرية

Measurement Accounting of the Human Resources

تمهيد

إن أهم مركبات نجاح العديد من المنظمات الصناعية والخدمية اليوم في عالم تسوده المنافسة الشديدة، الاهتمام بالموارد البشرية، والنظر إلى الإنسان على أنه رأس مال بشري يجب استثماره على المدى الطويل، من خلال التعليم والتدريب والتنمية، وأيضاً لاعتبار الفرد هو الغاية والوسيلة لخطط التنمية الشاملة التي تعتبر تنمية الموارد البشرية إحدى مكوناتها الرئيسية. لهذا شهد حقل المحاسبة عن الموارد البشرية في الآونة الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بشكل عام خاصة في ظل الإنفاق الكبير على عمليات التدريب والتطوير والتأهيل، وبروز الحاجة إلى ضرورة تقييم وقياس هذا الإنفاق على المدى القصير والطويل وقياس العائد والقيمة الاقتصادية المترتبة عليه، وهذا يرجع إلى قناعة الإدارة بأن المنظمة لا يمكن أن تحقق أهدافها بالاعتماد على الأصول المادية فقط دون الاهتمام بالأصول البشرية من خلال سياسات تتصرف بالكفاءة والفاعلية وخاصة فيما يتعلق بالتدريب وتخطيط القوة العاملة، والاستقطاب ، والاختيار، والتعيين، وتقييم الوظائف، وتحليل العمل، وتقييم الأداء الخ.

هذا المدخل الذي يعتبره بعض رجال الإدارة والعديد من الباحثين في المحاسبة من المدخل الأساسية للنجاح، وأن ما ينفق عليه من جهد ووقت ومال له مبرراته التي يمكن تحديدها من النتائج المتوقعة منه على المستوى القريب والبعيد.

٤/٤ المبحث الأول: مفاهيم وأسس القياس المحاسبي والاقتصادي Concepts and Foundations of Accounting and Economic Measurement

٤/١ مقدمة Introduction

أدى استخدام الموارد البشرية وغير البشرية في عملية تحقيق أهداف المشروع الاقتصادي إلى ظهور الحاجة إلى الإدارة العلمية Scientific Management اللازمة لإدارة الموارد في المنشآت الحديثة التي ترتكز على عنصر أساسي وهو الإنسان، فالنظرية الاقتصادية التي شرحت مكونات المجتمع تصنف العنصر البشري أحد عوامل الإنتاج، وتعكس المحاسبة هذا القياس للقيمة بوضوح عن تكلفة العاملين المرتبطة بالعمليات الإنتاجية كمصروفات جارية.

غير إن كلا من النظريتين الاقتصادية والمحاسبية أخذت منحنى آخر في دراسة المشكلة وهذا المنحنى هو نتاج التفكير العلمي وتحقيقاً لأحد أهداف الإدارة العلمية المتمثلة في محاولات الاستخدام الأمثل لكل الموارد بناء على منهج كمي Quantitative Approach، أي ضرورة تحديد قيمة نقدية للموارد والاستخدامات. (معروف، ١٩٨٦ ، ص ٦٦)

ونظراً للرابطة العضوية بين النظريات الاقتصادية وبين التطبيقات المحاسبية فإن اهتمام الاقتصاديين بقياس الموارد البشرية ما لبث أن انعكس على الفكر المحاسبي، حيث أبدى العديد من الباحثين في أوائل عام ١٩٦٠ آراء تدور حول أهمية ذلك القياس لقرارات المالية، وقد تجسد الاهتمام بقياس الموارد البشرية فيما جاء بتقرير لجنة إعداد البيان الأساسي للتخطير المحاسبي الصادر عن جمعية المحاسبة الأمريكية عام ١٩٧٣ (عبد العال، ١٩٨١ ، ص ١١٣).

فالدراسات العلمية الحديثة كثيرةً ما أشارت إلى أن إسهام التعليم والتدريب وبرامج التأهيل يوازي ضعف إسهام رأس المال المادي في زيادة الدخل والأرباح، بمعنى آخر أن الدخل والربح لكل منشأة يعتمد كثيراً على معدل التكوين الرأسمالي البشري المتدرّب، فكلما زاد عمق التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي أدى ذلك إلى زيادة الأرباح.

ولعل هذا يفيد في معرفة أن قيمة الربح ليس مرده فقط إلى رأس المال المادي في المشروع بل إلى مساهمة رأس المال البشري أيضاً، غير أن التعريف المحاسبي القائم الآن يعجز عنأخذ الأصول في الاعتبار والتي أهمها الموارد البشرية بحيث يتم تسجيل رأس المال المادي - غير البشري - في الدفاتر وتظهر قيمتها في القوائم المالية، ويتم إهمال الموارد البشرية وتتجاهلها من قبل المحاسبين وهذا ما يعزز وجهة نظر الباحث الأمريكي ليكارت Likert) حيث أن درجة اعتماد المنشأة على البيانات المحاسبية في اتخاذ

القرارات تتراوح بين ٣٥% إلى ٥٥% نظراً لأن الاتجاه نحو تضمين كل الأصول التي تغل أرباحاً لم يتم تضمينه في التقارير المالية. (likert, and Pyle, 1972, P.75)

ولهذا يجب أن يتم تحديد قيمة نقدية للأصول البشرية لأن ذلك سيؤدي إلى إظهار كل الأصول التي ساهمت في تكوين الربح (الشمول التام للميزانية) وبالتالي سوف يوفر معلومات محاسبية تفيد في إعداد الموازنات التخطيطية وكذلك احتساب معدل العائد على الاستثمارات بشكل أكثر دقة.

٤/١/٢ إطار القياس المحاسبي والاقتصادي

Accounting and Economic Measurement Framework

يختلف مدى القياس Measurement Range ونظام القياس Measurement System لتكليف الوحدة في الفكر المحاسبي عن نظيرة في الفكر الاقتصادي، ويقصد بمدى القياس مدى شمول نطاق قياس التكلفة والقيمة ومكونات هذا النطاق، في حين أن الخلاف في نظام القياس يعني الخلاف في الأسلوب أو العوامل التي يتم مراعاتها عند إجراء القياس وكذلك الأداة المستخدمة في التعبير عن موضوع القياس لذلك كان لزاماً علينا التعرض لنماذج قياس القيمة في الفكرين المحاسبي والاقتصادي، والسبب راجع إلى أن قياس الموارد البشرية قد تأثر بالفكر الاقتصادي في قياس القيمة، كما تأثر أيضاً بنماذج القياس المعروفة في الأدب المحاسبي، ويرجع ذلك إلى وجود هدفين لقياس الموارد البشرية، يتمثل أولهما في المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية باعتبارها أصولاً من أصول المشروع، أما الهدف الثاني فهو المحاسبة عن قيمة الموارد البشرية باعتبارها مورداً اقتصادياً يتطلب الأمر استخدامه بكفاءة . (معروف، ١٩٨٦ ، ص ٨١) .

٤/١/٣ تعريف القياس المحاسبي

Accounting Measurement Definition

يعتبر القياس عنصراً أساسياً من عناصر البحث العلمي، فبدونه لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج، كما يعتبر القياس أحد وظائف المحاسبة الأساسية ونتيجة لذلك تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي.

إن التعريف العام للقياس يعني مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر، وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستخدام الأرقام أو الرموز وذلك طبقاً لقواعد معينة. (الشيرازى، ١٩٩٠ ، ص ٦٢).

ويرى الباحثان كابلان وسكوزو (Kaplan & Saccuzzo) بأن القياس يمثل " مجموعة إجراءات تتبع لقياس مدى توافر خصائص معينة في الفرد، والحكم على إمكانية قيام الفرد بمهام وأنشطة وظيفية معينة". (المفرجي، وصالح، ٢٠٠٣ ، ص ٨٢)

وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) ، القياس المحاسبي في تقرير لها عام ١٩٧١ بقولها:

" القياس المحاسبي هو تحديد أرقام الماضي والحاضر والمستقبل للمنشأة، أو تحديد الظاهرة الاقتصادية في المستقبل، وذلك علي أساس الملاحظة وتبعاً لقواعد المحددة ". (AAA, 1971, p.3)

كما عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عرضها لإطار إعداد القوائم المالية القياس بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس، ويتم استخدام أساس مختلفة للقياس مثل التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحالية. (القاضي، وحمدان، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٢) .

كما عرفه كولر Kohler بقوله :

" القياس عبارة عن تحديد نظام رقمي لنتائج خطة استقصاء، أو نتائج نظام مشاهدات بمراعاة القواعد المنطقية أو الرياضية " (علي، ١٩٩٧ ، ص ٣١٠)

أما الدكتور متولي عامر فقد عرف القياس المحاسبي بأنه :

" القياس الكمي ويشمل هذا القياس عمليات التسجيل والتبويب والترحيل ، ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية، أي أن القياس يشمل جميع الخطوات المحاسبية من أول عمليات القيد في الدفاتر حتى إعداد الحسابات الختامية " (عامر، ١٩٦٩ ، ص ١٨) .

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للقياس المحاسبي على انه: تقييم للأحداث الاقتصادية الناتجة عن أداء نشاط معين، والمرتبطة به داخل الوحدة المحاسبية، مع بيان التغيرات في تلك الأحداث وأثرها علي قائمتي الدخل والمركز المالي.

٤/٤ خطوات القياس المحاسبي Steps Measurement Accounting

من أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك أربع خطوات رئيسية يجب إتباعها تتمثل في: (غنيم، ١٩٩٧، ص ٣١٠)

١- تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المشروع وتعتبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة، مثل الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم، وتنتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه.

٢- تسجيل العمليات المادية السابقة طبقاً للنظام قيد المزدوج، وبناء على دليل موضوعي قابل للتحقيق.

٣- بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات متراقبة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.

٤- تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة في مجموعات، من الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالمنشأة، أو المهتمين بأحوالها المالية، وتهدف هذه الخطوة إلى إيضاح الأمور والأحداث المالية الهامة التي وقعت والتي أمكن تبويبها . (غنيم، ١٩٩٧، ص ٣١١)

٤/٥ نماذج قياس القيمة في الأدب المحاسبي Models Measuring the Value in the Accounting literature

لاشك أن المحاسب يواجه مشكلة القياس في جميع مراحل خطوات القياس السابقة ما عدا المرحلة الثالثة التي تعتبر استكمالاً للمرحلتين السابقتين عليها.

ولكن تظهر أهمية تحديد القيمة في المرحلة الأخيرة في تحديد النفقات التي ترتبط بالإيرادات والتي تظهر بقائمة الأرباح والخسائر، وكذلك في تحديد الأصول التي يمتلكها المشروع والتي تظهر بقائمة المركز المالي يتضح أهمية تحديد القيم . (نمر، ١٩٨١ ، ص ١٥٦).

إن مشكلة قياس القيمة في المحاسبة قد تأثرت بالفرض المنطقية للمحاسبة وهي :

- ١- فرض استمرار المشروع
- ٢- فرض القياس النقدي

٣- فرض إيجابية أو موضوعية القياس

نتيجة لذلك، اتبع المحاسبون في قياسهم للقيمة على نموذج التكلفة التاريخية، ويقصد بالتكلفة التاريخية: التكلفة التي تقاس بالمدفوعات النقدية الفعلية، أو ما يعادلها من التزامات مالية، في الوقت الذي يتم فيه إنفاق المصروفات.

كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) بقوله:

" هي المبالغ المقاسة بالنقد ، للنقدية المنفقة، أو الممتلكات الأخرى المحولة لغير ، أو أسمهم رأس المال المصدرة، أو الخدمات المنجزة، أو الالتزامات المقدمة في مقابل السلع والخدمات التي تم أو سوف يتم استلامها . (علي، ١٩٩٧، ص ٣١٢)"

مما سبق يتضح أن التكلفة التاريخية هي المبلغ الفعلي الذي نشأ أصلاً عن عملية متبادلة حرّة تمت بين طرفين مستقلين، ويفيد مستند ذو حجة قانونية، وهو ما يعبر عنه محاسبياً بالدليل الموضوعي.

غير أنه مع الارتفاع المستمر في الأسعار، فقد وجّهت عدة انتقادات لهذا النموذج، ونتيجة لذلك اقترح الباحثون في الفكر المحاسبي مجموعة من نماذج القياس التي تأخذ تقلبات الأسعار بالحسبان وهذه النماذج هي:

١- نموذج التكلفة المعدلة (القوة الشرائية):

تبّع أهمية هذا النموذج من كونه وسيلة لتعديل القوائم المالية التي تعد وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بهدف تصوير أثر التغييرات في الأسعار والتغيير عن هذه القوائم بوحدة النقد السائدة في تاريخ معين.

٢- نموذج التكلفة الاستبدالية:

تقوم فكرة هذا النموذج على أن التكلفة والإيرادات يجب قياسها بمعيار واحد، ففي ظل ارتفاع مستوى الأسعار سوف ينتج زيادة في القيمة الحالية للأصول الثابتة مقارنة بتتكلفتها التاريخية، وهذه الزيادة لا يجب اعتبارها ربحاً بل يجب أن تظهر هذه الزيادة ضمن تكاليف الإنتاج.

٣- نموذج القيمة الحالية:

يرى أصحاب هذا النموذج أن قيمة الأصل تتمثل فيما يساويه من خدمات متوقعة في شكل وحدات نقدية. (حسنين، ١٩٧٦، ص ٢٨١).

٦/٤ نماذج قياس القيمة في الفكر الاقتصادي

Models Measuring the Value of Economic Thinking

تقاس القيمة عند الاقتصاديين وفقاً لعدة نظريات ، تناولتها بالدراسة التحليلية كثير من المراجع الاقتصادية، وسوف يتم تناولها في هذا المقام بشيء من الإيجاز ، كما يلي:

١ - نظرية العمل كأساس للقيمة:

يرى أصحاب هذه النظرية أن العمل هو أساس القيمة ، بمعنى أن قيمة الشيء تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وقياس على أساس عدد الساعات التي يقضيها العامل في إنتاج السلعة . (راضي ، ١٩٨٠ ، ص ٨٧) .

٢ - نظرية التكاليف (نفقات الإنتاج) :

تعتبر هذه النظرية تعديلاً لنظرية العمل السابقة، ويرى أصحاب هذه النظرية أن قيمة السلع تتمثل في تكاليف الإنتاج بما فيها الأرباح التي تدفع نظير المخاطرة والجهود المبذولة في تنظيم عمل الإنتاج . (مرعي وعبد الملك ، ١٩٦١ ، ص ٢٠) .

٣ - نظرية المنفعة:

تقوم على فكرة أن قيمة الشيء تتوقف على مدى منفعته في إشباع حاجات الإنسان، سواء كانت بطريق مباشر أو غير مباشر، وتقاس هذه المنفعة بمقدار شعور الإنسان بصلاحية السلعة لإشباع رغبته وتحقيق حاجاته، وذلك لأن إحساسه بأنه في حاجة إلى شيء معين لا عبارات خاصة هو الذي يضفي على هذا الشيء صفة المنفعة . (مرعي وعبد الملك ، ١٩٦١ ، ص ٢٥) .

٤ - نظرية المنفعة والتكاليف لقياس القيمة:

تقوم على أساس أن قيمة السلعة لا تتوقف فقط على تكلفتها، أو على منفعتها ودرجة إشباعها، ولكن تتوقف على الاثنين معاً، بمعنى أن القيمة تتوقف على الثمن الذي يدفعه المشتري مقابل المنفعة، والثمن الذي يرضي عنه البائع مقابل التكلفة، والثمن الذي يتعادل مع منفعة السلعة وتكلفتها هو الذي يطلق عليه ثمن السوق . (أبو إسماعيل ، محمد ، ١٩٧٦ ، ص ٣٣٣) .

ما سبق يتضح أن هذه النظرية تقوم على تفسير القيمة من خلال قوتين رئيسيتين :

أ : المنفعة الحدية للسعة، وهي ما يعبر عنها بالطلب.

ب : الندرة النسبية ، والتي تعبّر عن العرض ، والتي تتأثّر بدورها بحجم الموارد الإنتاجية التي يوجهها المجتمع لإنتاج السلعة ، بجانب الصعوبات التي تعترض العملية الإنتاجية .

٥- نظرية معدل الإحلال الحدي :

تقوم هذه النظرية على فكرة أن الإنسان المستهلك يمكن أن يضحي بمنفعة سلعة ما، مقابل الحصول على سلعة آخر، أي أنها تقوم على مجرد مقارنة الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من سلعة ما بالإشباع الذي يحصل عليه من سلعة آخر، دون محاولة قياس أي منها. (راضي، ١٩٨٠، ص ١٢٢).

تقوم كل النظريات الاقتصادية الخاصة بالقيمة على أساس أن المحدد الرئيس لكون أي شيء له قيمة هو قدرة هذا الشيء على تقديم منافع أو خدمات اقتصادية في المستقبل ، وقد كتب أحد الاقتصاديين المشهورين "لودفيج فون ميس" Ludwig Von Mises أن كل من يريد أن يوجد نظرية للقيمة أو السعر عليه أن يفكّر أولاً في المنفعة.

٤/١) معايير القياس المحاسبي

Accounting Measurement Standards

ظهرت من خلال الكتابات المحاسبية مجموعة من المعايير التي تحكم استخدام وتطبيق نماذج القياس، وتمثل تلك المعايير في :

١- معيار الموضوعية :

يقصد الموضوعية أو بالإيجابية في القياس عدم التحيز أو عدم خضوعه لتقديرات شخصية بحثه، وبمعنى آخر يقصد بالموضوعية بصفة عامة للتعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيداً عن التحيز الشخصي، وبالتالي فإن القياس الموضوعي قياس غير شخصي، والهدف من كون المحاسب موضوعياً هو إقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي اعتبارات شخصية أو تحيز . (نمر، ١٩٨١، ص ٨٩).

وفي تقرير لجمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) عن موضوع معايير المحاسبة، رأت اللجنة المختصة أن الموضوعية في المحاسبة تعني :

"أن البيانات المحاسبية تعد موضوعية إذا توافر لها القابلية للتحقيق، عن طريق أدلة الإثبات المتعارف عليها، ومن ناحية أخرى أن تكون خالية من التحيز الشخصي ". (علي، ١٩٩٧، ص ٣٢٢).

٢- معيار القابلية للتطبيق العملي:

يعتبر معيار القابلية للتطبيق العملي من أهم معايير القياس ، فقد يكون المقياس ذا فائدة كبيرة وتوافر فيه كل شروط الموضوعية، ولكن يصطدم بالواقع العملي مما يجعل تطبيقه محاطاً بصعوبات لا يمكن تذليلها، وحتى يكون المقياس قابلاً للتطبيق العملي يجب أن تتوافر فيه العوامل الآتية :

أ- توافر الظروف العملية لتنفيذ نموذج القياس .

ب- أن يصاحب تطبيق النموذج تحمل المشروع بتكلفة مناسبة.

ج- إمكانية تنفيذ القياس في وقت مناسب .

٣- معيار الفائدة:

من البديهيات المتعارف عليها أن لكل شيء أهمية ، ويتوقف مقدار الأهمية على مقدار الفائدة الناتجة عن تنفيذ الشيء ذاته، والمحاسبة ليست هدفاً في حد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذا فلا بد وأن تتصرف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها، وقد حددت جمعية المحاسبة الأمريكية عام ١٩٦٦ في تقرير لها بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" أربعة معايير وصفات يجب أن تتوفر في المعلومات كي تكون ذات فائدة وهي: الملائمة Relevance، والقابلية للتحقيق Verifiability، وبعد عن التحيز Freedom from Bias، والقابلية للتعبير الكمي Quantifiability.(حنان، ٢٠٠٣).

ص ١٨١ .)

٤/١ مشكلة القياس المحاسبي للموارد البشرية

Accounting Measurement Problem of the Human Resources

تختلف الأساليب الممكنة لتقييم الموارد البشرية فيما بينها من حيث درجة الموضوعية التي تتحققها ومدى اتفاقها مع الفكر المحاسبي وتتفاوت هذه الأساليب في اعتمادها على نظريات التكلفة المختلفة سواء التكلفة التاريخية أو التكلفة الاقتصادية أو الاستبدالية وهي في مجلتها تهدف إلى واحد مما يأتي :

١- تسجيل الموارد البشرية بالقيم المقدرة مستقبلاً.

٢- تسجيل الموارد البشرية بالتكلفة الازمة لتهيئة الأصل للإنتاج وتطويره وخلق روح التعاون والأمان الاجتماعي للعناصر البشرية.

٣- تسجيل الموارد البشرية بالقيمة الاستبدالية.

إن مشاكل القياس التي يواجهها المحاسب في مجال الموارد البشرية ذات وجهين:-

الوجه الأول:

يتمثل الوجه الأول بالمشاكل المتصلة بقياس تكلفة الاستثمارات في هذه الموارد ومن ثم بكيفية تخصيصها أو استفادتها على مدار الفترات المالية المتالية.

الوجه الثاني:

ويتمثل الوجه الثاني بتقويم هذه الموارد بالمفهوم الاقتصادي لقيمة، وإذا كان الوجه الأول على صلة بأغراض التقارير المالية الخارجية، فإن الوجه الثاني على صله بأغراض التقارير المالية الداخلية.

وقد صنف الباحثون نماذج القياس المتبعة في محاسبة الموارد البشرية إلى ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى تعتمد على ما يعرف بمدخل التكلفة Cost Approach وتعتمد المجموعة الثانية على ما يعرف بمدخل القيمة Value Approach أما المجموعة الثالثة فتعتمد على المدخل السلوكى Behavior Approach ويتوقف اختيار أي من هذه المداخل على الأغراض المقصودة من عملية القياس وسنتناول لاحقا دراسة هذه النماذج بالتفصيل . (عطيه، ١٩٨٢، ص ٢٢٩).

٤/١٩ الحاجة إلى قياس وتقييم الموارد البشرية

The Need to Measure and Assess the Human Resources

نشأت الحاجة لقيام وتقييم الموارد البشرية نظرا لاحتياج المنشآت لوجود مدخل علمي يتم الاعتماد عليه في قياس المعلومات المالية المؤسسة على رأس المال البشري، حيث تستخدم تلك المعلومات كأداة لإدارة الموارد البشرية والأنشطة المرتبطة بها، فضلا عن ترسيخ القيمة الصحيحة لنتائج الأعمال والقيمة الحقيقة للمنشأة.

ولقد أهتم Skyrme بدراسة الأسباب التي من أجلها نشأت حاجة المنشآت لقياس رأس مالها البشري، حيث توصل إلى الأسباب الآتية: (Skyrme, 2003, P1)

- ١- إن عملية القياس تعطي صورة شاملة لمسببات " محركات " الأداء .
- ٢- يعد أكثر صدقا أن تعكس قائمة المركز المالي الثروة الحقيقة للمنشأة.
- ٣- الطلب المتنامي للإدارة الفعالة لرأس المال البشري، وكل الأصول غير الملموسة وتعد زيادة الاهتمام بالتقارير البيئية والاجتماعية خير دليل على ذلك.
- ٤- " إن ما يمكن قياسه هو ما يمكن إدارته " هي المقوله التي تؤكد على أهمية إيجاد مدخل للقياس والتقييم حتى يمكن إدارة الموارد البشرية وتنميتها.
- ٥- إن عملية القياس تدعم هدف المنشأة الخاص بتعزيز قيمة أسهمها.

وتقى محاولات قياس هذا العنصر الهام لخدمة أغراض كل من الإدارة وإعداد التقارير للمستثمرين، فبالنسبة للإدارة يحتاج المديرون معرفة أي الأنشطة والاستثمارات يتم تشجيعها وإنماها لتحسين الأداء التنظيمي، ودعم القدرة التنافسية للمنشأة ككل، أما على مستوى إعداد التقارير يحتاج المستثمرون لدرجة أكبر من الإفصاح لتقليل عدم تماثل المعلومات (الفجوة المعلوماتية) المتعلقة بالأصول البشرية ورأس المال البشري بين المديرين والأطراف الخارجية وبالتالي توفر لديهم إمكانية أفضل لهم مسببات نتائج أعمال المشروع، وبتفق ذلك مع ما أكده مجلس تطوير الصناعة والتجارة الدنمركي، حيث ذكر في دراسة له تم إصدارها عام ١٩٩٨ أن قياس رأس المال البشري يعد هو الوسيلة التي تعكس نتيجة استثمار المنشأة لأصولها البشرية، فضلاً عن ذلك فإن قياس هذا العنصر يوضح للأطراف المستفيدة معدل نمو هذه الأصول واتجاه المنشأة نحو تنفيذ استراتيجياتها خاصة في الأجل الطويل . (الجندي، ٢٠٠٥، ص ١٢٧).

وتحقيقاً لأهداف الأطراف المستفيدة، فإن نماذج قياس وتقدير الأصول البشرية يجب أن تتم بنظرية مفيدة من خلال اختبار قابليتها للاستخدام، حيث يجب أن تتوافق لها الخصائص الآتية :

١- إمكانية الاعتماد على بيانها عن طريق توافر معايير ثابتة ومتسقة للرقابة عليها سواء عبر الزمن أو لأغراض المقارنة المرجعية بين المنشآت والتركيز على التوجيهات المستقبلية للمنشأة.

٢- يجب أن يكون هناك ارتباطاً واضحاً بين نظم القياس والأهداف الإستراتيجية للمنشأة، وذلك حتى تستطيع كافة المستويات الإدارية إدراك ردود أفعال القرارات المختلفة، ومعرفة متى وأين تنشأ الحاجة لأي تغيير تنظيمي أو هيكلـي.

٤/٤ المبحث الثاني: نماذج قياس الموارد البشرية التي تعتمد على التكلفة Measuring Models Human Resources, which Depend on the Cost

ظهرت عدة دراسات وبحوث علمية تستهدف قياس وتقدير الأصول البشرية وعلى الرغم من أن هذه الدراسات المتنوعة تختلف في مناهجها إلا أنها تتفق وأهمية قياس هذه الأصول البشرية لما لذلك من آثار جوهرية على حسن أداء الإدارة لواجباتها.

إن تعبير تكلفة الموارد البشرية مشتق من المفهوم العام للتكلفة ويقصد به: التكلفة التي تحملها المنشأة في سبيل الحصول على البشر أو استبدالهم ، وتكلفة الموارد البشرية كغيرها من التكاليف تشتمل على المكونات : "المصروفات" و"الأصل" ، ويمكن أن تكون "تكلفة مدفوعة" أو "تكلفة الفرصة" ، كما يمكن أن تكون "مباشرة" أو "غير مباشرة".

وبالنسبة للموارد البشرية يمكن أن نميز بين ثلاثة مداخل رئيسية لقياس الموارد البشرية على أساس التكلفة هي: التكلفة الأصلية (التاريخية)، وتكلفة الإحلال، وتكلفة الفرصة البديلة. (Flamholtz, 1972, P.175).

٤/٤/١ مدخل التكلفة الأصلية للموارد البشرية (التكلفة التاريخية) Historical (Original) Cost Approach of Human Resources

يستخدم هذا الأسلوب في قياس تكلفة الموارد البشرية على نفس الأسس المتتبعة في قياس الأصول المادية أو الطبيعية Physical Assets وتعرف التكلفة الأصلية بأنها التضحيه التي تحملها المنشأة في سبيل الحصول على البشر وتدريبهم وتطويرهم وتنمية قدراتهم، وت تكون هذه التكلفة من عنصرين أساسين هما:

العنصر الأول: تكلفة الحصول على البشر

يشير هذا العنصر إلى التضحيه التي تحملها المنشأة في سبيل الحصول على من سيعمل مركزاً معيناً، وهي تشمل مجموعة من التكاليف المباشرة كتكاليف الاستقطاب، والاختيار، والتعيين، والتوظيف، وكذلك مجموعة من التكاليف غير المباشرة، كتكاليف الترقية والندب. (فلامهولتز، تعریب زايد، ١٩٩٢، ص ١٠٠)

العنصر الثاني: تكلفة التعلم

وهي تشير إلى التضحيه التي تحملها المنشأة في سبيل تدريب الفرد ووضعه في مستوى الأداء العادي المتوقع من الفرد عند قيامه بوظيفة معينة ، ويمكن تعريفها بأنها التكلفة

التفاضلية التي تتحملها المنشأة لحين تحقيق الفرد مستوى الإنتاجية المطلوبة عادة لوظيفة معينة وتشمل تكاليف برامج التدريب الرسمي والتوجيه وتكاليف التدريب أثناء العمل . (مطر، ١٩٨٢، ص ٢٣١)

كذلك يمكن أن تكون مباشرة وغير مباشرة كما هو واضح في الشكل رقم (٤-١) فالرواتب والأجور التي يتقاضاها الشخص خلال فترة التدريب وكذلك الزمن الذي يقضيه المتدرب يعتبر تكلفة مباشرة، أما تكلفة الإنتاجية الصناعية خلال فترة التدريب التي تمثل في تأثير المتدرب في أداء العاملين الآخرين، فهي من التكاليف غير المباشرة، علماً بأن هذه النفقات يتم إهلاكها على مدى الحياة المتوقعة لهذه الأصول.

شكل رقم (٤-١)

نموذج لقياس التكلفة الأصلية للموارد البشرية



(فلامهولتز، المحاسبة عن الموارد البشرية، تعریف زايد، ١٩٩٢، ص ١٠١)

يوضح الشكل رقم (٤-١) نموذج لقياس التكفة الأصلية (التاريخية) للموارد البشرية ومن خلاله يمكن تحديد العنصرين الأساسيين للتكفة الأصلية وهم تكفة الحصول وتكفة التعليم وكل من هذين العنصرين له مكوناته المباشرة وغير المباشرة.

وقد أجرى عدد من الباحثين الأمريكيين عام ١٩٦٨ تجربة عملية في مجال تطبيق محاسبة الموارد البشرية على أساس بيانات التكفة التاريخية وذلك عبر الخطوات التالية: (القاضي، وحمدان، ٢٠٠١، ص ١٣٩).

- ١- فصل عناصر التكفة المتصلة بالموارد البشرية عن عناصر التكفة الأخرى.
- ٢- تصنيف عناصر تكفة الموارد البشرية إلى عناصر جارية وعناصر رأسمالية بحيث تحمل العناصر الجارية لحسابات النتيجة والعناصر الرأسمالية تحمل لحسابات الأصول البشرية.
- ٣- تصنيف حسابات الأصول البشرية إلى عدد من الحسابات المساعدة.
- ٤- إضافة استنفاذ الموارد البشرية إلى عناصر التكفة الجارية للموارد البشرية.

ويتميز مدخل التكفة التاريخية بأنه يتمشى مع القياس المحاسبي للموارد الأخرى، بالإضافة إلى أن قياس الموارد البشرية وفقاً لذلك المدخل ينطوي على قدر كبير من الموضوعية في القياس. (عبد العال، ١٩٨١، ص ١١٧).

أما عيوب هذا الأسلوب فهي تتمثل في أمرين هما:

- ١- رغم أن هذا الأسلوب يأخذ بالتكلفة التاريخية إلا أنه يهمل التكاليف اللاحقة المتمثلة في ثمن شراء إجمالي الخدمات والمنافع المتوقعة مستقبلاً.
- ٢- يخلط هذا الأسلوب بين مفهومين مختلفين بالنسبة للأصول البشرية، مفهوم تكفة الموظف، ومفهوم قيمته الاقتصادية من وجهة نظر المشروع، فتكفة الموظف لا تصلح دائماً كمؤشر لقياس قيمته الاقتصادية. (عطية، ١٩٨٢، ص ٢٣٢).

٤/٢/٢ تكفة الإحلال للموارد البشرية

Replacement Cost of Human Resources

يتافق هذا الأسلوب مع أسلوب التكفة التاريخية في النفقات التي يجب رسملتها لتحديد قيمة الأصول البشرية، ولكن الفرق بينهما في أن احتساب هذه القيمة يتم بالأسعار الجارية بالمقارنة مع الأسعار التاريخية، وكان أول من دعا إلى تبني هذا الأسلوب هو فلامهولتر

حين طور نموذج لقياس التكلفة الاستبدالية للقوى البشرية العاملة في شركة تأمين عام ١٩٦٩ .
(Flamholtz, 1974, p.51)

ويقصد بتكلفة الإحلال التضحية التي تتحملها المنشأة لإحلال موارد بشرية بدلاً من الموجودة
ونميز هنا بين نوعين من الإحلال :
- الإحلال الوظيفي.
- الإحلال الشخصي.

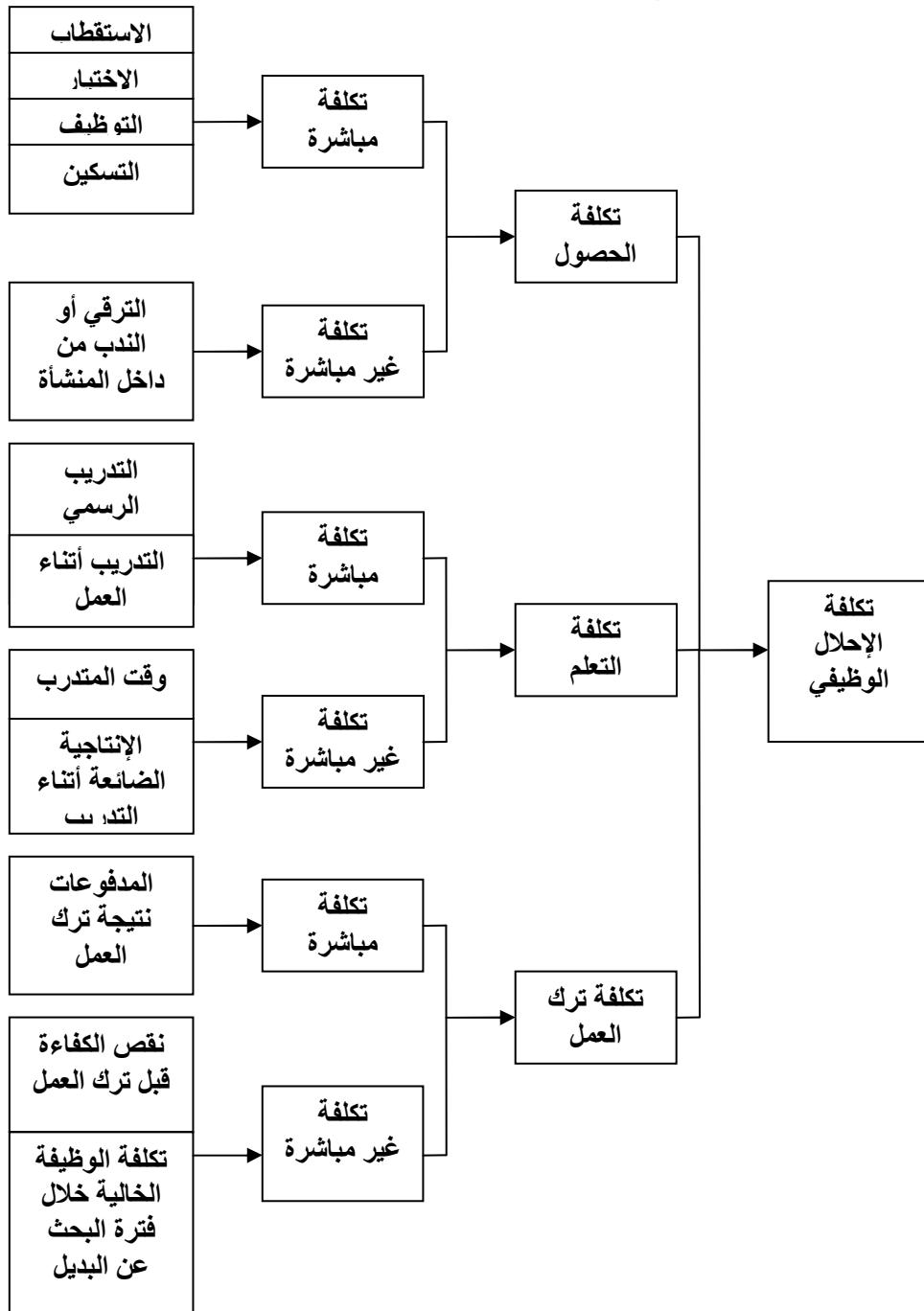
٤/٢/٢/١ تكلفة الإحلال الوظيفي:

تعرف تكلفة الإحلال الوظيفي بأنها التضحية التي تتحملها المنشأة الآن في سبيل إحلال شخص
محل آخر يشغل وظيفة معينة في التنظيم بحيث يكون البديل قادراً على القيام بنفس المهام وت تقديم
نفس الخدمات التي تلزم لهذه الوظيفة (حنان، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٠) .

وت تكون تكلفة الإحلال الوظيفي من ثلاثة عناصر كما هو موضح في شكل رقم (٤-٢) هي :

- تكلفة الحصول على الأفراد.
- تكلفة التعلم .
- تكلفة ترك العمل .

شكل رقم (٤-٢)
نموذج لقياس تكلفة إحلال الموارد البشرية



Flamholtz, Eric, Human Resource Accounting: A review of Theory and Research,
1974, p.53

كما يتضح من الشكل رقم (٤-٤) يوجد ثلاثة عناصر لتكلفة الإحلال الوظيفي وقد تم التطرق إلى دراسة العنصرين الأول والثاني من خلال مدخل التكلفة التاريخية، وننطرق هنا إلى العنصر الثالث.

تكلفة ترك العمل أو الانفصال :

هي التكلفة التي تتحملها المنشأة حينما يقوم فرد معين بشغل وظيفة معينة بترك العمل لأي سبب كان سواء بالاستقالة أو الوفاة أو الإصابة التي تقوده عن العمل. وتشمل هذه التكلفة عناصر مباشرة وأخرى غير مباشرة، فالبحث عن من سيشغل هذه الوظيفة يترتب تكاليف مباشرة، وخلال فترة البحث تنشأ بعض التكاليف غير المباشرة، نتيجة لعدم القيام بأعباء هذه الوظيفة ، فإذا كان لأداء هذه الوظيفة أثر في أداء وظيفة أخرى فإن القائمين بهذه الوظائف قد يتأثروا بذلك ويقل معدل أدائهم. وهناك عناصر تكلفة أخرى غير مباشرة وهي الخسارة في الإنتاجية في الفترة التي تسبق الانفصال ، حيث تكون هناك مبل لدلي الشخص إلى تخفيض إنتاجيته طالما يعرف بأنه سترك العمل .

٤/٢/٢ تكلفة الإحلال الشخصي

تكلفة الإحلال الشخصي هي التضحيه التي تتحملها المنشأة في سبيل إحلال شخص محل آخر يكون قادرا على تقديم مجموعة الخدمات التي يقدمها الشخص الحالي وتشمل تكلفة إحلال الفرد أو التنظيم البشري كله.

وتقضي هذه الطريقة بتجميع ورسملة التكاليف التالية:

- ١- تكاليف التوظيف المباشرة وغير المباشرة
- ٢- تكاليف تعليم الموظفين الجدد وإكسابهم الخبرة السابقة
- ٣- تكاليف ترك الخدمة المباشرة وغير المباشرة

وتختلف هذه الطريقة عن طريقة التكلفة التاريخية أنها تقوم باحتساب تكلفة الأصول طويلة الأجل على أساس المتوقع إنفاقه في المستقبل، كما أنها تساعد في عملية تحطيط العنصر البشري بإيجاد تقديرات لنفقات الحصول على عمل لمختلف الوظائف، وترشيد عملية اتخاذ القرارات، مما يجعلها تضع معايير لتكلف تجميع وتوظيف وتدريب العاملين، حيث تستعمل هذه المعايير في مقارنة النتائج الفعلية كما هو مخطط من قبل، وبالتالي فهي تتيح فرصة للإجابة على السؤال التالي:

هل من الأفضل استخدام موظفين بمؤهلات أقل وتدريبهم داخلياً أم استخدام موظفين ذات مؤهلات أعلى وبالتالي تخفيض تكاليف التدريب والتأهيل؟.

وبالرغم من ذلك فإنه يوجد بعض العيوب على هذه الطريقة هي: (سعادة، ١٩٧٧، ص ٦٢).

١- عدم وجود أصول بشرية تتماثل مع الأصول البشرية بالمشروع الواجب تقدير قيمتها.

٢- إضافة لذلك فإن نموذج تكلفة الإحلال يتضمن تكلفة الفرصة والتي يصعب استخدامها كمقاييس بديل لقيمة الموارد البشرية.

٣- قد تكون الإدارة غير راغبة في استبدال الأصل بتكلفته الحالية وترغب في استغلاله لأنه يعتبر ذات قيمة أكبر من قيمته التخريدية.

٤- تتجاهل فكرة الانتفاء إلى الجماعة، ولا تأخذ في الاعتبار قيمة الموظفين العاملين كفريق عمل متتكامل.

٤/٢ نموذج تكلفة الفرصة البديلة (نموذج المزايدة التنافسية لهيكميان وجونز)

Hekimian and Jones's Competitive Bidding Model.

يستخدم في هذا النموذج مفهوم تكلفة الفرصة البديلة حيث تعرف تكلفة الفرصة البديلة للأصل البشري بأنها "قيمة هذا الأصل في الاستخدام البديل المتاح لاستخدامه الحالي".

وهذا المدخل يقضي بتحديد قيمة الأصل بتكلفة الفرصة الضائعة، والتي تتمثل في أقصى قيمة له في الاستخدام البديل وهي لا تعطي قيمة للموارد البشرية إلا إذا كانت ذات ندرة نسبية وموضع مناسبة بين الرؤساء، وبناء على هذا المدخل يقترح هذان المؤلفان إجراء المزايدة التنافسية بوساطة مدراء مراكز الربح والاستثمار على خدمات الموظفين والعمال (ذوي المكانة المتميزة) في أقسامهم المختلفة من أجل الانتفاع بخدمات ذلك الموظف في تحسين معدل العائد على الاستثمار في مركزه. (Hekimian, and Jones, 1967, P.107)

وسيتم اعتماد سعر المزايدة الأعلى كقيمة للفرد، نظراً لأنه سيمثل المعادل التقديرية الحالي للاستخدام الأمثل لخدمات الأفراد بين مراكز الربح والاستثمار.

ويتم قياس قيمة الأصول البشرية بأسلوب تكلفة الفرصة البديلة بإتباع الخطوات التالية:

(Hekimian, and Jones, 1967, PP.108-109)

١- تعریف وتحديد مراكز المسؤولية Responsibility Centers في التنظيم سواء مراكز استثمار أم مراكز ربحية.

٢- حصر جميع الأصول الخاصة بهذه المراكز، المادية منها والبشرية.

٣- تحدد إدارة المشروع هدفاً ربحياً Target Low Profits لكل مركز من مراكز المسئولية وذلك في صورة عائد على الاستثمار .Target Rate of Return

٤- باستخدام مفهوم المساومة المترافق تحدد تكلفة الفرصة البديلة للموارد البشرية من كل مركز لتكون مؤشراً لقيمتها الاقتصادية.

بالرغم من أن هذا الأسلوب يبدو متفقاً مع قانون العرض والطلب وبالتالي يعطي وسيلة أفضل للتوزيع المثالي للموارد البشرية غير أنه لا يمكن اعتبار الموظف عنصراً نادراً بهذا المفهوم إلا بتوفير شرطين هما: (المعروف، ١٩٨٦، ص ٧٧)

١- أن لا يكون بإمكان مركز الربح الاستفاده من خدمات الموظف إلا بانتهاء العلاقة التنظيمية للموظف بمركز الربح التابع له في ذلك الحين.

٢- أن لا يكون بالإمكان استئجار ذلك الموظف من خارج المشروع.

وفي حال عدم توفر أي من الشرطين أعلاه تكون قيمة ذلك الموظف بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة (صفر) لأنه لا يعتبر عنصراً نادراً.

ويتميز هذا المدخل بأنه يحقق تخصيصاً أكثر مثالياً للقوة البشرية، وبعد أن يظفر كل مدير بما كان يأمل من موارد بشرية ذات كفاءة خاصة فإنه سوف يعمل بلا شك على الاستمرار فيبذل قصارى جهده في استغلال كفاءة وقدرات هذه الموارد أحسن استغلال مما يتطلب منه الحفاظ على قيمة هذا الموارد والعمل على تتميّتها، كما أنه يقدم قاعدة كمية تساعد في تحديد وتقدير وتنمية الأصول البشرية، غير أن هذا المدخل يقوم على افتراضات صورية حيث أنه في كثير من الأحيان يتذرع تكوين مراكز الاستثمار والربح في المشروع بسبب تداخل مسؤوليات المدراء عن الأصول المادية المتواجدة في هذه المراكز مما قد يقلل من فاعلية القياس الناتج للموارد البشرية. (عبد العال، ١٩٨١، ص ١١٨).

و واضح أن هذا النموذج يقدم بعض التقديرات لقيمة أفراد معينين ويقدم منطقاً استثمارياً للمزاود الأعلى (الذي يرسو عليه المزاد) ليشجع أداء الفرد ليجني عائداً معقولاً، إلا أنه هو حل جزئي جداً فقط، لأنه سيطبق وسيكون قابلاً للتطبيق لمجموعة قليلة صغيرة جداً من الموارد البشرية الكلية لمنظمة ما.

٤ المبحث الثالث: نماذج قياس الموارد البشرية التي تعتمد على القيمة Models Measuring Human Resources, which Depend on Value

تقوم هذه النماذج على مفهوم القيمة الاقتصادية للموارد البشرية، وهي أكثر واقعية من أساليب التكلفة لأنها تأخذ في الاعتبار الخدمات المتوقعة Potential Services من الأصول البشرية كعامل أساسى لتقويم هذه الأصول وهذا ما تهمله أساليب التكلفة.

ويمكن التمييز بين معندين مختلفين لمفهوم القيمة اقتصادياً:

الأول: أنها تعبّر عن الفائدة عن مورد معين، أي تعبّر عن المنفعة وتسمى قيمة الاستعمال.
الثاني: أنها تعبّر عن القدرة على شراء السلع الكامنة في هذا المورد، أي تعبّر عن القوة الشرائية وتسمى قيمة التبادل. (فتح، ٢٠٠٠، ص ٣٢).

ونقوم كل النظريات الاقتصادية الخاصة بالقيمة على أساس أن المحدد الرئيسي لكون أي شيء له قيمة هو قدرة هذا الشيء على تقديم منافع أو خدمات اقتصادية في المستقبل.

وقد أشار إلى ذلك الاقتصاديون، فمثلاً لود فنج موسيس قال: كل من يريد أن يوجد نظرية للقيمة أو السعر عليه أن يفكّر أولاً في المنفعة " أما إيرفج فيشر فقد قال : " لا شك في أن مشتري أي أصل رأسمالي يقوم بتقديم هذا الشيء على أساس الخدمات التي سيحصل عليها منه، وأنه سيدفع السعر الذي يمثل الحد الأدنى الذي يتعادل مع خدماته المتوقعة، أو بمعنى آخر المساوي الحالي أو القيمة الحالية أو المخصومة، أو القيمة المرسلة لهذا الأصل.

وإذا كان الأصل غير قادر على تقديم خدمات اقتصادية في المستقبل فإنه يصبح عديم القيمة ، وعليه يمكن تعريف قيمة الأصل على أنها القيمة الحالية للخدمات المتوقعة في المستقبل وينسحب ذلك المفهوم الاقتصادي للقيمة على البشر، لأنهم قادرون على تقديم خدمات مستقبلية، وبالتالي يمكن تعريف قيمة البشر بأنها "القيمة الحالية للخدمات المتوقعة منهم في المستقبل" . (Flamholtz, 1972, p.243)

ونعرض فيما يلي أهم نماذج قياس وتقدير الموارد البشرية التي تعتمد على القيمة:

٤/٣ نموذج الشهرة غير المشتراه لهرمانسون Hermanson's Unpurchased Goodwill Model

تقوم هذه الطريقة على أساس المقوله " إن أحسن دليل متاح على الوجود الحالي للموارد البشرية المملوكة هو حقيقة أن مكاسب منشأة معينة أكثر من المعدل العادي للسنوات الأخيرة

"وبمعنى آخر فان المكاسب غير العادلة تعتبر مؤشرا على وجود موارد غير ظاهرة في قائمة المركز المالي مثل الأصول البشرية.

وبالتالي فهي ركزت على دراسة قيمة الموارد البشرية من خلال القوائم المالية وليس الاستخدامات الداخلية التنظيمية.

وتقوم هذه الطريقة على أساس حساب الأرباح غير العادلة التي تتحققها المنشأة بالمقارنة مع المنشآت المشابهة لها في نفس مجال العمل والإمكانيات، واعتبار أن الاختلاف بين معدل الأرباح العادلة ومعدل الأرباح غير العادلة يعزى للأصول البشرية.

يقترح هرمانسون (Hermanson) قيمة التعويضات المعدلة (القيمة الحالية لتدفق المدفوعات من الأجور في المستقبل) لتقدير القيمة البشرية لعامل ما بالمنشأة ويتم تعديل الأجور المستقبلية المخصومة بإدخال "معامل كفاءة" Efficiency Factor لغرض قياس الفعالية النسبية لرأس المال البشري في منشأة معينة. (Hermanson, 1964, P.712) يمثل معامل الكفاءة نسبة عائد الاستثمار لمنشأة معينة إلى عائد الاستثمار لجميع المنشآت الأخرى في الاقتصاد وذلك عن فترة معينة.

ويتم حساب معامل الكفاءة باستخدام المتوسط المرجح لصافي دخل المنشأة خلال الخمس سنوات السابقة كما يلي:

$$ER = \frac{RF_0 + RF_1 + RF_2 + RF_3 + RF_4}{RE_0 + RE_1 + RE_2 + RE_3 + RE_4} \quad 15$$

حيث أن:

$$\text{Efficiency Ratio} = ER$$

RF_i = معدل الدخل المحاسبي للأصول المملوكة للمنشأة في السنة i

RE_i = معدل الدخل المحاسبي للأصول المملوكة لجميع المنشآت في الاقتصاد في السنة i = I = السنوات (صفر - ٥) ، بيانات لخمس سنوات. (حنان، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٤).

أي أن: RF_4 = معدل الدخل المحاسبي للأصول المملوكة للمنشأة للسنة المالية الرابعة السابقة. RE_4 = معدل الدخل المحاسبي للأصول المملوكة لكل المنشآت للسنة المالية الرابعة السابقة. ويلاحظ أن نسبة الكفاءة أعطت أوزاناً لمكاسب السنوات السابقة، فتعطي السنة الحالية الوزن ٥، والسنة التي تسبقها الوزن ٤ وهكذا.

وقد ذكر هيرمانسون أن الهدف من ذلك هو استخدام معدل أداء لأكثر من سنة واحدة لحساب قيمة الموارد البشرية مع التركيز أكثر على الأداء الحالي أكثر من الماضي. (فلامهولتز، تعریب زايد، ١٩٩٢، ص ٣٣٢)

ويستند تبرير هذه النسبة إلى الافتراض بأن الفروقات في ربحية المنشأة مقارنة بجميع المنشآت الأخرى تعود إلى الفروقات في أداء الأصول البشرية ، لذلك من الضروري أن تعدل قيمة التعويضات بمعامل التعديل السابق.

ويقوم أسلوب هيرمانسون على اعتبار أن قيمة الموارد البشرية لمنطقة ما يمكن أن تقدر من خلال رسملة الإيرادات التي تزيد على الإيرادات العادلة للصناعة أو لمجموعة الشركات التي تشكل الوحدة جزءاً منها، ويسمى هيرمانسون الطريقة " بنموذج الشهرة غير المشتراء " (الشهرة المكونة ذاتياً) بسبب المقارنة بين عائد استثمار المنشأة المعينة وعائد استثمار جميع المنشآت الأخرى وذلك بطريقة مماثلة كما هو معروف عند تقويم الشهرة الداخلية المنتجة ذاتياً . (Hermanson, 1964, P.714)

ويمكن توضيح هذا النموذج بالمثال التالي:
هناك ثلاث خطوات لحساب الأجر المستقبلة المخصومة المعدلة، وأول خطوة هي حساب القيمة غير المعدلة المخصومة للأجر المستقبلة لمدة خمس سنوات كما هو واضح في الجدول رقم (٤-١) التالي:

جدول رقم (٤-١)

حساب القيمة الحالية لمدفوعات الأجر للموارد البشرية

السنة	قيمة الأجر بالدولار	القيمة الحالية بسعر ٦%	القيمة الحالية الإجمالية
١	١٠٠٠٠	٠,٩٤٣	٩٤٣٠٠
٢	١٢٠٠٠	٠,٨٩٠	١٠٦٨٠٠
٣	١٣٥٠٠	٠,٨٤٠	١١٣٤٠٠
٤	١٤٠٠٠	٠,٧٩٢	١١٠٨٨٠
٥	١٥٠٠٠	٠,٧٤٧	١١٢٠٥٠
المجموع	٦٤٥٠٠		٥٣٧٤٣٠

فلامهولتز، تعریب زايد، محاسبة الموارد البشرية، ١٩٩٢، ص ٣٣٣

الجدول أعلاه يبين أن القيمة الحالية للأجر المستقبلة تبلغ ٥٣٧٤٣٠ دولار.

الخطوة الثانية هي حساب معامل الكفاءة ونفترض أن معدل الدخل المحاسبي للأصول المملوكة للمنشأة خلال الخمس سنوات السابقة كانت كما يلي: السنة الخامسة ١٢، الرابعة ١٤، الثالثة ١٥، الثانية ١٦,٥، الأولى ١٨.

وكان معدل الدخل المحاسبي للأصول المملوكة لجميع المنشآت في نفس القطاع كما يلي: السنة الخامسة ٨,٥، الرابعة ١٠,٥، الثالثة ١٠,٨، الثانية ١١، الأولى ١٢,٥

وبحسب معادلة معامل الكفاءة فإن معامل الكفاءة ER

$$ER = \frac{\frac{12}{5} + \frac{14}{4} + \frac{15}{3} + \frac{16.5}{2} + \frac{18}{1}}{8.5 + 10.5 + 10.8 + 11 + 12.5} = 1.4$$

وهذا يعني أن الموارد البشرية في هذه المنشآت تدر نسبة ١,٤ أرباح بالنسبة لباقي المنشآت في الاقتصاد ككل.

الخطوة الثالثة هي تعديل الأجر المخصوص بمعامل الكفاءة أي:

$$1,4 \times ٥٣٧٤٣٠ = ٧٥٢٤٠٢$$

وببناء عليه فإن قيمة الموارد البشرية في ظل هذا المنهج ستكون ٧٥٢٤٠٢ دولار.

ويتمتع هذا النموذج بميزة محدودة نظراً لأنه:

- ١- يعتمد على بيانات تاريخية وهذا يحد من استخدامه للتنبؤ.
- ٢- وحتى لو اعتمد على معدلات إيرادات تنبؤية فإنه لن يكون أفضل من الإيرادات المتباينة نفسها.
- ٣- ويفترض النموذج أن الموارد البشرية تمثل كل الأصول "غير الممتلكة" وبالتالي لم يترك مجالاً للأصول غير الممتلكة الأخرى أو مجالاً للأسس المختلفة المعتمدة لبيان الأصول المملوكة وفقاً لسجلات الشركة (المنظمة).

٤ - ويفترض هذا النموذج ضمناً قيمة صفرية للموارد البشرية في الشركات الأخرى المنافسة، لأن أي قيمة إيجابية تتطلب إيرادات فوق المعدل الوسطي . (فتوح، ٢٠٠٠، ص ٣٤)

٤/٣ نموذج القيمة الحالة للإيرادات المستقبلية للف وشوارتز :

Lev and Schwartz's Present Value of Future Earnings Model

قام الباحثان (لف، وشوارتز) باشتراق نموذج لقياس القيمة الاقتصادية للموارد البشرية يأخذ بنظر الاعتبار المفهوم الاقتصادي لرأس المال البشري في البيانات المالية الذي يستند إلى نظرية أرفنج فيشر Irving Fisher لرأس المال حيث أن: "رأس المال هو الذي يعرف بأنه مصدر لتدفق وتولد الدخل ، وقيمتها (ثروته) هي القيمة الحالية للدخول المستقبلية المحسوبة بمعدل خصم معين للملك لهذا المورد "، وبموجب هذا النموذج يتم تحديد قيمة الموارد البشرية على أساس خصم الرواتب والأجور التي يتوقع أن يحصل عليها الموظف خلال عمره الإنتاجي بسعر فائدة خاص (Lev, and Schwartz, 1971, P.106)، وهذا يقودنا إلى المعادلة أو النموذج الذي يتم من خلاله قياس قيمة رأس المال الإنساني المقدرة كما يلي:

$$E(Vy^*) = \sum_{t=y}^T P_y(t+1) \sum_{t=y}^T \frac{Ii^*}{(1+y)^{t-y}}$$

حيث : $E(Vy^*)$ = هي القيمة المتوقعة لرأس المال البشري لشخص عمره Y سنة
 T = سن تقاعد الشخص

$P_y(t)$ = احتمال موت الشخص ، ويلاحظ أنه لكي يكون هذا المفهوم مفيداً لشركة معينة فإن مصطلح "الموت" يجب أن يتضمن إمكانية أن الشخص سيترك الشركة لأي سبب مثل الاستقالة أو التقاعد)

Ii^* = الإيرادات المتوقعة للشخص في فترة I
 Y = معدل خصم معين للشخص .

إن استخدام هذا النموذج يتطلب دراسة طبيعة الوظائف في المنشأة دراسة عميقة لكي يمكن تقسيم الموارد البشرية العاملة إلى مجموعات متماثلة في الكفاءة والمؤهلات بشكل يسهل

فيه استخدام الإحصائيات الخاصة بدخول مجموعات الأفراد المماثلة للمجموعة المراد تحديد قيمتها من حيث درجة الكفاءة والفاعلية والعمر الخ.

من مميزات هذا النموذج يقدم مقاييساً مقبولاً لرأس المال الإنساني ، ويمكن أن يكون هذا المقاييس مفيدة في إجماليات الإحصاءات الوطنية، كما يساعد هذا النموذج في إيجاد الكثافة العمالية في المنشأة، كذلك يبين التغيرات الحاصلة في تكوينات هيكل أعمار الموارد البشرية وبالتالي المساعدة في المقارنة بين معدلات النمو الخاصة بالمنشأة مع نظيرتها في المنشآت الأخرى ذات الهياكل المماثلة من حيث الموارد البشرية. (الفضل، وآخرون، ٢٠٠٢، ص ١١١).

وبينما يشير المؤلفان إلى أن قيمة رأس المال المحدود باستخدام هذا النموذج ستزود مستخدمي البيانات المالية بمعلومات قابلة للتقويم حول التغيرات في القوى العاملة لمنظمة ما، ومع ذلك تعرض هذا النموذج لنقد رئيسي يتمثل في كونه أهمل إمكانية واحتمال أن يترك الفرد المنظمة لأسباب أخرى بخلاف الوفاة أو التقاعد.

٤/٣ نموذج تقويم المكافآت المستقلة لفلامهولتز : Flamholtz's Stochastic Rewards Valuation Model.

يعتمد هذا النموذج في قياس قيمة الاستثمار في الموارد البشرية على النظرية الاقتصادية التي تناولت بأن قيمة الموارد البشرية لا تكمن في تكلفتها وإنما في معدل العائد الناجم من استخدامها، أي أن قيمة الفرد يجب أن تقيس على أساس القيمة الحالية لخدماته المتوقعة ويتطلب تطبيق هذا النموذج تتبع حركة الأفراد من خلال أدوارهم المختلفة أو مناصبهم في المنظمة باعتبار ذلك عملية مستقلة تعتمد على الوظائف السابقة أو حالات الخدمة التي قام بها الفرد في المنظمة .. (Flamholtz, 1971, p.254)

ومن أجل جعل النماذج علمياً وحساب القيمة القابلة للتحقيق والمتوقعة للفرد وللمنظمة، يجب إتباع الخطوات التالية :

- ١ تحديد مجموعة من الحالات المترافقية التي يمكن أن يشغلها الفرد في النظام ووصفها
- ٢ تحديد قيمة كل حالة بالنسبة للمنظمة
- ٣ تقدير مدة خدمة الفرد و الثبات المتوقع لشخص ما في المنظمة
- ٤ احتمال أن شخصياً ما سيشغل كل حالة ممكناً في أوقات مستقبلية محددة.

إن القيمة القابلة للتحقيق والمتوقعة لشخص أو لعامل أو موظف يمكن التعبير عنها في صورة المعادلة التالية:

$$E(RV) = \sum_{i=1}^n \left\{ \sum_{j=1}^m \frac{R_j - P(R_j)}{(1+r)^k} \right\}$$

حيث :

$E(RV)$ = القيمة الاقتصادية المتوقعة للعنصر البشري

R_i = هي قيمة العائد المتوقع الحصول عليه من قبل المنشأة في كل حالة للخدمات المحتمل تحصيلها من الموارد البشرية.

$P(R_i)$ = احتمال تحقيق المنشأة العائد R واحتمال عمل المورد البشري لأداء خدماته الحالية في الوظائف المتوقعة له.

t = الوقت أو مرة

n = مدة خدمة الفرد في الوظيفة

r = معدل الخصم

طبق هذا النموذج مع بعض الفروقات، في Lester Witte وشركاه وهي جمعية المحاسبين القانونيين CPAs في شيكاغو Chicago وسجلت حالة دراسية . (Flamholtz, 1971, p.255).

ويمكن أن تقدر صافي مكافآت الخدمة باستخدام تشكيلة من البديل الممكنة ، وقد استخدم فلامهولتز تكالفة الاستبدال معرفاً هذا المفهوم بأنه تكالفة استبدال شخص ما مع آخر صالح قادر على أداء مجموعة معايدة من الخدمات للمنظمة، ولقد قاد فلامهولتز دراسات ميدانية في محاولة لتأييد تكالفة الاستبدال ومقاييس بديلة أخرى لقيمة.(Flamholtz, 1971, p.258)

ويتمتع هذا النموذج بميزة كبيرة ، نظراً لأنه سيقدم نتائج ستنسجح لاحتمالات الثبات والترقية المتباينة، وهي عموماً مؤشر للوقت الذي ستتمتع المنظمة خلاله بخدمات الفرد ومبلغ هذه الخدمات الفترية على التوالي، ويعتبر هذا النموذج عملي له حدود بسبب عنصر الشخصية في تقدير الاحتمالات وقيمة المكافآت على الخدمات، ويجب أن يشار أيضاً إلى أن النموذج لا

يتعامل بوضوح مع التكلفة الفترية (الدورية) للمحافظة على الفرد في المنظمة لينتج الخدمات المقابلة للمكافآت في المنظمة ، أي يلزم تحديد الخدمات المقابلة للمكافآت في شكل صافي زيادة المنافع على تكاليف الاحتفاظ بالفرد.

٤/٣ نموذج الأبعاد الخمسة لمايرز وفلورز

Myers & Flower,s Five Dimensions Model

يقترح الباحثان (مايرز ، وفلورز) إجراء تقدير للقوة العاملة لمنظمة ما وتقدير تكاليف المدخلات المختلفة لتحسين كفاءة التنظيم الإنساني ، ويقترح أن تتضمن أبعاد الأصول الإنسانية، المعرفة والمهارات ، والصحة ، والوفرة ، والوضع الجسمني ، ويقترح أن تقدر الأبعاد الأربع الأولى (الصفات الأربع الأولى) استخدام تقديرات اللوائح المدققة والتقييم الشخصي ، وان تستخدم تقارير الملاحظة العامة لتقدير الوضع الجسمني ، وتعتبر الأبعاد الخمسة عمليات أكثر منها نظرية ، ويؤكد المؤلفان أنه " عندما يقصر شخص ما ، فسيصبح الآخرون غير فعالين تباعاً وقبل تحديد تحسين أي بعد فيجب أن يعطي الاعتبار لمستوي الأبعاد الأخرى " ، إذ ربما لن تكون تكلفة فعالية لتحسين معرفة موظف ما إذا كان وضعه الجسمني ضعيفاً ويجب أن تعتمد القرارات على فعالية التكلفة لكل من الأبعاد الخمسة . (Myers, and Flowers, 1974, p.6)

ويقترح أن يكون الوضع الجسمني الأفضلية ، إذ يشكل " الوضع الجسمني " متضمناً كلًا من الوضع الجسمي للشخص والوظيفة ، استعدادًا للاستجابة لأوضاع الحياة المختلفة ، مثل إعطاء المعرفة والمهارات والصحة والوفرة "

هذه الطريقة قد تكون مفيدة للقرارات المتعلقة بإدارة الأفراد ولكنها ربما لا تعتبر محاسبة موارد بشرية ، وقد ذهب فلورز ومايرز بعد ذلك في اقتراحهم " دولرة الوضع الجسمني " Dollarizing of Attitudes ويمكن أيضًا اقتراح فكرة دولرة من خلال الجدول رقم (٤-٢)

جدول رقم (٤-٢)
دولرة الوضع الجسماني

الفرد	الرواتب السنوية \$	الدرجة الوظيفية	مدة الخدمة	الوزن الجسماني في التنظيم	العلاقة الجسمانية مستوى الثبات	علامة الوضع الجسماني الموزون
أ	١٤٠٠٠	٢٨	٥	٥	١,٠٥	٥,٢٥
ب	٧٠٠٠	٥٧	١١	٥	١,١٢	٥,٦٠
ج	٩٠٠٠	١٢	٢٢	٧	١,٢١	٨,٤٧
د	٦٥٠٠	٧٢	٣	٣	١,٢٦	٣,٧٨
هـ	١٨٥٠٠	٣٠	٤	٦	١,١٥	٦,٩٠
	٥٥٠٠٠		٢٦	=====	=====	٣٠,٠٠
	=====					=====

(Myers, and Flowers, A Framework for Measurement Human Assets, 1974, p.12)

$$\text{الوضع الجسماني القياسي} = \frac{\text{علامة الوضع الجسماني الموزونة}}{\text{الوزن الجسماني}} / \text{الوزن الجسماني}$$

$$1,15 = 26 / 30$$

$$\text{الوضع الجسماني المدولر} = \text{الوضع الجسماني القياسي} \times \text{المدفوعات السنوية}$$

$$63250 = 1,15 \times 55000$$

$$\text{الربح} = 63250 - 55000 = 8250 \text{ دولار}$$

$$\text{الربح في الشخص الواحد} = \frac{8250}{1650} = 5$$

وتحدد علامات الوضع الجسماني باستخدام ١,١٥ كنقطة تعادل بين " ترك العمل " و" الدخول للعمل " تم توزن تلك العلامات اعتمادا على أوضاع العامل لتحديد الوضع الجسماني وثباته Attitude Index ، ويحدد الوضع الجسماني المدولر Dollarized Attitude بضرب الرواتب السنوية في علامات الوضع الجسماني لفرد أو بوضع القياس لمجموعة من الأفراد ، ويقترح المؤلفان أن ترتبط في هذه الطريقة علامات الوضع الجسماني بالعوائد المالية على

الاستثمارات في جدول الرواتب معبرا عنها بمصطلحات: ربح أو نقطة تعادل أو عجز، ولن يكون هذا التحويل والتضمين لمفهوم العائد على الاستثمارات كافياً للمحاسبين بالتأكيد، لكن عمل هذين المؤلفين هو إضافة هامة من حقل إدارة الأفراد إلى أدبيات محاسبة الموارد البشرية.

٤/٣ نموذج المنافع الصافية المعادلة المخصومة لأوغان

Ogan's Discounted Equivalent Net Benefits Model

باستثناءات قليلة تؤكد نماذج التقويم المدروسة حتى الآن مساهمة الموارد البشرية متغيرة التكاليف التي تتبدلها الشركة في سبيل الاحتفاظ بهذه الموارد، وهذا غير كاف من وجهة نظر ملائمة للمنظمة، وقد اقترح أوغان نموذجاً يتضمن بشكل صريح مراعاة لوجهي التكلفة والمنفعة Cost and Benefit لقيمة الموارد البشرية في منظمة ما، ويعبر عن نموذجه بالرموز التالية: (Ogan, 1976, p.309)

$$K_{kj} = \sum_{i=1}^n \sum_{k=t}^{L-T} \frac{1}{(1+r)^k} (V_{aj})$$

حيث : L = انتهاء الحياة المقدرة لخدمة الفرد في المنظمة

I = سلسلة وجود العامل في العمل ١,٢,٣

r = معدل حسم خارجي (خال من المخاطرة)

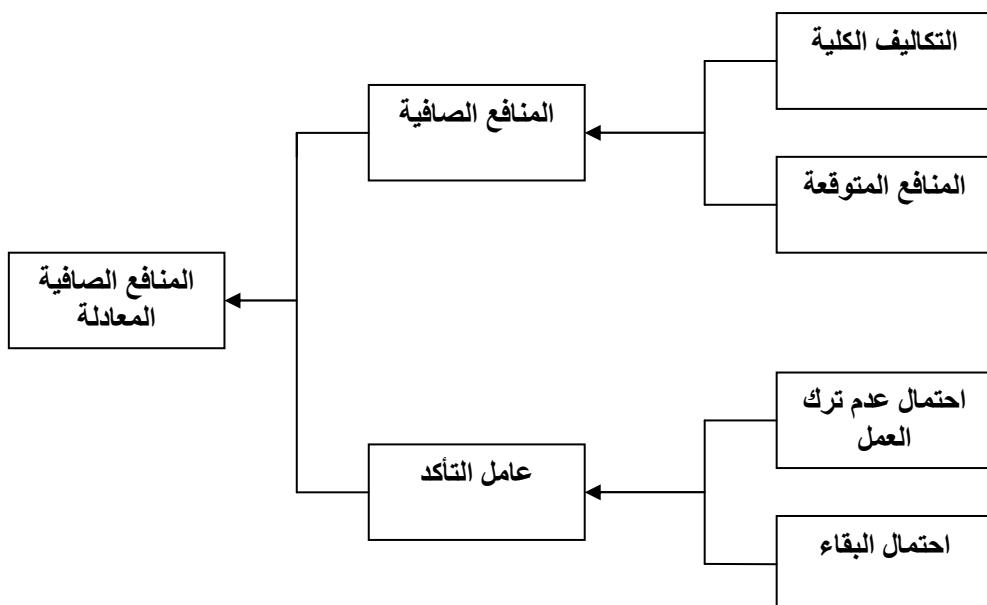
V_{aj} = المنافع الصافية المعادلة المؤكدة التي تتولد من قبل الموارد البشرية

t = جزء من الفترة الزمنية من ١ إلى L ، وهي فترة من حياة خدمة العامل ستحسب بالنسبة إليها المنافع الصافية المعادلة المؤكدة التي تحدث بعد t

K_{kj} = القيمة الحالية الصافية الكلية المعدلة للموارد البشرية في منظمة خدمة مهنية ما

ويستخدم النموذج لحساب المنافع الصافية المعادلة لظروف التأكد المحسومة مع محددات مبينة في الشكل رقم (٤-٣) :

شكل رقم (٤-٣)
نموذج حساب المنافع المعادلة لظروف التأكيد المحسومة



(Ogan, Pekin, A Human Resource Value Model for Professional Service Organizations, 1976, p.311)

ولهذا النموذج ميزة استخدامه في منظمات أو مجموعات من الناس الذين تحدد مساهمتهم أو منافعهم بسهولة أو قابلة للتبؤ مثل حالة موظفي البيع، والخبراء، ومؤسسات الخدمات الطبية ومكاتب الخدمات الاستشارية وحالات أخرى، حيث يعتمد تحديد العوائد فيها على بيانات ل الوقت الذي يتضمنه هؤلاء مع الزبائن أو العملاء.

ويمكن أن يطبق النموذج على فوائل منتظمة لتحديد التبدلات في قيمة الموارد البشرية أو ربما ضبطها، كما هو مبين في الجدول رقم (٤-٣) التالي:

جدول رقم (٤-٣)

بيان بتغيرات في قيمة الموارد البشرية

		ازدادت قيمة الموارد البشرية بـ :
	٣٠٠٥٠٠	مستخدمين جدد
	٨٠٠٠	زيادة في قيمة المستخدمين الموجودين
	١٧٥٠٠	نقل داخلي للمستخدمين
٤٨٣٥٠٠		الزيادة الكلية
		وانخفضت قيمة الموارد البشرية بـ
	٧٥٠٠	تقاعد
	٤٥٠٠	موت
	٣٨٠٠	نقل خارجي للعمال (ترك)
	٢٢٥٠٠	انخفاض في قيمة المستخدمين الموجودين
٢٣٣٥٠٠		الانخفاضات الكلية
٢٥٠٠٠		الزيادة الصافية
٥٠٠٠		إضافة رصيد موارد بشرية سابق
٧٥٠٠٠		قيمة الموارد البشرية

(فتوح، إبراهيم، مشكلات الاعتراف والقياس في المحاسبة عن للموارد البشرية، ٢٠٠١، ص ٤٦)

وتعكس الموارد المبينة في الجدول رقم (٤-٣) أعلاه تحليلًا ممكناً لأسباب تبدل النتائج المحسوبة بتطبيق النموذج عند بداية معينة، ونهاية معينة، وانفصالية معينة.

إن استخدام نموذج أوغان المفترض سيوجد مشكلات جدية في حالات عديدة بحيث يصبح فيها من الصعب قياس نسبة "منافع المنظمة" إلى أفراد معينين إذا لم يمكن تحديدها وقياسها كمياً مستحيلاً، بالإضافة إلى ذلك، لن يتضمن النموذج أي تمييز واضح لأهمية التفاعل بين الأفراد في شكل مجموعة أو أداء المنظمة ككل.

٤/ المبحث الرابع: القياس السلوكي للموارد البشرية

Behavior Measurement of Human Resources

نتيجة للتطور الكبير الذي حدث في أواخر النصف الأول من القرن العشرين في نظرية التنظيمات وظهور تعبير المنظمة التي تقوم على مجموعة من الأفراد هم أصحاب رأس المال والعاملين والإدارة، وقد صاحب هذا التطور ظهور مفهوم جديد متمثل في الفروض السلوكية لنظرية المحاسبة الإدارية، الأمر الذي دعا كثير من الباحثين إلى إقحام مجال القياس المحاسبي للموارد البشرية من زاوية المقاييس السلوكية غير الكمية، وهذا ما أشارت إليه اللجنة المشكلة من جمعية المحاسبة الأمريكية الخاصة بإعداد قائمة عن أساسيات النظرية المحاسبية عام ١٩٧٠ إلى أنه "لا يوجد سبب يوجب استخدام القياس النقدي فقط كقياس للقيمة وانه على المحاسبين أن يتعاملوا مع مختلف المقاييس ، لأن مجال المحاسبة سيتضمن مستقبلا المقاييس غير النقدية إلى جانب المقاييس النقدية".

وقد أوضحت لجنة أخرى مشكلة من جمعية المحاسبة الأمريكية من خلال تقرير لها عام ١٩٧١ عن محتويات العلوم السلوكية للمفاهيم الدراسية المحاسبية أن الهدف من العلوم السلوكية هو فهم وشرح التأثير بالسلوك الإنساني وتكونين عموميات تخص ذلك السلوك مؤيدة بالأدلة العلمية، لذلك فالعلوم السلوكية تمثل الملاحظة التصنيفية للسلوك الإنساني بالرجوع إلى التغيرات الملحوظة في السلوك. (سلامة، ١٩٩٩ ، ص ١٨٧).

وفي دراسة سابقة كان العالم كابلان (Caplan) قد اقترح ضرورة الاعتراف بالإدراك المحدد للأفراد عموماً، وأن تركز نظم المحاسبة الإدارية على أهداف المشروع، وعدم استخدام سلوك السلطة الرقابية لأن هذا النظام التقليدي سيخلق العداء والحقن بين المستخدمين، بالإضافة إلى عدم الاتكارات وبالتالي عدم الكفاية، وضرورة الاهتمام بالعناصر البشرية في التنظيم بالنسبة لجميع الإجراءات المحاسبية. (Caplan, 1966, P.498).

وفي مجال المحاسبة عن الموارد البشرية فإن المقاييس غير النقدية للعناصر البشرية والتي تقوم على الاتجاهات السلوكية تعتبر من الأمور المستحدثة والتي لا يمكن تجاهل استعمالاتها الهامة والتي منها: (سلامة، ١٩٩٩ ، ص ١٨٦)

- ١ - يمكن استخدام هذه المقاييس في القرارات التي لا تتطلب القياس النقدي مثل القرارات الخاصة بنظام الحوافز والمكافآت بين العاملين.

- ٢ يمكن استخدام هذه المقاييس كديل داخل الإدارة لقياس النقيدي مثل حالة ترتيب الأفراد تبعاً لقيمتهم الشرطية يكون بديلاً عن القياس النقيدي لقيمة الشرطية وهذا يفيد في حالة الترقى أو النقل الداخلى.
- ٣ يمكن استخدام المقاييس غير النقيدية في التبؤ بالمقاييس النقيدية للموارد البشرية في المنظمة.

تتمثل أحد المشاكل الهامة التي لم تغطيها المقاييس النقيدية المحاسبية في ضرورة توفير معلومات عن الفاعلية التي يمكن عن طريقها المحافظة على الموارد البشرية للمنظمة، حيث أن مقاييس المحاسبة العرفية لا تتعامل إلا مع التكاليف والإيرادات والمبيعات والأرباح الأمر الذي يدفع المدراء إلى تبديد موارد بشرية قيمة.

ومن هذا المنطلق تولد الاعتقاد بأهمية المقاييس السلوكية في حالة المحاسبة عن الموارد البشرية للمشروعات، وقد تأكّد هذا الاعتقاد بالنظرية التي قدمها العالم ليكرت عن التغيرات السلوكية واستخداماتها في حساب قيمة الموارد البشرية.

٤/٤ نموذج ليكرت للعلاقة بين السبب والتدخل والنتيجة النهائية Likert's Model: Schematic Relationships Among Causal, Intervening and End-Result Variables.

أكّدت معظم النماذج المقترحة في الفقرات السابقة تقدير قيمة الفرد ولم تتعامل مع ميله أو مجموعة عمليات بين الناس كعنصر هام في نجاح العديد من المنظمات ، ويهتم عمل ليكرت فقط بهذا الاعتبار الأخير، ويعتمد نموذج ليكرت على علاقة محسوبة بين ثلاث مجموعات من المتغيرات التي يرجعها إلى سببية وتدخله ونتائج مهمة ، ويمكن تعريف هذه المتغيرات كالتالي:

١- المتغيرات السببية:

تمثل المتغيرات ، متغيرات مستقلة يمكن لها أن تتغير مباشرةً بواسطة المشروع أو إدارته ، والتي بدورها تحدد مجالات التقدم في المشروع والناتج المتحقق بمعرفته، وتشتمل العلاقات السببية على الهيكل التنظيمي للإدارة ، والسلوك الإداري ، وسلوك المرؤوسين

٢ - المتغيرات المداخلة :

تعكس هذه المتغيرات الحالة الداخلية للمنظمة وأعضائها، وتشتمل على درجة الولاء للمنظمة والموافق والد الواقع والأداء والأهداف والإدراك لكل الأعضاء، وقدرتهم الجماعية في التنفيذ الجيد وكذلك وسائل الاتصال واتخاذ القرارات.

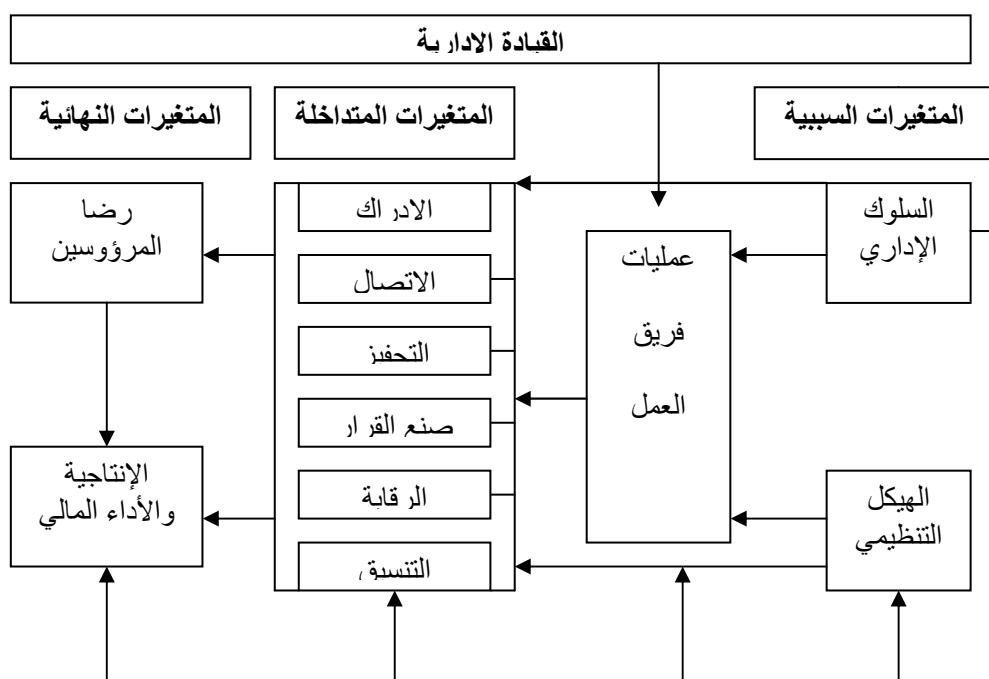
٣ - المتغيرات النهائية :

هي متغيرات تابعة ليست مستقلة ، وتعكس النتائج المحققة بواسطة المنظمة كالإنتاجية والتكاليف ودرجة النمو وسعر الأسهم في السوق والأرباح.

ويري (ليكرت) أنه يوجد ثمة علاقة بين المتغيرات السببية والمتغيرات المداخلة ، حيث يؤثران في النهائية على نتائج الأداء النهائي ويوضح الشكل رقم (٤-٤) هذه العلاقات بين المتغيرات.

شكل رقم (٤-٤)

العلاقات بين أبعاد التنظيم البشري



(Likert, Rensis, Human Resource Accounting, 1971, p.78)

ويتضح من الشكل السابق أن كل من المتغيرات السببية والمتغيرات المتدخلة يؤثر في الآخر، ويؤثراً وبالتالي على المتغيرات النهائية ويعتبر أي تحسن في المتغيرات السببية يترتب عليه تحسن في المتغيرات المتدخلة وهذا بدوره يؤدي إلى تحسن نتائج الأداء.

يفترض النموذج أعلاه أن هناك نوعين مختلفين من المتغيرات السببية هما: السلوك الإداري، وهيكل التنظيم، وقد حدد ليكرت وبورز أربعة أبعاد للسلوك الإداري والتي يفترض أنها تؤثر على فاعلية فريق العمل وهي: التأييد، بناء الفريق، التركيز على الأهداف، وتنوير العمل. (Likert, and Pyle, 1971, p.79)

أما الهيكل التنظيمي الذي يمثل المجموعة الرئيسية الثانية من المتغيرات السببية وهي تشير إلى العلاقات الهيكلية التي بين الأدوار التنظيمية وطبيعة العلاقات الهرمية والتوافق بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي.

وتتضمن المصطلحات علاقات السبب والأثر الأفقية التي أيدتها بوثائق خلال العديد من الحالات في بحثه، وقياسات النتائج النهائية هي قياسات ثابتة بشكل واسع مثل الإنتاج والمبيعات والتكاليف والأرباح أو أية نتائج أخرى عرضة للفحص في المحاسبة التقليدية، ويفترض ليكرت كما هو موضح في الشكل رقم (٤-٤) أن القيادة الإدارية سببية، وأن المناخ التنظيمي والإدارة التنفيذية والمرشفين والمنفذين هي تدخلية، وأن الإنتاجية الكلية والكافأة نتائج نهائية، وتشير توجيهات الأسهم إلى العلاقة السببية ومعاملات التمثيل العددي للاتجاه . (Likert, and Pyle, 1971, p.78)

ويتولد من التغيرات الكبيرة في المتغيرات السببية تغيرات ذات شأن في المتغيرات الأخرى، وقد تمت الدراسة على أكثر من (٢٠٠,٠٠٠) عامل، و (٢٠٠,٠٠٠) مدير، في مشروعات على كافة الأنواع، حكومية ومدارس ومستشفيات وجمعيات خيرية وغيرها.

وطبقاً لوجهه نظر (ليكرت) أنه يمكن تقدير التغيرات في قيمة المقدرة الإنتاجية لأي تنظيم بشري في صورة نقدية، يكون من الضروري قياس الأبعاد الحيوية لذلك التنظيم البشري في بداية الفترة ونهايتها، ويمكن الاستفادة من التغيرات التي تحدث في الفترتين الزمنيتين في التنبؤ بالتغيير في المقدرة الإنتاجية للتنظيم البشري.

ويقر ليكرت أن هذا التقدير النقيدي للتغير في المقدرة الإنتاجية لمركز الربحية الخاص بالتنظيم البشري يمكن استخدامه لحساب التغير في قيمة التنظيم البشري باعتباره أصلاً من أصول المشروع ، وذلك عن طريق رسمنته عند معدل مناسب.

إن من الممكن تقدير التعديلات في المتغيرات السببية والتدخلية والتباين بالأثر المستقبلي المتوقع على "المقاييس الثابتة" للنتائج النهائية، وحسم هذا التوقع لتحديد التبدل في قيمة التنظيم الإنساني، وذلك إلى الحد الذي يكون فيه الشخص قادراً على أن يثبت الفاصل الزمني الموجود للاستجابة للتبدل، ويمكن الاستفادة من نموذج الارتباط والانحدار المتعدد في بناء نموذج رياضي يمثل الصورة الكمية للعلاقات السائدة بين المتغيرات واستخدامه في التنبؤ بالخدمات المتوقعة من الموارد البشرية على مدار مدة زمنية محددة.

توقف الصورة الرياضية لهذا النموذج على نوع العلاقة السائدة بين متغيراته، فإذا كانت العلاقة خطية فإن النموذج يتخد صورة معادلة الانحدار والارتباط المتعدد المستقيم بالشكل

التالي : (مطر، ١٩٨٢، ص ٢٤٠)

$$Y = B + X_1B_1 + X_2B_2 \dots E$$

أما إذا كانت هذه العلاقة غير خطية فيتخد هذا النموذج صورة معادلة الارتباط والانحدار المتعدد غير المستقيم على الصورة العامة التالية:

$$Y = B + X_1B_1 + X_2B_2 + X_1B_2B_3 + X_1X_2B_4 \dots E$$

حيث أن

X_1 = محصلة المتغيرات السببية

X_2 = محصلة المتغيرات الوسطية

Y = محصلة متغيرات النتيجة النهائية ممثلة بقيمة الخدمات المتوقعة من الموارد البشرية.

B = الحد الثابت E = المتغير العشوائي

ويلاحظ أن هذا النموذج حدد لنقدیر التعديل وليس لنقدیر القيمة الموجودة في المنظمة، وحدد للظروف التفاعلية ولم يتعامل مع القدرات الفردية ومع الأساس المعرفي المجسد في الموارد البشرية، وأن اعتماده على التحليلات الإحصائية قد يكون عائقاً عملياً وافتراضه الضمني بالثبات خلال درجة من الصلة بالمتغيرات المعينة هو مجال اهتمام عرضة للانتقاد.

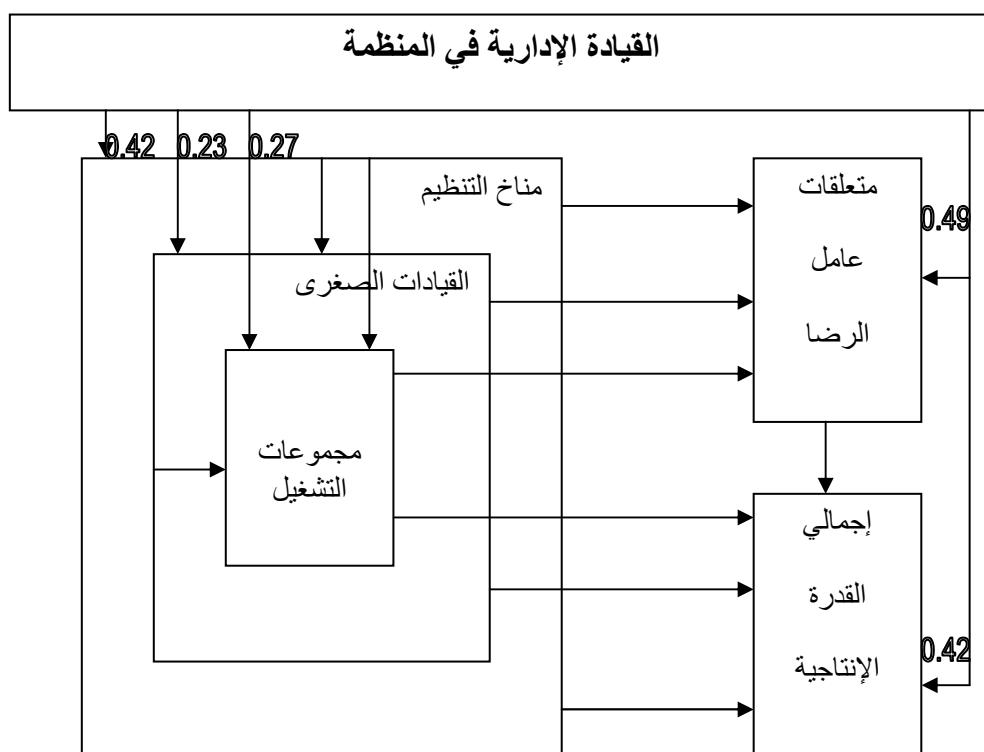
٤/٤ نموذج (ليكرت) في قياس قيمة التغير في القدرة الإنتاجية للموارد البشرية :

Likert's Model: Measuring the Value of the Change in the Productive Capacity of Human Resources

في دراسة أخرى لاحقة عام ١٩٧٣ لنفس العالم (ليكرت) ، أشار إلى أنه يمكن قياس التغير في القدرة الإنتاجية للموارد البشرية بالتنظيم من فترة إلى أخرى باستخدام وحدة النقود، والتي يمكن رسمتها فتشير إلى التغيرات التي حدثت في قيمة الأصل البشري ، وذلك بالاعتماد على نفس المتغيرات الأساسية الثلاثة السابق عرضها.

وقد استخدم تعبيـر "إجمالي القدرة الإنتاجية" ليشير به إلى البيانات المجمعة من قياسات الأداء العديدة كالإنتاجية والتکاليف والأرباح ، والذي يتأثر بمجموعة من العوامل بنسب معينة، ويوضحها الشكل رقم (٤-٥) الذي يعرض العلاقة بين التنظيم البشري المقاس وذلـك الأداء، فيشير كل سهم بالرسم إلى القيمة النسبية للعلاقة الحادثة، وهذه القيمة تظهر بالقياس الإحصائي وتعتبر نسبة مبادلة بين المتغيرات، فعلى سبيل المثال تؤثر القيادة الإدارية في مناخ التنظيم بنسبة ٤٢% وعلى القيادات الصغرى الصغرى بنسبة ٢٣% وعلى التشغيل ذاته بنسبة ٢٧% وهـذا.

شكل رقم (٤-٥)
العلاقة بين قياس التنظيم البشري والأداء



(سلامة، نبيل، المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، ١٩٩٩، ص ٢٠٠)

ويعتمد في هذا التحليل السلوكي على القياس الدوري كمفتاح المتغيرات المعرفة، وللوصول إلى نتائج هذا القياس استخدم (ليكرت) أسلوب الاستقصاء القائم على أسئلة تعكس عناصر ودقات علاقات التنظيم والقمة الشرطية لكل عنصر، فقد قسم الاستقصاء الذي أجراه إلى أربعة أقسام يتضمن كل قسم منها خمسة عناصر، وقد أجري الدراسة على أربعة أنظمة إدارية مختلفة وتوصل إلى نفس النتيجة في إمكانية القياس حيث النظام المركزي البحث والنظام اللامركزي والنظام الذي يجمع المركزية واللامركزية والنظام الذي يقوم على الأسس العلمية في الإدارة .

وقد أضاف ليكرت أنه بعد إجراء هذا القياس السلوكي في التنظيم والوصول إلى نسب المتغيرات كما سبق يمكن قياس قيمة التغيير في القدرة الإنتاجية للتنظيم البشري بوحدة النقد، وذلك عن طريق التبؤ بمكاسب المنظمة المستقبلية، واعتماداً على الأهمية النسبية للمتغيرات النهاائية التي عادة ما تمثل الأرباح، ثم برسملة هذه النتائج وإيجاد قيمتها الحالية الصافية يمكن الحصول على التغييرات النقدية التي حدثت في الأصول البشرية.

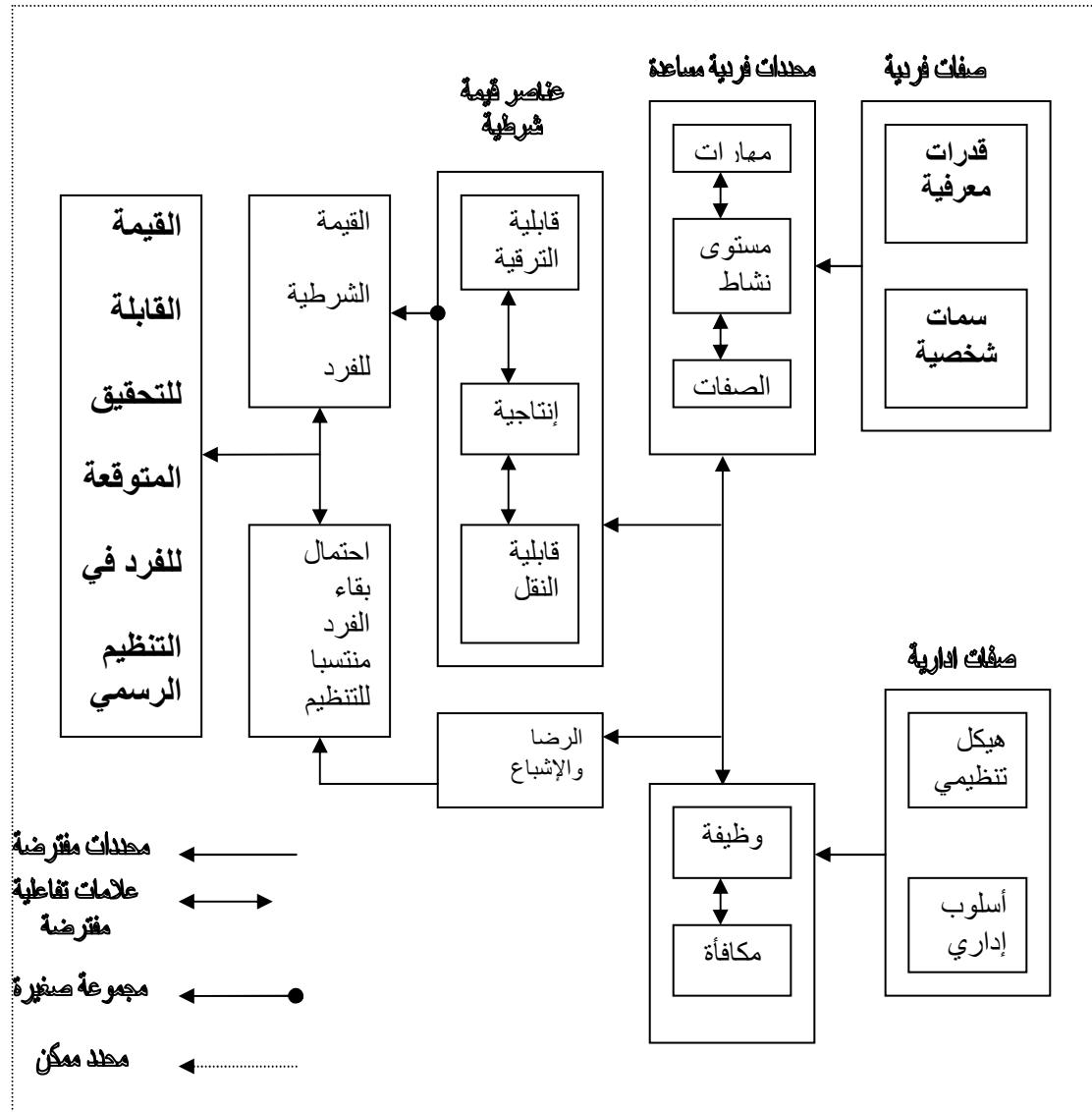
٤/٤ نموذج محددات قيمة الفرد لفلامهولتز :

Flamholtz's Determinants of an Individual's Value to a Formal Organization Model

لقد حاول فلامهولتز على المستويين النظري والمفهومي، أن يعين التغيرات الأساسية التي تحدد قيمة فرد لمنظمة ما والعلاقات بين هذا التغيرات، ويعتبر أن تلك هي المحددات التي يمكن وضعها بصورة نقدية أو غير نقدية، ولقد طور فلامهولتز نموذجاً يعتمد إلى حد ما على النموذج السابق (نموذج تقويم المكافآت المستقلة) وعلى اختبار حقلي مع شركة دولية رئيسة للمحاسبين القانونيين (Falmholtz, 1972, p.257).

وهذا النموذج مبين في الشكل رقم (٤-٦) .

شكل رقم (٤-٦)
نموذج معدل لمحددات قيمة الفرد



(Flamholtz, Eric, Assessing the Validity of a Theory of Human Resource Value, 1972, p.257)

يبين النموذج أن المقياس النهائي لما يساويه الفرد بالنسبة للمنظمة هو القيمة المتوقع تحقيقها Expected Realizable Value ويبين أيضاً أن القيمة المشروطة هي الخطوة قبل الأخيرة والذي يعد مقياساً ضمنياً هاماً وذلك لأنّه يتعارض مع المفهوم التقليدي لقيمة الفرد، والتي لا تميز بين بعدي القيمة، خصوصاً أن هناك اتجاه للتفكير في أن الفرد من ناحية قيمته المحتملة المشروطة للمنشأة بدلاً من قيمته المتوقعة والممكن تحقيقها.

وكذلك يبين النموذج أن قيمة الفرد ليست مجرد دالة للصفات الفردية وإنما هي نتيجة مجموعة من المتغيرات المترادفة الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية، وعلى ذلك فإن قيمة الفرد هي دالة ليس فقط لمهاراته ومستوى نشاطه، ولكن أيضاً دور الفرد في المنظمة.

ويرى مقترح هذا النموذج أنه يقيم كثيراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الموارد البشرية، وأيضاً في تحقيق الرقابة على الموارد البشرية للمنظمة والتقرير عنها، وأخيراً في تسهيل الوظائف الاجتماعية والرقابة عليها للمنظمات، فضلاً عما تقدم فهو يمهد الطريق للمحاسبين في قياس مثل هذه الأهداف السلوكية للمحاسبة عن الموارد البشرية .

ولكن ما يؤخذ عليه أنه عالج قيمة الفرد كظاهرة مستقلة، وعلى ذلك فهو لم يأخذ في اعتباره الاتجاهات الحركة للظاهرة التنظيمية - فعلى سبيل المثال قابلية الفرد للترقي لا يمكن تحديدها فقط بمهارات الفرد ومستوى نشاطه أو الخدمات المتوقعة منه ولكن أيضاً بقابلية الآخرين لهذا الترقي - فضلاً عن أنه لم يشرح قيمة مجتمع الأفراد في المنظمة بل ركز على قيمة الفرد الواحد، وبخلاف هذا وذلك لم يشر إلى طريقة القياس المتبعة في المتغيرات السلوكية التي قدمها وهل ستكون في صورة نسبية كما في حالة (ليكرت) أم كمية أم قيمة.

وبالرغم من هذا المعوقات فإن النموذج يمدنا بإطار أساسي لتحليل وفهم طبيعة ومحددات قيمة الفرد للمنظمة، وبالتالي فهو يساهم في إيجاد نظرية لنقيم موارد التنظيم البشرية، وتتفق المشكلة أمام المحاسبين في كيفية قياس العلاقات السلوكية للبشر بالتنظيم وكيفية التعبير عنها، وخاصة تمثل متغيراً دائم الحركة من فترة زمنية لأخرى ومن مكان لأخر، الأمر الذي حدا بالمحاسبين إلى إهمال قياس قيمة الموارد البشرية في القوائم المنشورة حتى قريب، الأمر الذي لا يمنع من استمرار بعض الباحثين في محاولة القياس السلوكي غير النقدي للموارد البشرية مثل محاولة (T.E. Gambling) عام ١٩٧٤ - باستخدام النظام الديناميكي لمحاسبة الموارد البشرية .

العرض الرياضي للنموذج: (فلامهولتز ، تعریب زايد ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥٨)

يمكن إعادة عرض النموذج في شكل معادلات جبرية كالتالي:

$$ERV = EVC \times P(R)$$

القيمة المتوقع تحقيقها = القيمة المشروطة المتوقعة × احتمالبقاء العضو

$$P(R) = -P(T)$$

احتمال بقاء العضو منتسبا = احتمال دوران العمل.

$$OCT = EVC - ERV$$

تكلفة الفرصة لدوران العمل = القيمة المتوقع تحقيقها \times احتمال بقاء العضو.

حيث:

EVR = القيمة المتوقع تحقيقها.

ECV = القيمة المشروطة المتوقعة.

P (R) = احتمال بقاء العضو منتسبا في المنظمة.

P (T) = احتمال دوران العمل.

OCT = تكلفة الفرصة لدوران العمل.

ومن خلال استخدام هذه المتغيرات يمكن للمتخصص في الموارد البشرية أن يقوم بتحليل التكلفة والعائد للرقابة على دوران العمل، كذلك فإن النموذج يعطي إطارا كميا يمكن أن يستخدم لتحليل التصرفات المختلفة المتعلقة بالموارد البشرية لتوضيح أثرها على قيمة الموارد البشرية.

ولاشك أن هذا الأسلوب السلوكى في القياس المحاسبي غير النقدي للموارد البشرية في المنظمة له دلالاته العديدة، وخاصة أن العلاقات السلوكية لها أهميتها في تحديد قيمة الموارد البشرية التي لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، الأمر الذي أبعد المحاسبين عن قياسها لفترة طويلة، ولكن من ناحية أخرى لا يمكن الجزم بأن القياس النسبي للمتغيرات السلوكية بصفة دائمة أمر ميسور أو سهل، حقيقة أنه هناك أسلوب الاستقصاء الآن – يساعد في ذلك وخاصة في ظل وجود استخدامات الحسابات الالكترونية، إلا انه يمكن القول بأن هل نفقات هذا الأجراء والجهود المبذول فيه تعادل الفائدة المرجوة منه وخاصة أنه أسلوب إداري يتبع المحاسبة الإدارية، ولن تظهر نتائجه في القوائم المالية المنشورة التي تهم القرار ؟ – ولكنه على أي حال أسلوب قياس واتجاه محاسبي سلوكى لا يمكن تجاهله أو رفضه لمجرد الرفض، فهو له مزايا التي قد تفيد كثيرا كما سبق وأوضحنا .

وأخيرا فإن المعالجات الواردة بالأدب المحاسبي ترتكز على افتراض ضمني وهو أن رقم واحدا - التكلفة أو القيمة - Cost or Value - يمكن أن يكون نافعا لكل الأغراض، ويوجد هذا الاعتقاد في أغلب الأبحاث التي تعالج مشاكل قياس الأصول البشرية، حيث تناقض مزايا ومضار كل طريقة كما لو كانت طرق القياس هذه بديل شاملة وأن أحدهما لابد أن يمثل الأفضل . (نمر، ١٩٨٢، ص ٧١)

ولكن ينبغي التفرقة في هذا المجال بين محاسبة الموارد البشرية للتقارير الخارجية External Reports ، ومحاسبة الموارد البشرية للتقارير الداخلية Internal Reports ، حتى يمكن التعرف على طرق القياس الملائمة في كل حالة.

بالنسبة للتقارير الخارجية فإن الهدف هو قياس الأداء Performance Measurement ومسئوليية المحاسب تكون محدودة فقط في المحاسبة عن ما حدث، وليس ما هو متوقع ، ومهمة مستخدمي القوائم المالية هي تعليم النتائج على العمليات في المستقبل اعتمادا على الموقف المالي المعلن للشركة ونتائج عملياتها، وبناء على ذلك إذا توافرت الشروط الازمة لمعالجة الأنفاق المرتبط بالعاملين كأصل من الأصول في المركز المالي يمكن اعتبار التكلفة التاريخية أساس مناسب لذلك.

أما فيما يتعلق بالتقارير الداخلية والتي تركز على عملية اتخاذ القرارات Making Decisions بناء على التوقعات عن العملية في المستقبل ، فإن البيانات التاريخية تكون مفيدة ويتبع في هذه الحالية مراعاة ما يلي:

١- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين القرارات المراد اتخاذها وطرق القياس، حيث لا يمكن اتخاذ أي قرار داخلي دون قياس مناسب للعوامل المتضمنة في القرار إذا ما أريد للقرار أن يكون اقتصاديا.

٢- طرق القياس الملائمة لنوع معين من القرارات قد لا تكون كذلك بالنسبة لقرارات أخرى، فطريقة قياس تكلفة الاستغناء عن أحد العاملين تعتبر قياسا مفيدة عند اتخاذ قرار الاستغناء، ومع ذلك فهذه التكلفة ليس بينها وبين القرارات الخاصة بالتعيين أو النقل أو التدريب أية علاقة، ومعنى ذلك أنه بدون معرفة القرار المراد اتخاذه فإن أي محاولة للقياس لا تكون لها دلالة وستكون غير مرتبطة بالموضوع، أي أن أسلوب القياس المقترن لا يمكن أن يكون منفصلا عن الهدف من القرار والعوامل المؤثرة فيه.

الفصل الخامس

الدراسة التطبیقیة والتحليل الإحصائی

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعيتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها في تقيين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدت في تحليل الدراسة واختبار الفرضيات.

٥/١ منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول إحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويفعلها، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية "دراسة تطبيقية على كبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة، وسوف تعتمد الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

١-البيانات الأولية.

تم البحث في الجانب الميداني التطبيقي بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج Statistical Package for Social Science (SPSS) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلائل ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

٢-البيانات الثانوية.

تمت مراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة وكذلك مراجع أخرى وجد الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وقدد الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلكأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدد في مجال الدراسة .

٥/٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئات متizzie القرارات (أعضاء مجلس الإدارة، المدراء الإداريون، المدراء الماليون، رؤساء أقسام المحاسبة، الموظفون) في كبرى الشركات المساهمة

الخصوصية العاملة في قطاع غزة البالغ عددها ١٨٢ شركة ، (دليل الغرفة التجارية لمحافظات قطاع غزة ٢٠٠٧)، وتم اختيار عينة من الشركات التي تستخدم (١٠) مستخدمين فأكثر وبلغ رأس المالها مائة ألف دولار فأكثر حيث بلغ عددها ١٠٠ شركة، أي ما يمثل أكثر من ٥٥% من مجتمع الدراسة، بحيث تتوزع عينة الدراسة على مختلف قطاعات الأعمال الخدمية والصناعية والتجارية والإنسانية والتكنولوجية.

وقد تم توزيع ١٢٥ استبانة على أفراد عينة الدراسة، وتم استرداد ١٠٨ استبانة (٨٦,٤%)، وبعد تفحص الاستبيانات لم تستبعد أي منها نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة ١٠٨ استبانة.

٥/٣ خصائص عينة الدراسة

٥/٣/١ معلومات تتعلق بالشركة

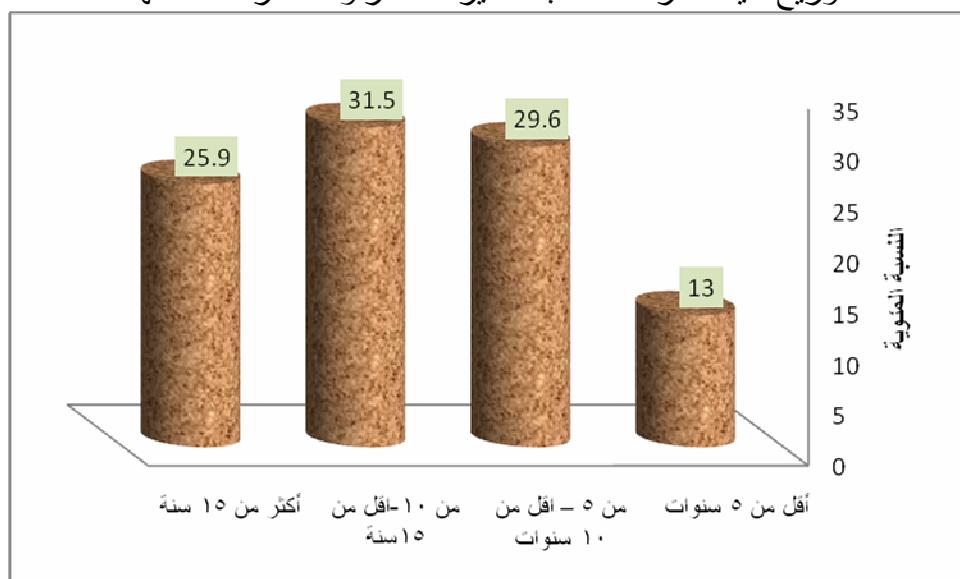
١. مدة مزاولة الشركة نشاطها

يبين جدول رقم (٥-١) أن ١٣,٠٪ من الشركات مدة مزاولتها لنشاطاتها أقل من ٥ سنوات، و ٢٩,٦٪ من الشركات مدة مزاولتها لنشاطاتها تتراوح بين ٥-١٠ من ١٠ سنوات، و ٣١,٥٪ من الشركات مدة مزاولتها لنشاطاتها يتراوح بين ١٠-١٥ سنة، و ٢٥,٩٪ من الشركات مدة مزاولتها لنشاطاتها يبلغ أكثر من ١٥ سنة.

جدول رقم (٥-١)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة مزاولة الشركة نشاطها

مدة مزاولة الشركة نشاطها	النكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	١٤	١٣,٠
من ٥ - أقل من ١٠ سنوات	٣٢	٢٩,٦
من ١٠-أقل من ١٥ سنة	٣٤	٣١,٥
أكثر من ١٥ سنة	٢٨	٢٥,٩
المجموع	١٠٨	١٠٠,٠

شكل رقم (٥-١)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة مزاولة الشركة نشاطها



٢. إجمالي عدد العاملين في الشركة

يبين جدول رقم (٥-٢) أن ٦٦,٧٪ من الشركات يبلغ متوسط عدد العاملين فيها من ١٠ - ٢٥ عامل، و ٢٧,٨٪ من الشركات يتراوح متوسط عدد عمالها بين ٢٥ - ٤٠ عامل، و ٥,٦٪ من الشركات يبلغ متوسط عدد العمال في الشركات أكثر من ٤٠ عامل.

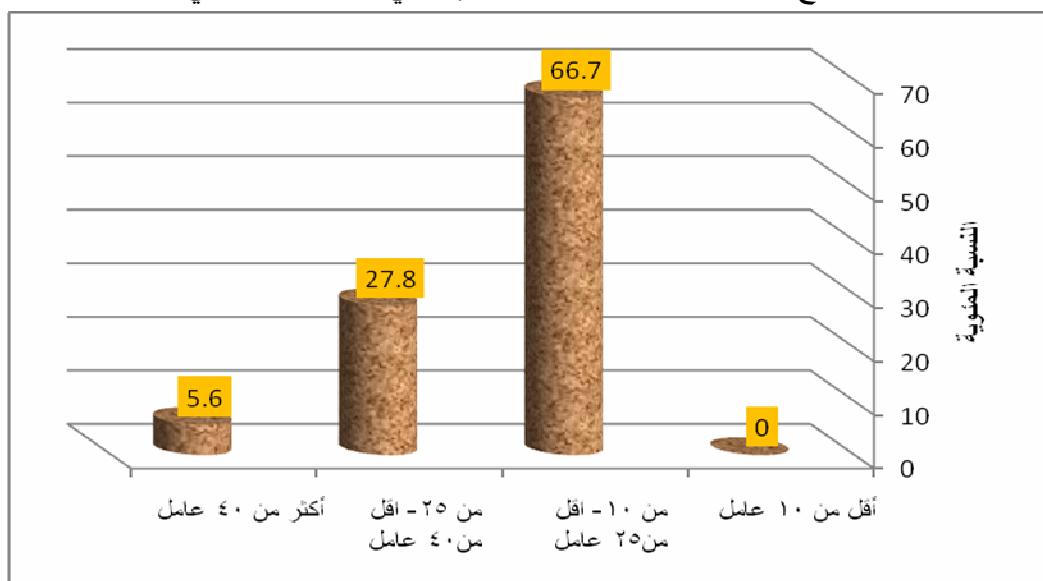
جدول رقم (٥-٢)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير إجمالي عدد العاملين في الشركة

إجمالي عدد العاملين في الشركة	النسبة المئوية	النكرار
من ١٠ - اقل من ٢٥ عامل	٦٦,٧	٧٢
من ٢٥ - اقل من ٤٠ عامل	٢٧,٨	٣٠
أكثر من ٤٠ عامل	٥,٦	٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٨

شكل رقم (٥-٢)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير إجمالي عدد العاملين في الشركة



٣. نوع نشاط الشركة

يبين جدول رقم (٥-٣) أن ١٩,٤٧٪ من الشركات نوع نشاط الشركة لديهم "تجاري" ، و ٢٠,٠١٪ من الشركات نوع نشاط الشركة لديهم "صناعي" ، و ١٥,٩٣٪ من الشركات نوع نشاط الشركة لديهم "خدماتية" ، و ٢٠,٣٥٪ من الشركات نوع نشاط الشركة لديهم "مقاولات" ، و ٢١,٢٤٪ من الشركات نوع نشاط الشركة لديهم "تكنولوجيا" ، ومن الملاحظ أن بعض الشركات ويبلغ عددها خمس شركات لها طبيعة نشاط مزدوج مثل (تجاري وصناعي)، لذا كان مجموع التكرار في الجدول رقم (٥-٣) هو ١١٣ بزيادة قدرها خمسة تكرارات.

جدول رقم (٥-٣)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع نشاط الشركة

نوع نشاط الشركة	النكرار	النسبة المئوية
تجاري	٢٢	١٩,٤٧
صناعي	٢٦	٢٣,٠١
خدماتي	١٨	١٥,٩٣
مقاولات	٢٣	٢٠,٣٥
تكنولوجيا	٢٤	٢١,٢٤
المجموع	١١٣	١٠٠,٠٠

شكل رقم (٥-٣)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع نشاط الشركة



٤. رأس مال الشركة

يبين جدول رقم (٤-٥) أن ٤٧,٢% من الشركات يتراوح رأس مالها من \$١٠٠٠٠٠- اقل من \$٥٠٠٠٠، و ٣٦,١% من الشركات يتراوح رأس مالها من \$٥٠٠٠٠- اقل من \$١٠٠٠٠٠، و ١٦,٧% من الشركات يتراوح رأس مالها مليون \$ فأكثر.

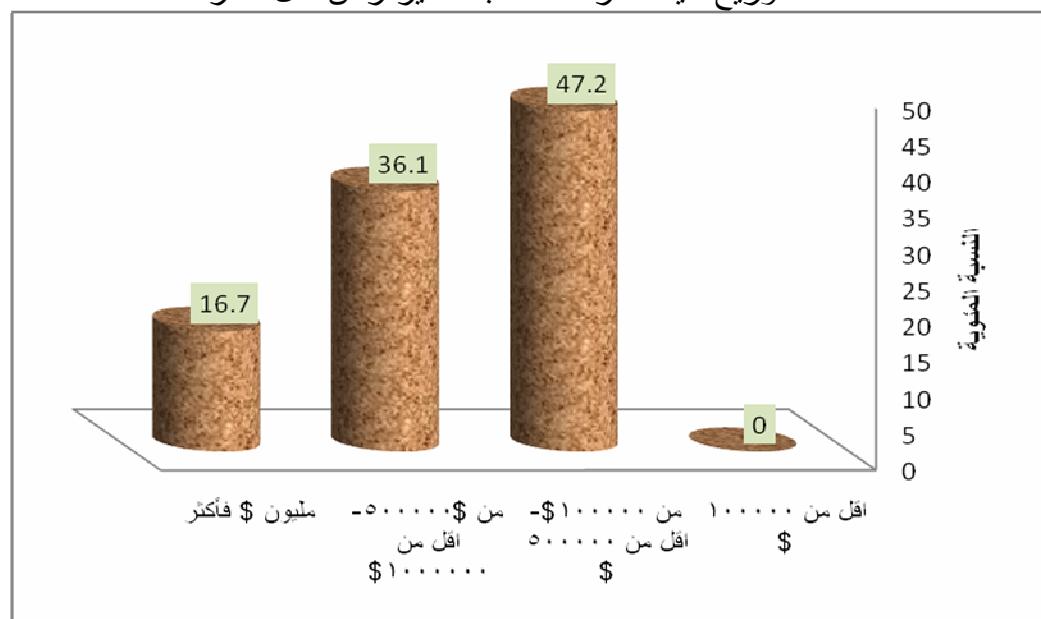
جدول رقم (٤-٥)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير رأس مال الشركة

نسبة المؤوية	التكرار	رأس مال الشركة
٤٧,٢	٥١	من \$١٠٠٠٠٠- اقل من \$٥٠٠٠٠
٣٦,١	٣٩	من \$٥٠٠٠٠- اقل من \$١٠٠٠٠٠
١٦,٧	١٨	مليون \$ فأكثر
١٠٠,٠	١٠٨	المجموع

شكل رقم (٤-٥)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير رأس مال الشركة



٥/٣ معلومات تتعلق بمتخذ القرارات الخاصة بالموارد البشرية.

٥. المؤهل العلمي

يبين جدول رقم (٥-٥) أن ١٩٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ثانوية عامة"، و ٦٧٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دبلوم"، و ٣٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس"، و ٢٪ من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دراسات عليا".

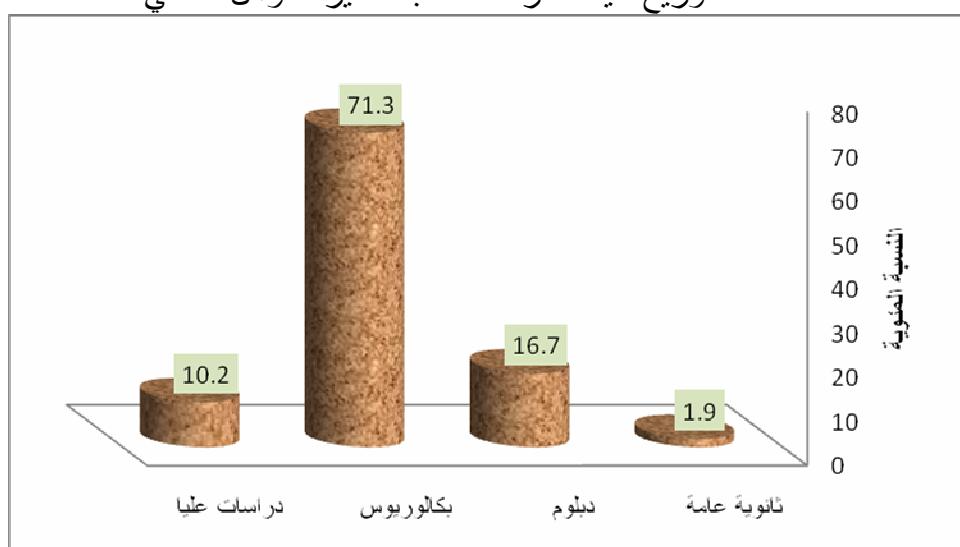
جدول رقم (٥-٥)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	نسبة المئوية	النكرار
دون ثانوية	٠	٠,٠
ثانوية عامة	٢	١,٩
دبلوم	١٨	٦,٧
بكالوريوس	٧٧	٧١,٣
دراسات عليا	١١	١٠,٢
المجموع	١٠٨	١٠٠,٠

شكل رقم (٥-٥)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



٦. التخصص العلمي

يبين جدول رقم (٥-٦) أن ٦٧,٦% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "تجارة" ، و ١١,١% ٦٧,٦% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "هندسة" ، و ١٣,٠% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "حاسوب" ، و ٨,٣% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "تخصصات أخرى".

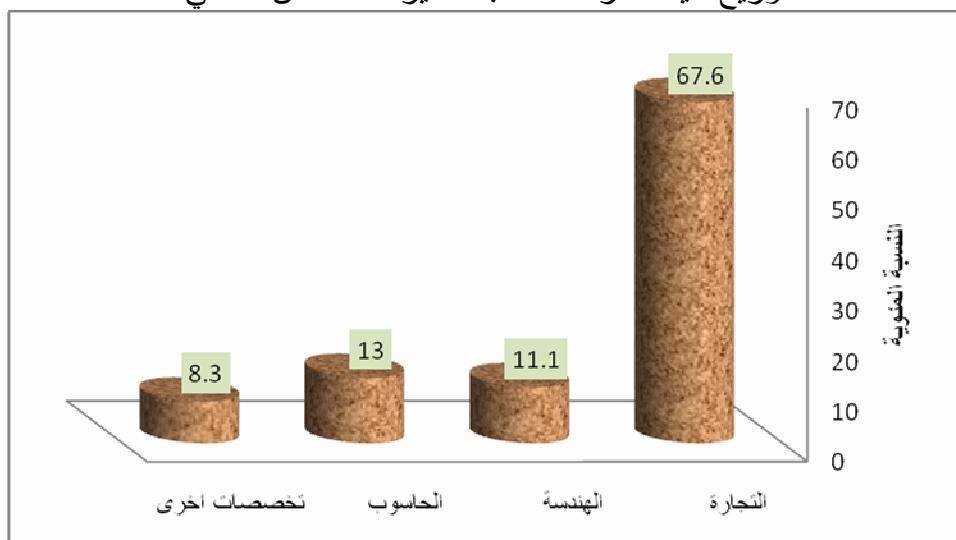
جدول رقم (٥-٦)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
٦٧,٦	٧٣	التجارة
١١,١	١٢	الهندسة
١٣,٠	١٤	الحاسوب
٨,٣	٩	تخصصات أخرى
١٠٠,٠	١٠٨	المجموع

شكل رقم (٥-٦)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي



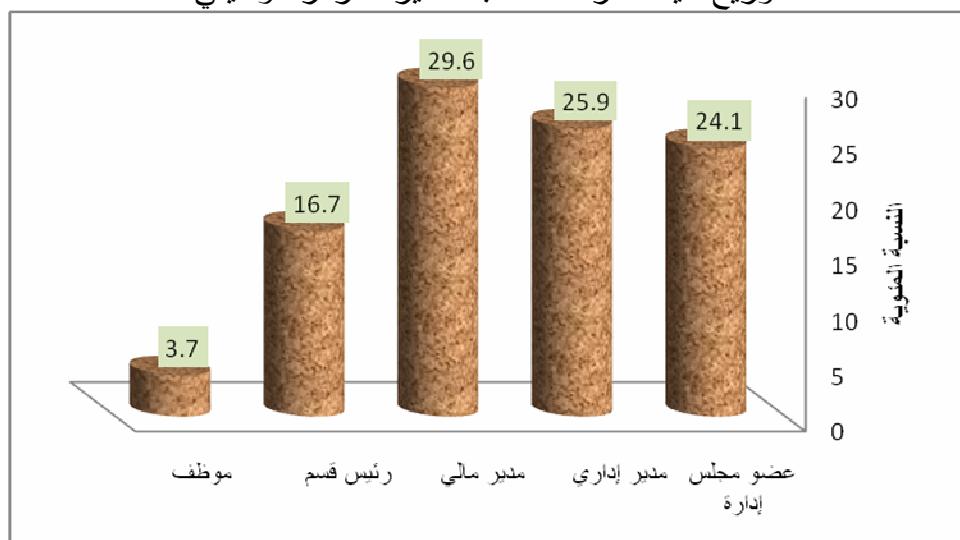
٧- المركز الوظيفي

يبين جدول رقم (٥-٧) أن ٢٤,١ % من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي " عضو مجلس إدارة" ، و ٢٥,٩ % من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي " مدير إداري" ، و ٢٩,٦ % من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي " مدير مالي" ، و ١٦,٧ % من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي " رئيس قسم" ، و ٣,٧ % من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي " وظائف أخرى".

جدول رقم (٥-٧)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	النكرار	المركز الوظيفي
٢٤,١	٢٦	عضو مجلس إدارة
٢٥,٩	٢٨	مدير إداري
٢٩,٦	٣٢	مدير مالي
١٦,٧	١٨	رئيس قسم
٣,٧	٤	موظف
١٠٠,٠	١٠٨	المجموع

شكل رقم (٥-٧)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي



٨. سنوات الخبرة

يبين جدول رقم (٥-٨) أن ١,٩ % من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم أقل من ٥ سنوات، و ٢٦,٩ % من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم بين ٥-١٠ من ١٠ سنوات، و ٤٠,٧ % من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم بين ١٠-١٥ من ١٥ سنة، و ٣٠,٦ % من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم أكثر من ١٥ سنة.

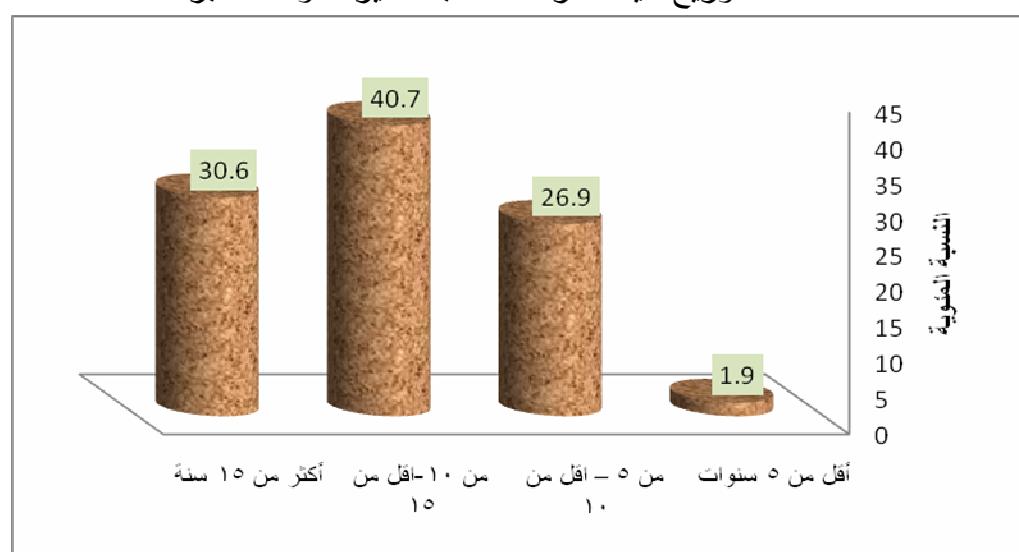
جدول رقم (٥-٨)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	النكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٢	١,٩
من ٥ - أقل من ١٠	٢٩	٢٦,٩
من ١٠-أقل من ١٥	٤٤	٤٠,٧
أكثر من ١٥ سنة	٣٣	٣٠,٦
المجموع	١٠٨	١٠٠,٠

شكل رقم (٥-٨)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة



٩. العمر

يبين جدول رقم (٥-٩) أن ١٣,٩ % من عينة الدراسة بلغ متوسط أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، و ٣٥,٢ % من عينة الدراسة تراوح متوسط أعمارهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة، و ٤٢,٦ % من عينة الدراسة تراوح متوسط أعمارهم من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة، و ٨,٣ % من عينة الدراسة بلغ متوسط أعمارهم ٥٠ سنة فأكثر.

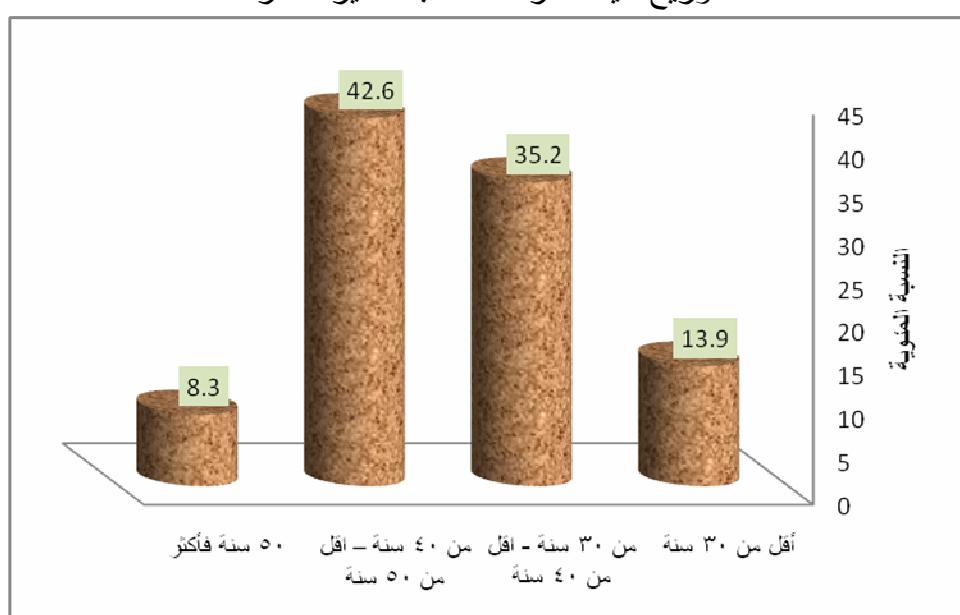
جدول رقم (٥-٩)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	النكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	١٥	١٣,٩
من ٣٠ سنة - أقل من ٤٠ سنة	٣٨	٣٥,٢
من ٤٠ سنة - أقل من ٥٠ سنة	٤٦	٤٢,٦
٥٠ سنة فأكثر	٩	٨,٣
المجموع	١٠٨	١٠٠,٠

شكل رقم (٥-٩)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر



٤/٥ أداة الدراسة

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- ١- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- ٢- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- ٣- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- ٤- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- ٥- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- ٦- توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين، كما يلي:

الجزء الأول: ويتناول البيانات الشخصية المتعلقة بالمحوثين والمعلومات المتعلقة بالشركات ويبلغ عددها ٩ فقرات.

الجزء الثاني: وقد اشتمل على خمسة مجالات هي:

- **المحور الأول:** يناقش مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية، ويشتمل هذا المحور على (٩) فقرات.
- **المحور الثاني:** يناقش مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية، ويشتمل هذا المحور على (٩) فقرات.
- **المحور الثالث:** يناقش مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية، ويشتمل هذا المحور على (٨) فقرات.
- **المحور الرابع:** يناقش مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول، ويشتمل هذا المحور على (٧) فقرات.
- **المحور الخامس:** يناقش تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية، ويشتمل هذا المحور على (١٠) فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقاييس ليكارت الخمسية كما يلي:

الدرجة	٥ أوافق بدرجة كبيرة جدا	٤ أوافق بدرجة كبيرة	٣ محايد	٢ لا أوافق بدرجة كبيرة	١ لا أوافق بدرجة كبيرة جدا	التصنيف
٥	٤	٣	٢	١	٥	الدرجة

٥/٥ صدق وثبات الاستبانة

تم القيام بإجراءات تقنيين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدقها وثباتها كالتالي:

صدق فقرات الاستبانة : تم التأكيد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

٥/٥ صدق الاستبانة

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (٨) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترنهاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وبذلك خرج الاستبيان في صورته شبه النهائية ليتم تطبيقه على العينة الاستطلاعية.

٥/٦ صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على العينة الاستطلاعية البالغة ٢٥ مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابع له.

١ - قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

(مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية)

جدول رقم (٥-١٠) يبيّن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبيّن أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠٠٥)، وكذلك قيمة χ^2 المحسوبة أكبر من قيمة χ^2 الجدولية عند مستوى دلالة ٠،٠٥ ودرجة حرية ٢٣ والتي تساوي ٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٥-١٠)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية) والدرجة الكلية لفقراته

مستوى المعنوية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.002	0.591	يعد مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية من المفاهيم الحديثة وغير المعروفة بشكل جيد لدى الشركة.	١
0.041	0.412	يوجد رغبة لدى إدارة الشركة بالتعرف على أهمية محاسبة الموارد البشرية.	٢
0.002	0.583	يمثل العاملون في الشركة عنصراً مهماً في أداء أنشطتها وأعمالها.	٣
0.014	0.485	تنتظر الشركة إلى موظفيها على أنهم من الموارد الاقتصادية القيمة.	٤
0.005	0.546	تقوم الشركة بمكافأة الأفراد وتعويضهم بحسب أهميتهم بالنسبة للشركة ومستوى إبداعهم.	٥
0.004	0.549	تنقبل الشركة تحمل تكاليف إضافية في سبيل استقطاب وتدريب وتأهيل موظفيها ورفع مستواهم باعتبارهم موارد اقتصادية لهم قيمة عالية.	٦
0.003	0.570	يوجد اهتمام بالبيانات والمعلومات ذات العلاقة بنفقات ومصاريف الموارد البشرية.	٧
0.017	0.474	تشجع الشركة موظفيها على تطوير وتنمية قدراتهم بإشرافهم في دورات تدريبية وبرامج تأهيل.	٨
0.021	0.458	التطورات التكنولوجية والتقنية وانعكاساتها على الشركة تساهم في زيادة الاهتمام بالموارد البشرية.	٩

قيمة ٢ الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٢٣ تساوي ٠,٣٩٦

٢ - قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية)

جدول رقم (٥-١١) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وكذلك قيمة ٢ المحسوبة أكبر من قيمة ٢ الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٢٣ والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٥-١١)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي
للموارد البشرية) والدرجة الكلية لفقراته

مستوى المعنوية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.001	0.614	تهتم الشركة بالبيانات الخاصة بالموظفين بصفتهم موارد ذات قيمة.	١
0.000	0.779	تعمل الشركة على توثيق وتسجيل بيانات الموارد البشرية.	٢
0.000	0.836	تتبع الشركة طرق وإجراءات محددة لمعالجة بيانات الموارد البشرية.	٣
0.000	0.872	تقوم الشركة بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات الموارد البشرية.	٤
0.000	0.816	يتوفر لدى الشركة نظام معلومات للمحاسبة عن الموارد البشرية لتوفير البيانات اللازمة.	٥
0.000	0.754	تقوم الشركة بإجراء القياس المحاسبي للموارد البشرية بهدف تحقيق الاستخدام الفعال للموارد البشرية المتاحة.	٦
0.000	0.793	تهتم الشركة بقياس وتقييم أثر التدريب على أداء الموظفين.	٧
0.004	0.549	تسعى الشركة إلى قياس الموارد البشرية بغرض الوقوف على تحديد العائد والتكلفة للموارد البشرية بدقة.	٨
0.000	0.845	لا تواجه الشركة صعوبات في عملية قياس بيانات الموارد البشرية.	٩

قيمة ٢ الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٢٣ تساوي ٠,٣٩٦

٣- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث (مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية)

جدول رقم (٥-١٢) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وكذلك قيمة ٢ المحسوبة أكبر من قيمة ٢ الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٢٣ والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعه لقياسه.

جدول رقم (٥-١٢)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
١	تحقق الشركة بعض من المزايا والمنافع نتيجة الإفصاح عن تكاليف الموارد البشرية في القوائم المالية.	0.535	0.006
٢	الإفصاح عن القيمة الاقتصادية للموارد البشرية في القوائم المالية يحقق مزايا وفوائد على الشركة.	0.412	0.041
٣	يعكس الإفصاح عن الموارد البشرية المزيد من الموضوعية والمصداقية للقوائم المالية.	0.660	0.000
٤	يعكس الإفصاح عن الموارد البشرية المزيد من الثقة للقوائم المالية والملائمة.	0.632	0.001
٥	الإفصاح عن الموارد البشرية يدعم موقف الشركة التنافسي في السوق.	0.514	0.009
٦	يساعد الإفصاح عن تكاليف الموارد البشرية في تقدير قيمة الشركة الكلية.	0.470	0.018
٧	الإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية يساعد في الحكم على مدى قدرة الإدارة على استغلال مواردها البشرية بالشكل الأمثل.	0.450	0.024
٨	تؤيد الشركة مبدأ الإفصاح عن معلومات الموارد البشرية في القوائم المالية.	0.520	0.008

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٢٣ تساوي ٠,٣٩٦

٤- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع (مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول)

جدول رقم (٥-١٣) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وكذلك قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٢٣ والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٥-١٣)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول) والدرجة الكلية لفقراته

مستوى المعنوية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.814	يوجد اهتمام من قبل الشركة لمعرفة وتحديد قيمة استثماراتها في الموارد البشرية	١
0.000	0.832	تنظر الشركة إلى مواردها البشرية بمثابة أصل من أصولها.	٢
0.000	0.815	تقوم الشركة بالتفرقة بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية للموارد البشرية.	٣
0.000	0.774	تنفق الشركة مصاريف لها منافع مستقبلية يمتد أثرها إلى دورات محاسبية مقبلة.	٤
0.006	0.535	ترى الشركة ضرورة توزيع نفقات الموارد البشرية الاستثمارية على السنوات المستفيدة.	٥
0.000	0.869	الشركة على استعداد لتحمل نفقات إضافية في سبيل رفع القيمة الاقتصادية للموظف.	٦
0.000	0.728	هناك صعوبات تواجه الشركة في اعتبار تكاليف الموارد البشرية أصل من الأصول.	٧

قيمة ٢ الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٢٣ تساوي ٠,٣٩٦

٥- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس

(تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية)

جدول رقم (٥-١٤) يبيّن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية) والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبيّن أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وكذلك قيمة ٢ المحسوبة أكبر من قيمة ٢ الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٢٣ والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٤-١٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية) والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
١	تساعد بيانات الموارد البشرية في دعم قرارات التوظيف والتعيين.	0.540	0.005
٢	تأخذ الشركة بعين الاعتبار بيانات الموارد البشرية عند اتخاذ قرار الاستغناء والإخلال.	0.540	0.005
٣	تمثل بيانات الموارد البشرية الأساس في قرار استقطاب الأفراد المدربين والمؤهلين.	0.675	0.000
٤	تقام محاسبة الموارد البشرية الأساسية المنطقي والمعقول لاقتراح نظام العلاوات والمكافآت.	0.613	0.001
٥	تساهم معلومات الموارد البشرية في رسم وتحطيط سياسات الأجور والرواتب.	0.625	0.001
٦	تساعد بيانات الموارد البشرية في وضع تقديرات للاحتجاجات المستقبلية ومعرفة حجم الاستثمارات اللازمة من الموارد البشرية.	0.591	0.002
٧	وجود معلومات عن الموارد البشرية يوفر إمكانية تحديد أفضل الفرص والبدائل الخاصة بالموارد البشرية مما يقلل التكلفة.	0.410	0.042
٨	يتم استخدام بيانات الموارد البشرية في تقييم أداء الأقسام والفرع في الشركة.	0.409	0.042
٩	تساعد محاسبة الموارد البشرية في الرقابة على نفقات الأفراد، وتقييمها بالنسبة لخدمات الأفراد وبرامج التدريب المرتبطة بها.	0.515	0.008
١٠	تساهم محاسبة الموارد البشرية في تقدير التكاليف الحقيقية للأعمال مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الملائمة.	0.425	0.034

قيمة α الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٣ تساوي ٠.٣٩٦

٣/٥ الصدق البائي لمجالات الاستبانة

يبين جدول رقم (٤-١٥) مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن محتوى كل مجال من مجالات الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

جدول رقم (٥-١٥)
الصدق البنائي لمجالات الدراسة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	عنوان المحور	المحور
0.000	0.707	مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	الأول
0.000	0.960	مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	الثاني
0.019	0.467	مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	الثالث
0.000	0.825	مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	الرابع
0.000	0.829	تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	الخامس

قيمة α الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٢٧ تساوي ٠,٣٦٧

٤/٥ ثبات الاستبانه :Reliability

تم إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطرقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١- طريقة التجزئة النصفية :Split-Half Coefficient

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور من محاور الاستبانة، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2r}{r+1} \quad \text{حيث } r \text{ معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (٥-١٦) أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبانه.}$$

جدول رقم (٥-١٦)
معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى المعنوية
الأول	مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	0.7519	0.8584	0.000
الثاني	مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	0.6959	0.8207	0.000
الثالث	مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	0.7118	0.8316	0.000
الرابع	مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	0.7395	0.8503	0.000
الخامس	تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	0.7862	0.8803	0.000
	جميع الفقرات	0.7460	0.8545	0.000

قيمة α الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٧ تساوي ٠.٣٦٧

٢ - طريقة ألفا كرونباخ :Cronbach's Alpha

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (٥-١٧) أن معاملات الثبات مرتفعة لمحاور الاستبانة.

جدول رقم (٥-١٧)
معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
الأول	مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	9	0.8755
الثاني	مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	9	0.8349
الثالث	مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	8	0.8765
الرابع	مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	7	0.8994
الخامس	تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	10	0.9346
	جميع الفقرات	43	0.8979

٥/٥ اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1-Sample K-S)

تم إجراء اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشرط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

ويوضح الجدول رقم (٥-١٨) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من $0.05 < sig$ وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (٥-١٨)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	9	1.299	0.068
الثاني	مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	9	0.852	0.463
الثالث	مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	8	1.206	0.109
الرابع	مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	7	1.127	0.158
الخامس	تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	10	0.704	0.704
	جميع الفقرات	43	0.641	0.805

٦/٥ تحليل واختبار فقرات وفرضيات الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 (أو مستوى المعنوية اقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي اكبر من ٦٠ %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.98 (أو مستوى المعنوية اقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي اقل من ٦٠ %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محابدة إذا كان مستوى المعنوية لها اكبر من ٠.٠٥.

٦/٦ اختبار الفرضية الأولى

لا يوجد إدراك لدى متذخلي القرارات في الشركات المساهمة في قطاع غزة لأهمية المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تحليل فقرات المحور الأول

(مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٩-٥) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية) مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " يعد مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية من المفاهيم الحديثة وغير المعروفة بشكل جيد لدى الشركة " ٦٥.١٩ %.

٢- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " يوجد رغبة لدى إدارة الشركة بالتعرف على أهمية محاسبة الموارد البشرية " ٧٩.٤٤ %.

٣- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " يمثل العاملون في الشركة عنصراً مهماً في أداء أنشطتها وأعمالها " ٨٠.١٩ %.

٤- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تتظر الشركة إلى موظفيها على أنهم من الموارد الاقتصادية القيمة " ٧١.٣٠ %.

٥- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تقوم الشركة بمكافأة الأفراد وتعويضهم بحسب أهميتهم بالنسبة للشركة ومستوى إيداعهم " ٦٩.٦٣ %.

٦- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تتقبل الشركة تحمل تكاليف إضافية في سبيل استقطاب وتدريب موظفيها ورفع مستواهم باعتبارهم موارد اقتصادية قيمة " ٦٢.٢٢ %.

- ٧- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة "يوجد اهتمام بالبيانات والمعلومات ذات العلاقة بنفقات ومصاريف الموارد البشرية " .%65.74
- ٨- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تشجع الشركة موظفيها على تطوير وتنمية قدراتهم بإشراكهم في دورات تدريبية وبرامج تأهيل " .%68.33
- ٩- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " التطورات التكنولوجية والتقنية وانعكاساتها على الشركة تساهم في زيادة الاهتمام بالموارد البشرية " 83.15 % .

وبصفة عامة يتبيّن أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية) تساوي ٣,٥٨ ، و الوزن النسبي يساوي ١٢,٩١٤ % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠ % " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٢,٩١٤ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ ، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ و هي أقل من ٠,٠٥ وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مما يدل على أنه يوجد إدراك لدى متذدي القرارات في الشركات المساهمة في قطاع غزة لأهمية المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (٥-١٩)

تحليل فقرات المحور الأول (مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية)

مستوى الدلالة	قيمة t	وزن نسبي	الحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.045	2.029	65.19	1.328	3.26	يعد مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية من المفاهيم الحديثة وغير المعروفة بشكل جيد لدى الشركة.	١
0.000	11.210	79.44	0.901	3.97	يوجد رغبة لدى إدارة الشركة بالتعرف على أهمية محاسبة الموارد البشرية.	٢
0.000	11.768	80.19	0.891	4.01	يمثل العاملون في الشركة عنصراً مهماً في أداء أنشطتها وأعمالها.	٣
0.000	5.723	71.30	1.026	3.56	تتظر الشركة إلى موظفيها على أنهم من الموارد الاقتصادية القيمة.	٤
0.000	4.870	69.63	1.027	3.48	تقوم الشركة بمكافأة الأفراد وتعويضهم بحسب أهميتهم بالنسبة للشركة ومستوى إبداعهم.	٥
0.267	1.115	62.22	1.035	3.11	تنقبل الشركة تحمل تكاليف إضافية في سبيل استقطاب وتدريب وتأهيل موظفيها ورفع مستواهم باعتبارهم موارد اقتصادية لهم قيمة عالية.	٦
0.007	2.726	65.74	1.094	3.29	يوجد اهتمام بالبيانات والمعلومات ذات العلاقة بنفقات ومصاريف الموارد البشرية.	٧
0.000	4.018	68.33	1.078	3.42	تشجع الشركة موظفيها على تطوير وتنمية قدراتهم بإشرافهم في دورات تدريبية وبرامج تأهيل.	٨
0.000	13.391	83.15	0.898	4.16	التطورات التكنولوجية والتقنية وانعكاساتها على الشركة تساهم في زيادة الاهتمام بالموارد البشرية.	٩
0.000	12.914	71.69	0.470	3.58	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "١٠٧" ومستوى دلالة ٠٠٥، تساوي ١.٩٨

٥/٦/٢ اختبار الفرضية الثانية

لا تحظى عملية قياس الموارد البشرية باهتمام متذبذبي القرارات في الشركات المساهمة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تحليل فقرات المحور الثاني

(مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والناتج مبينة في جدول رقم (٥-٢٠) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية) مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- ١- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تهتم الشركة بالبيانات الخاصة بالموظفين بصفتهم موارد ذات قيمة " .%66.67
- ٢- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تعمل الشركة على توثيق وتسجيل بيانات الموارد البشرية " .%58.52
- ٣-الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تتبع الشركة طرق وإجراءات محددة لمعالجة بيانات الموارد البشرية " .%44.81
- ٤- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تقوم الشركة بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات الموارد البشرية " .%46.30
- ٥-الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " يتتوفر لدى الشركة نظام معلومات للمحاسبة عن الموارد البشرية لتوفير البيانات اللازمة " .%57.96
- ٦- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تقوم الشركة بإجراء القياس المحاسبي للموارد البشرية بهدف تحقيق الاستخدام الفعال للموارد البشرية المتاحة " .%71.30
- ٧-الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تهتم الشركة بقياس وتقييم أثر التدريب على أداء الموظفين " .%48.04
- ٨- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تسعى الشركة إلى قياس الموارد البشرية بغرض الوقوف على تحديد العائد والتكلفة للموارد البشرية بدقة " .%66.67
- ٩-الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " لا تواجه الشركة صعوبات في عملية قياس بيانات الموارد البشرية " .%44.81

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية) تساوي ٢,٨١، والوزن النسبي يساوي ٥٦,١٥ % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " ٦٠ % " وقيمة t المحسوبة -٢,٨٦٥ وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٨، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٥ وهي أقل من ٠,٠٥ وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية مما يدل على أن عملية قياس الموارد البشرية لا تحظى باهتمام متخذي القرارات في الشركات المساهمة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (٢٠-٥)

تحليل فرات المورث الثاني (مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية)

مستوى الدالة	قيمة t	الوزن النسبي	المترافق المعياري	المتوسط المحاسبي	الفقرة	مسلسل
0.001	3.480	66.67	0.995	3.33	تهتم الشركة بالبيانات الخاصة بالموظفين بصفتهم موارد ذات قيمة.	١
0.513	-0.656	58.52	1.174	2.93	تعمل الشركة على توثيق وتسجيل بيانات الموارد البشرية.	٢
0.000	-7.166	44.81	1.101	2.24	تتبع الشركة طرق وإجراءات محددة لمعالجة بيانات الموارد البشرية.	٣
0.000	-6.920	46.30	1.029	2.31	تقوم الشركة بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات الموارد البشرية.	٤
0.276	-1.096	57.96	0.966	2.90	يتوفر لدى الشركة نظام معلومات المحاسبة عن الموارد البشرية لتوفير البيانات اللازمة.	٥
0.000	6.311	71.30	0.930	3.56	تقوم الشركة بإجراء القياس المحاسبي للموارد البشرية بهدف تحقيق الاستخدام الفعال للموارد البشرية المتاحة.	٦
0.000	-5.681	48.04	1.089	2.40	تهتم الشركة بقياس وتقييم أثر التدريب على أداء الموظفين.	٧
0.001	3.299	66.67	1.050	3.33	تسعى الشركة إلى قياس الموارد البشرية بغرض الوقوف على تحديد العائد والتكلفة للموارد البشرية بدقة.	٨
0.000	-8.092	44.81	0.975	2.24	لا تواجه الشركة صعوبات في عملية قياس بيانات الموارد البشرية.	٩
0.005	-2.865	56.15	0.697	2.81	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "١٠٧" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ١.٩٨

٥/٦ اختبار الفرضية الثالثة

لا تولي الإدارة في الشركات المساهمة في قطاع غزة أهمية لعملية الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تحليل فقرات المحور الثالث: (مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (٢١-٥) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- ١- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة "تحقق الشركة بعض من المزايا والمنافع نتيجة الإفصاح عن تكاليف الموارد البشرية في القوائم المالية" ٧٠.٥٠%.
- ٢- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة "الإفصاح عن القيمة الاقتصادية للموارد البشرية في القوائم المالية يحقق مزايا وفوائد على الشركة" ٦١.٨٥%.
- ٣- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة "يعكس الإفصاح عن الموارد البشرية المزيد من الموضوعية والمصداقية للقوائم المالية" ٧٨.١٥%.
- ٤- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة "يعكس الإفصاح عن الموارد البشرية المزيد من الثقة للقوائم المالية والملائمة" ٧٢.٠٤%.
- ٥- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة "الإفصاح عن الموارد البشرية يدعم موقف الشركة التنافسي في السوق" ٧٨.٣٣%.
- ٦- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة "يساعد الإفصاح عن تكاليف الموارد البشرية في تقدير قيمة الشركة الكلية" ٤٧.٥٩%.
- ٧- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة "الإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية يساعد في الحكم على مدى قدرة الإدارة على استغلال مواردها البشرية بالشكل الأمثل" ٨٠.١٩%.
- ٨- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة "تؤيد الشركة مبدأ الإفصاح عن معلومات الموارد البشرية في القوائم المالية" ٨٠.٣٧%.

وبصفة عامة يتبيّن أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية) تساوي ٣,٥٥ ، والوزن النسبي يساوي ٧١,٠٦ % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠ % " وقيمة t المحسوبة ١٠,٠٥٢ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ ، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مما يدل على أن الإدارة في الشركات المساهمة في قطاع غزة تولي أهمية لعملية الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (٢١-٥)

تحليل فقرات المحور الثالث (مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية)

مستوى الدلالة	قيمة t	الموزن النسبي	النحاف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	4.807	70.00	1.081	3.50	تحقق الشركة بعض من المزايا والمنافع نتيجة الإفصاح عن تكاليف الموارد البشرية في القوائم المالية.	١
0.414	0.821	61.85	1.172	3.09	الإفصاح عن القيمة الاقتصادية للموارد البشرية في القوائم المالية يحقق مزايا وفوائد على الشركة.	٢
0.000	12.482	78.15	0.756	3.91	يعكس الإفصاح عن الموارد البشرية المزيد من الموضوعية والمصداقية للقوائم المالية.	٣
0.000	6.981	72.04	0.896	3.60	يعكس الإفصاح عن الموارد البشرية المزيد من الثقة للقوائم المالية والملائمة.	٤
0.000	8.505	78.33	1.120	3.92	الإفصاح عن الموارد البشرية يدعم موقف الشركة التنافسي في السوق.	٥
0.000	-6.495	47.59	0.993	2.38	يساعد الإفصاح عن تكاليف الموارد البشرية في تقدير قيمة الشركة الكلية.	٦
0.000	12.529	80.19	0.837	4.01	الإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية يساعد في الحكم على مدى قدرة الإدارة على استغلال مواردها البشرية بالشكل الأمثل.	٧
0.000	11.295	80.37	0.937	4.02	تؤيد الشركة مبدأ الإفصاح عن معلومات الموارد البشرية في القوائم المالية .	٨
0.000	10.052	71.06	0.572	3.55	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "١٠٧" ومستوى دلالة ٠٠٥ تساوي ١,٩٨

٤/٥ اختبار الفرضية الرابعة

لا تقوم الشركات المساهمة في قطاع غزة بإجراءات تأصيل نفقات وتكاليف الموارد البشرية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تحليل فقرات المحور الرابع: (مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (٥-٢٢) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " يوجد اهتمام من قبل الشركة لمعرفة وتحديد قيمة استثماراتها في الموارد البشرية " 59.26% .

٢- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تنظر الشركة إلى مواردها البشرية بمثابة أصل من أصولها " 41.30% .

٣- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تقوم الشركة بالتفرقة بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية للموارد البشرية " 60.00% .

٤- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تتفق الشركة مصاريف لها منافع مستقبلية يمتد أثرها إلى دورات محاسبية مقبلة " 57.96% .

٥- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " ترى الشركة ضرورة توزيع نفقات الموارد البشرية الاستثمارية على السنوات المستفيدة " 66.11% .

٦- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " الشركة على استعداد لتحمل نفقات إضافية في سبيل رفع القيمة الاقتصادية للموظف " 53.52% .

٧- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " هناك صعوبات تواجه الشركة في اعتبار تكاليف الموارد البشرية أصل من الأصول " 65.74% .

وبصفة عامة يتبيّن أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول) تساوي $2,88$ ، و الوزن النسبي يساوي 57.70% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة $-1,735$ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي $-1,99$ ، و مستوى الدلالة تساوي $0,000$ وهي أقل من $0,05$ وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية مما يدل على أن الشركات المساهمة في قطاع غزة لا تقوم بإجراءات تأصيل نفقات وتكاليف الموارد البشرية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (٥-٢٢)

تحليل فقرات المحور الرابع (مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول)

مستوى الدالة	قيمة t	الوزن النسبي	المترافق المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.691	-0.398	59.26	0.966	2.96	يوجد اهتمام من قبل الشركة لمعرفة وتحديد قيمة استثماراتها في الموارد البشرية	١
0.000	-9.562	41.30	1.016	2.06	تنظر الشركة إلى مواردها البشرية بمثابة أصل من أصولها.	٢
1.000	0.000	60.00	1.347	3.00	تقوم الشركة بالتفرقة بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية للموارد البشرية.	٣
0.320	-1.000	57.96	1.058	2.90	تنفق الشركة مصاريف لها منافع مستقبلية يمتد أثرها إلى دورات محاسبية مقبلة.	٤
0.008	2.692	66.11	1.180	3.31	ترى الشركة ضرورة توزيع نفقات الموارد البشرية الاستثمارية على السنوات المستفيدة.	٥
0.001	-3.389	53.52	0.994	2.68	الشركة على استعداد لتحمل نفقات إضافية في سبيل رفع القيمة الاقتصادية للموظف.	٦
0.003	3.084	65.74	0.967	3.29	هناك صعوبات تواجه الشركة في اعتبار تكاليف الموارد البشرية أصل من الأصول.	٧
0.086	-1.735	57.70	0.689	2.88	جميع فقرات المحور	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "١٠٧" ومستوى دلالة ٠،٠٥ تساوي ١،٩٨

٥/٦ اختبار الفرضية الخامسة

لا يؤثر القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية في الشركات المساهمة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تحليل فقرات المحور الخامس: (تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (٥-٢٣) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- ١- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تساعد بيانات الموارد البشرية في دعم قرارات التوظيف والتعيين " .%66.30
- ٢- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تأخذ الشركة بعين الاعتبار بيانات الموارد البشرية عند اتخاذ قرار الاستغناء والإحلال " .%77.78
- ٣- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تمثل بيانات الموارد البشرية الأساس في قرار استقطاب الأفراد المدربين والمؤهلين " .%66.30
- ٤- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تقدم محاسبة الموارد البشرية الأساس المنطقي والمعقول لاقتراح نظام العلاوات والمكافآت " .%60.00
- ٥- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تساهم معلومات الموارد البشرية في رسم وتحيط سياسات الأجور والرواتب " .%66.48
- ٦- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تساعد بيانات الموارد البشرية في وضع تقديرات لاحتياجات المستقبلية ومعرفة حجم الاستثمارات اللازمة من الموارد البشرية " .%86.85
- ٧- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " وجود معلومات عن الموارد البشرية يوفر إمكانية تحديد أفضل الفرص والبدائل الخاصة بالموارد البشرية مما يقلل التكلفة " %76.67
- ٨- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " يتم استخدام بيانات الموارد البشرية في تقييم أداء الأقسام والفروع في الشركة " .%72.41
- ٩- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تساعد محاسبة الموارد البشرية في الرقابة على نفقات الأفراد، وتقييمها بالنسبة لخدمات الأفراد وبرامج التدريب المرتبطة بها " .%85.74
- ١٠- الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في الفقرة " تساهم محاسبة الموارد البشرية في تقدير التكاليف الحقيقة للأعمال مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الملائمة " .%73.70

بصفة عامة يتبيّن أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية) تساوي ٣,٦٦، و الوزن النسبي يساوي ٧٣,٢٢% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠%" وقيمة t المحسوبة ١٥,١١٩ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٥ وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مما يدل على أن القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية يؤثر على اتخاذ القرارات المالية في الشركات المساهمة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (٢٣-٥)

تحليل فقرات المحور الخامس (تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات)

مُسْتَوْى الْأَدَلَّةِ	إِنْكَافَةٌ	الْوَزْنُ النَّسْبِيُّ	الْأَحْرَافُ الْمُعَيَّارِيُّ	الْمُتَوَسِّطُ الْاسْسِيُّ	الفقرة	مُسْتَوْوى الْأَدَلَّةِ
0.011	2.601	66.30	1.258	3.31	تساعد بيانات الموارد البشرية في دعم قرارات التوظيف والتعيين.	١
0.000	9.083	77.78	1.017	3.89	تأخذ الشركة بعين الاعتبار بيانات الموارد البشرية عند اتخاذ قرار الاستغناء والإخلال.	٢
0.001	3.504	66.30	0.934	3.31	تمثل بيانات الموارد البشرية الأساس في قرار استقطاب الأفراد المدربين والمؤهلين.	٣
1.000	0.000	60.00	0.927	3.00	تقديم محاسبة الموارد البشرية الأساسية المنطقية والمعقول لاقتراح نظام العلاوات والمكافآت.	٤
0.000	3.679	66.48	0.915	3.32	تساهم معلومات الموارد البشرية في رسم وتحفيظ سياسات الأجور والرواتب.	٥
0.000	17.211	86.85	0.811	4.34	تساعد بيانات الموارد البشرية في وضع تقديرات للاحتجاجات المستقبلية ومعرفة حجم الاستثمار اللازم من الموارد البشرية.	٦
0.000	11.286	76.67	0.767	3.83	وجود معلومات عن الموارد البشرية يوفر إمكانية تحديد أفضل الفرص والبدائل الخاصة بالموارد البشرية مما يقلل التكلفة.	٧
0.000	4.924	72.41	1.309	3.62	يتم استخدام بيانات الموارد البشرية في تقييم أداء الأقسام والفروع في الشركة.	٨
0.000	19.168	85.74	0.698	4.29	تساعد محاسبة الموارد البشرية في الرقابة على نفقات الأفراد، وتقييمها بالنسبة لخدمات الأفراد وبرامج التدريب المرتبطة بها.	٩
0.000	7.392	73.70	0.963	3.69	تساهم محاسبة الموارد البشرية في تقييم التكاليف الحقيقة للأعمال مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الملائمة.	١٠
0.000	15.119	73.22	0.454	3.66	جميع فقرات المحور	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "١٠٧" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٨

٦/٥ تحليل محاور الدراسة مجتمعة

يبين جدول رقم (٤-٥) أن المتوسط الحسابي لجميع مجالات الدراسة تساوي ٣,٣٢، و الوزن النسبي يساوي ٦٦,٤٠ وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠%" وقيمة t المحسوبة ٧,١٦٢ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٨، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ و هي اقل من

٥٠٠ ما يدل على أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية على كبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة".

جدول رقم (٤-٥)
تحليل محاور الدراسة مجتمعة

المحور	عنوان المحور	المتغيرات	وزن المتغير	قيمة t	مستوى الاحتمالية
الأول	مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية		3.58	0.470	71.69
الثاني	مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية		2.81	0.697	56.15
الثالث	مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية		3.55	0.572	71.06
الرابع	مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول		2.88	0.689	57.70
الخامس	تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية		3.66	0.454	73.22
	جميع المحاور		3.32	0.464	66.40

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "١٠٧" ومستوى دلالة ٠٠٥ تساوي ١.٩٨

٦/٥ تحليل الفروق الإحصائية لآراء عينة الدراسة

قد تتأثر أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وما تحدثه من اثر على القرارات المالية ببعض الخصائص والصفات التي تتميز بها بعض الشركات ومتخذه القرارات فيها عن غيرهم من الشركات، وتناول بالتحليل في هذا المقام العلاقة بين تلك الخصائص وأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وهي:-

- ١- مدة مزاولة الشركة لنشاطها ٢- عدد العاملين والموظفين في الشركة
- ٣- رأس مال الشركة ٤- المؤهل العلمي لمتخذ القرار ٥- التخصص العلمي
- ٦- المركز الوظيفي ٧- سنوات الخبرة ٨- سنوات العمر

وعلى هذا الأساس نضع عدة فرضيات لاختبار العلاقة مع كل متغير من المتغيرات السابقة .

٦/٦/٥ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بمدة مزاولة النشاط

الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لمدة مزاولة الشركة نشاطها.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لمدة مزاولة الشركة نشاطها والنتائج مبينة في جدول رقم (٥-٢٥) والذي يبين أن مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من ٠,٠٥ مما يعني عدم وجود فروق في كل من محاور الدراسة يعزى لمدة مزاولة الشركة نشاطها.

بصفة عامة يتبيّن أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٥٢٨، وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢,٧٠، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٠,٦٦٤، وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لمدة مزاولة الشركة نشاطها.

جدول رقم (٥-٢٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير مدة مزاولة النشاط

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" الدلالة
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	بين المجموعات	0.198	3	0.065905	0.831 0.292
	داخل المجموعات	23.466	104	0.225632	
	المجموع	23.663	107		
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	0.550	3	0.183413	0.775 0.370
	داخل المجموعات	51.501	104	0.495203	
	المجموع	52.051	107		
مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	0.284	3	0.094514	0.838 0.283
	داخل المجموعات	34.723	104	0.333873	
	المجموع	35.006	107		
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	بين المجموعات	0.752281	3	0.25076	0.669 0.521
	داخل المجموعات	50.08275	104	0.481565	
	المجموع	50.83503	107		
تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	بين المجموعات	1.017441	3	0.339147	0.177 1.673
	داخل المجموعات	21.07923	104	0.202685	
	المجموع	22.09667	107		
جميع المحاور	بين المجموعات	0.345889	3	0.115296	0.664 0.528
	داخل المجموعات	22.72275	104	0.218488	
	المجموع	23.06864	107		

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ٤٠" ومستوى دلالة ٠٠٥ تساوي ٢,٧٠

٦/٦/٢ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بعدد العاملين

الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لعدد العاملين في الشركة.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لعدد العاملين في الشركة والنتائج مبينة في جدول رقم (٥-٢٦) والذي يبين النتائج التالية:

- قيمة مستوى الدلالة لمحور " مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية" يساوى ٤٠،٠٠٥ وهي أقل من ٠،٠٥ مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية يعزى لعدد العاملين في الشركة ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٥-٢٧) أن الفروق بين فئتي " من ١٠ - أقل من ٢٥ عامل " و " أكثر من ٤٠ عامل " ولصالح الفئة " أكثر من ٤٠ عامل ".

- قيمة مستوى الدلالة لمحور " مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول " يساوى ٣٠،٠٤٣ وهي أقل من ٠،٠٥ مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول يعزى لعدد العاملين في الشركة ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٥-٢٧) أن الفروق بين فئتي " من ١٠ - أقل من ٢٥ عامل " و " أكثر من ٤٠ عامل " ولصالح الفئة " أكثر من ٤٠ عامل ".

- قيمة مستوى الدلالة لباقي محور الدراسة أكبر من ٠،٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في " مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية ، مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية ، تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية " يعزى لعدد العاملين في الشركة.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٤٤،٤٦ وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٣،٠٩ ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٠،٠٥ وهي أقل من ٠،٠٥ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠،٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لعدد العاملين في الشركة ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٥-٢٧) أن الفروق بين فئتي " من ١٠ - أقل من ٢٥ عامل " و " أكثر من ٤٠ عامل " ولصالح الفئة " أكثر من ٤٠ عامل ".

جدول رقم (٥-٢٦)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير عدد العاملين في الشركة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	بين المجموعات	1.032	2	0.515975	2.394	0.096
	داخل المجموعات	22.632	105	0.215538	3.294	0.041
	المجموع	23.663	107			
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	3.073	2	1.536382	3.023	0.053
	داخل المجموعات	48.979	105	0.466463	3.232	0.043
	المجموع	52.051	107			
مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	1.906	2	0.953096	2.831	0.063
	داخل المجموعات	33.100	105	0.31524		
	المجموع	35.006	107			
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	بين المجموعات	2.948243	2	1.474121	4.446	0.014
	داخل المجموعات	47.88679	105	0.456065		
	المجموع	50.83503	107			
تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	بين المجموعات	1.130472	2	0.565236		
	داخل المجموعات	20.96619	105	0.199678		
	المجموع	22.09667	107			
جميع المحاور						

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٢، ١٠٥" ومستوى دلالة "٠،٠٥" تساوي ٣،٠٩

جدول رقم (٥-٢٧)

اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير عدد العاملين بالشركة

المحور	الفروق	- من أقل عrlen عامل	من أقل عrlen عامل	أكثر من عrlen عامل
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	من ١٠ - أقل من ٢٥ عامل		-0.271	-0.597*
	من ٢٥ - أقل من ٤٠ عامل	0.271		-0.326
	أكثر من ٤٠ عامل	0.597*	0.326	
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	من ١٠ - أقل من ٢٥ عامل		-0.185	-0.681*
	من ٢٥ - أقل من ٤٠ عامل	0.185		-0.495
	أكثر من ٤٠ عامل	0.681*	0.495	
جميع المحاور	من ١٠ - أقل من ٢٥ عامل		-0.214	-0.446*
	من ٢٥ - أقل من ٤٠ عامل	0.214		-0.233
	أكثر من ٤٠ عامل	0.446*	0.233	

٣/٦/٥ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة برأس المال

الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لرأس مال الشركة.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لرأس مال الشركة والنتائج مبينة في جدول رقم (٥-٢٨) والذي يبين أن مستوى الدلالة لكل مجال اكبر من ٥٪ مما يعني عدم وجود فروق في كل من محاور الدراسة يعزى لرأس مال الشركة.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٥٨٢، وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٣٠٩، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٥٦١، وهي أكبر من ٥٠٥، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لرأس مال الشركة.

جدول رقم (٥-٢٨)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير رأس مال الشركة

المتغير	المصدر	المجموع	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	بين المجموعات	0.036	2	0.018071	0.080	0.923
	داخل المجموعات	23.627	105	0.225022	0.249	0.780
	المجموع	23.663	107			
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	0.246	2	0.123078	0.249	0.780
	داخل المجموعات	51.805	105	0.493383		
	المجموع	52.051	107			
مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	1.412	2	0.706017	2.207	0.115
	داخل المجموعات	33.594	105	0.319946		
	المجموع	35.006	107			
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	بين المجموعات	0.449403	2	0.224701	0.468	0.627
	داخل المجموعات	50.38563	105	0.479863		
	المجموع	50.83503	107			
تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	بين المجموعات	0.217893	2	0.108947	0.523	0.594
	داخل المجموعات	21.87877	105	0.208369		
	المجموع	22.09667	107			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.25292	2	0.12646	0.582	0.561
	داخل المجموعات	22.81572	105	0.217293		
	المجموع	23.06864	107			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٢، ١٠٥" ومستوى دلالة ٠٠٥ تساوي ٣٠٩

٤/٦/٧٥ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بالمؤهل العلمي

الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للمؤهل العلمي.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للمؤهل العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (٥-٢٩) والذي يبين النتائج التالية:

- قيمة مستوى الدلالة لمحور " مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية " يساوى ٠,٠٨٢ وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يعني عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية يعزى للمؤهل العلمي.

- قيمة مستوى الدلالة لبقية محاور الدراسة " مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية، مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية، مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول ، تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية " أقل من ٠,٠٥ مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في تلك المحاور يعزى للمؤهل العلمي ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٣٠-٥) أن الفروق بين الفئات المؤشرة بالرمز " * ".

وبصفة عامة يتبيّن أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٤,١١١ وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢,٧٠، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٠,٠٠٨ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لعدد المؤهل العلمي ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٣٠-٥) أن الفروق بين فئتي " ثانوية عامة" و " الدراسات العليا" ولصالح الفئة " الدراسات العليا " .

جدول رقم (٥-٢٩)
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	بين المجموعات	2.995	3	0.998218	5.023	0.003
	داخل المجموعات	20.669	104	0.198739	3.058	0.032
	المجموع	23.663	107			
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	4.219	3	1.406239	2.297	0.082
	داخل المجموعات	47.833	104	0.459929	3.129	0.029
	المجموع	52.051	107			
مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	2.176	3	0.725186	2.907	0.038
	داخل المجموعات	32.831	104	0.315681	4.111	0.008
	المجموع	35.006	107			
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	بين المجموعات	4.208874	3	1.402958		
	داخل المجموعات	46.62616	104	0.448328		
	المجموع	50.83503	107			
تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	بين المجموعات	1.709408	3	0.569803		
	داخل المجموعات	20.38726	104	0.196031		
	المجموع	22.09667	107			
جميع المحورات						

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ١٠٤" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠

جدول رقم (٣٠-٥)

اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير المؤهل العلمي

المحور	الفروق	ثانوية عامة	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	ثانوية عامة		-0.068	-0.395	-0.677*
	دبلوم	0.068		-0.327	-0.609
	بكالوريوس	0.395	0.327		-0.281
	دراسات عليا	0.677*	0.609	0.281	
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	ثانوية عامة		-0.563	-0.828	-1.212*
	دبلوم	0.563		-0.266	-0.650
	بكالوريوس	0.828	0.266		-0.384
	دراسات عليا	1.212*	0.650	0.384	
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية	ثانوية عامة		-0.929*	-0.831*	-1.351*
	دبلوم	0.929*		0.097	-0.422
	بكالوريوس	0.831*	-0.097		-0.519
	دراسات عليا	1.351*	0.422	0.519	
تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	ثانوية عامة		-0.111	-0.100	-0.479*
	دبلوم		-0.111		-0.479*
	بكالوريوس	-0.011	0.100		-0.379
	دراسات عليا	0.368	0.479*	0.379	
جميع المحاور	ثانوية عامة		-0.361	-0.516	-0.883*
	دبلوم	0.361		-0.155	-0.522
	بكالوريوس	0.516	0.155		-0.367
	دراسات عليا	0.883*	0.522	0.367	

٥/٦/٥ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بالتخصص العلمي لمتخذ القرار

الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للتخصص العلمي.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للتخصص العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (٥-٣١) والذي يبين النتائج التالية:

- قيمة مستوى الدلالة لمحور " مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية " يساوى ٠,٠٤٦ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية يعزى للتخصص العلمي ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٥-٣٢) أن الفروق بين فئتي " التجارة " و " التخصصات الأخرى " ولصالح الفئة " التخصصات الأخرى ".

- قيمة مستوى الدلالة لباقي محاور الدراسة أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في " مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية، مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية، مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول، تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية " يعزى للتخصص العلمي.

وبصفة عامة يتبيّن أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ١,٦٨٢ وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢,٧٠، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٠,١٧٦، وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للتخصص العلمي .

جدول رقم (٥-٣١)
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير التخصص العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F "F"	مستوى الدلالة
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	بين المجموعات	1.748	3	0.582655	2.765	0.046
	داخل المجموعات	21.916	104	0.210726		
	المجموع	23.663	107			
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	1.300	3	0.433284	0.888	0.450
	داخل المجموعات	50.752	104	0.487995		
	المجموع	52.051	107			
مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	1.258	3	0.419289	1.292	0.281
	داخل المجموعات	33.748	104	0.324505		
	المجموع	35.006	107			
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	بين المجموعات	2.662691	3	0.887564	1.916	0.132
	داخل المجموعات	48.17234	104	0.463196		
	المجموع	50.83503	107			
تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	بين المجموعات	0.298327	3	0.099442	0.474	0.701
	داخل المجموعات	21.79834	104	0.209599		
	المجموع	22.09667	107			
جميع المحورات						

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣ ، ٤" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠

جدول رقم (٥-٣٢)
اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير التخصص العلمي

المحور	الفروق	التجارة	الهندسة	الحاسوب	أخرى
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	التجارة		-0.225	-0.264	-0.329*
	الهندسة	0.225		-0.040	-0.105
	الحاسوب	0.264	0.040		-0.065
	أخرى	0.329*	0.105	0.065	

٦/٦/٥ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بالمركز الوظيفي لمتخذ القرار

الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للمركز الوظيفي.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للمركز الوظيفي والنتائج مبينة في جدول رقم (٣٤-٥) والذي يبين النتائج التالية:

- قيمة مستوى الدلالة لمحور " مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية " يساوى ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٥٪ مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية يعزى للمركز الوظيفي ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٣٤-٥) أن الفروق بين الفئات المؤشرة بالرمز *** .

- قيمة مستوى الدلالة لمحور " مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية " يساوى ٠,٠٠٦ وهي أقل من ٥٪ مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية يعزى للمركز الوظيفي ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٣٤-٥) أن الفروق بين الفئات المؤشرة بالرمز *** .

- قيمة مستوى الدلالة لمحور " مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية " يساوى ١٣٪ وهي أقل من ٥٪ مما يعني وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية يعزى للمركز الوظيفي ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٣٤-٥) أن الفروق بين الفئات المؤشرة بالرمز *** .

- قيمة مستوى الدلالة لبقية محاور الدراسة " مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول ، تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية " أكبر من ٥٪ مما يعني عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في تلك المحاور يعزى للمركز الوظيفي .

وبصفة عامة يتبيّن أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٤,٨٤٧ وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢,٤٦، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور

تساوي ٠٠٠١ وهي اقل من ٠٠٥ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للمركز الوظيفي ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٣٤-٥) أن الفروق بين فئتي "رؤساء الأقسام" و "أعضاء مجلس الإدارة" ولصالح الفئة "أعضاء مجلس الإدارة".

جدول رقم (٣٤-٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير المركز الوظيفي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F الدلالة
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	بين المجموعات	4.807	4	1.201781	0.0006565
	داخل المجموعات	18.856	103	0.183071	
	المجموع	23.663	107		
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	6.811	4	1.702672	0.0063876
	داخل المجموعات	45.241	103	0.43923	
	المجموع	52.051	107		
مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	4.037	4	1.009196	0.0133.356
	داخل المجموعات	30.970	103	0.300676	
	المجموع	35.006	107		
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية واستثمارات وأصول	بين المجموعات	4.359949	4	1.089987	0.0532.416
	داخل المجموعات	46.47509	103	0.451214	
	المجموع	50.83503	107		
تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	بين المجموعات	1.802669	4	0.450667	0.0652.287
	داخل المجموعات	20.294	103	0.197029	
	المجموع	22.09667	107		
جميع المحورات	بين المجموعات	3.654199	4	0.91355	0.0014.847
	داخل المجموعات	19.41444	103	0.18849	
	المجموع	23.06864	107		

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٤، ١٠٣" ومستوى دلالة ٠٠٥ تساوي ٢.٤٦

جدول رقم (٣٤-٥)
اختبار شفيع للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير المركز الوظيفي

المحور	الفروق	عضو مجلس إدارة	مدير إداري	مدير مالي	رئيس قسم	موظف
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	عضو مجلس إدارة		0.197	0.368	0.614	0.562
	مدير إداري	-0.197		0.171	0.418	0.365
	مدير مالي	-0.368	-0.171		0.247	0.194
	رئيس قسم	-0.614*	-0.418	-0.247		-0.052
	موظف	-0.562	-0.365	-0.194	0.052	
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	عضو مجلس إدارة		0.080	0.414	0.540*	0.966*
	مدير إداري	-0.080		0.333	0.459	0.885*
	مدير مالي	-0.414	-0.333		0.126	0.552*
	رئيس قسم	-0.540*	-0.459	-0.126		0.426
	موظف	-0.966*	-0.885*	-0.552*	-0.426	
مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	عضو مجلس إدارة		0.112	0.274	0.560*	-0.058
	مدير إداري	-0.112		0.162	0.448	-0.170
	مدير مالي	-0.274	-0.162		0.286	-0.332
	رئيس قسم	-0.560*	-0.448	-0.286		-0.618
	موظف	0.058	0.170	0.332	0.618	
جميع المحاور	عضو مجلس إدارة		0.139	0.336	0.516*	0.466
	مدير إداري	-0.139		0.196	0.377	0.327
	مدير مالي	-0.336	-0.196		0.180	0.130
	رئيس قسم	-0.516*	-0.377	-0.180		-0.050
	موظف	-0.466	-0.327	-0.130	0.050	

٧/٦/٥ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بعد سنوات الخبرة

الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠،٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لسنوات الخبرة.

لأختبار الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لسنوات الخبرة والنتائج مبينة

في جدول رقم (٥-٣٥) والذي يبين أن مستوى الدلالة لكل محور اكبر من ٠,٠٥ مما يعني عدم وجود فروق في كل من محاور الدراسة يعزى لسنوات الخبرة.

وبصفة عامة يتبيّن أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٢,٦٨٧ وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢,٧٠ ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٠,٠٥٦ وهي اكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات في الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى لسنوات الخبرة.

جدول رقم (٥-٣٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F"	مستوى الدلالة
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	بين المجموعات	1.694	3	0.564614	2.673	0.051
	داخل المجموعات	21.970	104	0.211246	2.281	0.084
	المجموع	23.663	107			
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	3.214	3	1.071226	2.382	0.074
	داخل المجموعات	48.838	104	0.469593		
	المجموع	52.051	107			
مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	2.251	3	0.75021		
	داخل المجموعات	32.756	104	0.314959		
	المجموع	35.006	107			
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	بين المجموعات	2.652667	3	0.884222	1.909	0.133
	داخل المجموعات	48.18237	104	0.463292		
	المجموع	50.83503	107			
تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	بين المجموعات	1.490664	3	0.496888	2.508	0.063
	داخل المجموعات	20.606	104	0.198135		
	المجموع	22.09667	107			
جميع المحاور	بين المجموعات	1.71639	3	0.57213	8762.	6.00
	داخل المجموعات	21.35225	104	0.20531		
	المجموع	23.06864	107			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ٤" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٢,٧٠

٨/٦/٥ تحليل الفروق الإحصائية الخاصة بعمر متخذ القرارات

الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للعمر.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للعمر والنتائج مبينة في جدول رقم (٣٦-٥) والذي يبين النتائج التالية:

- قيمة مستوى الدلالة لمحور " مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية " يساوى ٦٩٪، وهي أكبر من ٥٪، مما يعني عدم وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية يعزى للعمر .

- قيمة مستوى الدلالة لباقي محاور الدراسة أقل من ٥٪ مما يدل على وجود فروق في آراء أفراد عينة الدراسة في " مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية ، مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية ، مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول ، تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية " يعزى للعمر ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٣٧-٥) أن الفروق بين الفئات المؤشرة بالرمز " *".

وبصفة عامة يتبيّن أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٢٥٩٪ وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢٧٠، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٠٪، وهي أقل من ٥٪ مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية لكبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة يعزى للعمر ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٣٧-٥) أن الفروق بين الفئات " أقل من ٣٠ سنة " و " ٣٠ سنة فأكثر " ولصالح الفئة " ٣٠ سنة فأكثر " .

جدول رقم (٥-٣٦)
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	بين المجموعات	3.736	3	1.245385	6.500	0.000
	داخل المجموعات	19.927	104	0.191609	5.317	0.002
	المجموع	23.663	107		2.435	0.069
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	6.921	3	2.307081	6.287	0.001
	داخل المجموعات	45.130	104	0.433944	7.259	0.000
	المجموع	52.051	107			
مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	بين المجموعات	2.298	3	0.765942	3.766	0.013
	داخل المجموعات	32.709	104	0.314505		
	المجموع	35.006	107			
مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	بين المجموعات	4.981209	3	1.660403	6.500	0.000
	داخل المجموعات	45.85382	104	0.440902		
	المجموع	50.83503	107			
تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	بين المجموعات	3.392012	3	1.130671	5.317	0.002
	داخل المجموعات	18.70465	104	0.179852		
	المجموع	22.09667	107			
جميع المحاور						

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ١٠٤" ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠

جدول رقم (٣٧-٥)
اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير للعمر

المحور	الفروق	أقل من ٣٠ سنة	٣٠ من سنّة - أقل من ٤٠ سنّة	٤٠ من سنّة - أقل من ٥٠ سنّة	٥٠ سنّة فأكثر
مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	أقل من ٣٠ سنة	-0.667*	-0.486*	-0.284	
	من ٣٠ سنة - أقل من ٤٠ سنة	-0.383	-0.202		0.284
	من ٤٠ سنة - أقل من ٥٠ سنة	-0.181		0.202	0.486*
	٥٠ سنّة فأكثر		0.181	0.383	0.667*
	أقل من ٣٠ سنة	-0.889*	-0.650*	-0.351	
	من ٣٠ سنة - أقل من ٤٠ سنة	-0.538	-0.299		0.351
	من ٤٠ سنة - أقل من ٥٠ سنة	-0.239		0.299	0.650*
	٥٠ سنّة فأكثر		0.239	0.538	0.889*
	أقل من ٣٠ سنة	-0.730*	-0.463	-0.158	
	من ٣٠ سنة - أقل من ٤٠ سنة	-0.572*	-0.305		0.158
مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	من ٤٠ سنة - أقل من ٥٠ سنة	-0.267		0.305	0.463
	٥٠ سنّة فأكثر		0.267	0.572*	0.730*
	أقل من ٣٠ سنة	-0.736*	-0.373	-0.249	
	من ٣٠ سنة - أقل من ٤٠ سنة	-0.486*	-0.123		0.249
	من ٤٠ سنة - أقل من ٥٠ سنة	-0.363		0.123	0.373
	٥٠ سنّة فأكثر		0.363	0.486*	0.736*
	أقل من ٣٠ سنة	-0.728*	-0.457	-0.254	
	من ٣٠ سنة - أقل من ٤٠ سنة	-0.473	-0.203		0.254
	من ٤٠ سنة - أقل من ٥٠ سنة	-0.271		0.203	0.457
	٥٠ سنّة فأكثر		0.271	0.473	0.728*
جميع محاور الدراسة					

٥/٦/٨ تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب قطاعات العينة

يوضح الجدول رقم (٥-٣٨) أن العينة التي تتنمي إلى قطاع الأعمال التكنولوجية الأكثر اهتمام بموضوع القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية حيث أن الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في هذا القطاع لجميع الفقرات يساوي ٧٢,٩٦٪ وهذا راجع إلى الأهمية التي يحظى بها العنصر البشري في العملية الإنتاجية في هذا القطاع، في حين يعتبر القطاع التجاري الأقل أهمية حيث أن الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في هذا القطاع لجميع الفقرات يساوي ٥٨,١٢٪ مما يدل على انخفاض أهمية العنصر البشري في العملية التجارية في حين يحظى العنصر البشري بمستوى متوسط في باقي قطاعات المقاولات والخدمات والصناعة.

جدول رقم (٥-٣٨)

تحليل محاور الدراسة حسب قطاعات العينة

المحور	عنوان المحور	شركات التكنولوجيا	شركات المقاولات	شركات الخدمات	شركات الصناعية	الشركات التجارية	معدل كل محور
الأول	مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية	78.16	68.54	75.86	73.46	62.43	71.69
الثاني	مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية	65.13	52.48	61.83	55.05	46.26	56.15
الثالث	مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية	80.62	67.66	72.09	70.44	64.49	71.06
الرابع	مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول	61.83	57.11	58.59	59.06	51.91	57.70
الخامس	تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية	79.06	69.45	77.29	74.77	65.53	73.22
	معدل جميع المحاور لكل قطاع	72.96	63.05	69.13	66.56	58.12	66.40

النتائج

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ١- احتل موضوع محاسبة الموارد البشرية منذ أواخر القرن الماضي أهمية خاصة بين الموضوعات البحثية، ولقد ساهمت متطلبات بيئة الاقتصاد المعرفي والتطور التقني والاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والابتكارات المستمرة في التأكيد على مفهوم محاسبة الموارد البشرية، واعتباره أداه هامة في نجاح وتطور المنشآت الاقتصادية.
- ٢- تمد المحاسبة عن الموارد البشرية المستخدمين لها بالمعلومات الكمية والمالية عن تكلفة الاستقطاب والتدريب والمحافظة عليها وطرق استخدامها وتقييمها، مما يساعد المتخصصين في الموارد البشرية على إدارة الموارد البشرية المتاحة واستخدامها بكفاءة وفعالية.
- ٣- تكفل المحاسبة عن الموارد البشرية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية اعتماداً على المفهوم الاقتصادي للأصل الذي يرتكز على مقدرة الأصل على إدرار الخدمات النقدية المستقبلية أو القابلة للتحويل إلى نقدية.
- ٤- يساهم تطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية في تحقيق مجموعة من الأهداف منها:-
 - تقدير التكلفة والعائد لقرارات الاستغاء والإحلال .
 - تحديد معدل دوران العمالة وقياس تكلفة دوران العمل.
 - تحديد العائد من الأصول البشرية منسوباً إلى الاستثمارات من هذه الأصول.
- ٥- إن قيمة العنصر البشري بالنسبة للمشروع تتمثل في القيمة الحالية لمجموعة الخدمات المستقبلية المتوقع أن يقدمها خلال المدة المتوقعة بقاؤه في هذا المشروع، لذلك تتنقى خاصية التملك لتحول محلها خاصية الرقابة على الموارد كأحد المظاهر الخاصة بالأصل.
- ٦- إن عدم شمول القوائم المالية معلومات عن الموارد البشرية يعد نقصاً جوهرياً في الوظيفة المحاسبية والإدارية على حد سواء، مما يؤثر على الأداء المستقبلي للتقارير الخاصة بالمنشأة.

٧- يتمتع متذوو القرارات في الشركات العاملة في قطاع غزة بالقدر الجيد من الإدراك والاهتمام بأهمية المحاسبة عن الموارد البشرية.

٨- رغم أن الشركات العاملة في قطاع غزة لديها اهتمام مقبول بالبيانات الخاصة بالموارد البشرية إلا أن هناك إهمال المدخل الدفتري والسجلات المنظمة للفياس المحاسبي للموارد البشرية، وعدم إتباع إجراءات محددة لمعالجة تلك البيانات بالشكل المطلوب.

٩- تختلف النظرة للمحاسبة عن الموارد البشرية في المؤسسات والشركات بدرجات متفاوتة تبعاً لمدى اعتماد المؤسسة على العنصر البشري، لذا يعتبر تطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية أمراً نسبياً متعلق بمدى أهمية العنصر البشري.

١٠- صعوبات قياس وتقييم الأصول البشرية ترجع إلى طبيعة الموارد البشرية والى النظرة التاريخية للمحاسبة التقليدية، وعدم توفيرها لمؤشرات تهتم بالأصول البشرية ومعايير التفرقة بين النفقات الإيرادية والنفقات الاستثمارية للموارد البشرية.

١١- إن المدخل والنماذج التي قدمها الفكر المحاسبي لقياس وتقييم الموارد البشرية مازالت في مرحلة نظرية ولم يتم تطويرها بالصورة التي تجعلها متقدّمة عالمياً.

١٢- إن رسملة الأصول البشرية والإفصاح عنها يوفر المزيد من الموضوعية والمصداقية والثقة للبيانات المحتواة في التقارير المالية، سواء من جهة قياس نتيجة الأعمال، أم من جهة قياس المركز المالي.

١٣- إن توفير معلومات عن القيمة الاقتصادية للأصول البشرية يزيد من كفاءة الإدارة في الرقابة عليها، وفي استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يحقق الإناتجية القصوى، هذا بالإضافة إلى أنه يوفر لها مؤشرات إضافية تحسن من عملية تقييم الأداء في مراكز وأقسام الاستثمار المختلفة.

١٤- إن مستوى الأهمية التي تحظى بها عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتكليف الموارد البشرية وتأثيرها على اتخاذ القرارات المالية تتأثر ببعض الخصائص التي يتميز بها متذوو القرارات وهي المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، والعمر، كذلك تتأثر مستوى الأهمية بحجم وعدد الموظفين والعاملين في الشركة.

النوصيات

- ١- العنصر البشري مهم جدا على مستوى المشروع وعلى المستوى القومي، لذلك يجب توجيهه مزيد من الاهتمام نحو قياس تكلفته من حيث الاستقطاب والتدريب وكذلك تقدير قيمته الاقتصادية.
- ٢- حتى تقوم المحاسبة عن الموارد البشرية بدورها على الوجه الأحسن لا بد أن يقدم المختصون وسائل جديدة مبتكرة تتناسب مع المتغيرات والاحتياجات الجديدة والمترادفة والتي ترسخ الحاجة إلى نظام محاسبي شامل يضمن تدفق معلومات عن الموارد المالية والبشرية للمؤسسة ضمن قوائم أقرب للموضوعية وأكثر انسجاماً مع مبدأ الأهمية النسبية وخاصة في الشركات التقنية والصناعية والخدمية التي تؤثر المنافسة في أعمالها بشكل كبير.
- ٣- ضرورة التفرقة بين النفقات التي تعتبر مصروفات جارية تحمل على نفس الفترة وتلك التي يجب أن ترسمل وتظهر ضمن عناصر أصول المنشأة، ووضع معايير علمية دقيقة لاستفادتها وتحميل كل دورة مالية نصيبها وبالتالي تكون القوائم المالية معدة بشكل حقيقي وعادل.
- ٤- ضرورة اتخاذ الإجراءات والسياسات الرسمية من أجل تطبيق محاسبة الموارد البشرية وإعداد سجلات تحليلية وإحصائية ومحاسبية للتسجيل والتبويب والقياس لعناصر الإنفاق من استقطاب وتعيين وتدريب وترقية وذلك في إطار نظام محاسبي شامل.
- ٥- الاهتمام بإصدار معيار محاسبي يلزم المنشآت بقياس رأس مالها البشري لسد الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية خاصة للمنشآت التي تعتمد على العنصر البشري بشكل رئيس.
- ٦- الاهتمام بإرساء مدخل تضع أساساً موحداً لقياس وتقدير الموارد البشرية سواء كقيمة إجمالية أو كقيم تفصيلية.

٧- ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام بخصوص عرض تكلفة وقيمة الموارد البشرية في القوائم المالية، ويمكن الاكتفاء في الوقت الحالي بعرضها في قوائم إضافية ملحقة لحين استقرار أسس المحاسبة عن الموارد البشرية ضريبياً، ومهنياً، ومحاسبياً.

٨- في حال تطبيق محاسبة الموارد البشرية يفضل تحديد قيمة وتكلفة الموارد البشرية بناء على مبدأ التكلفة التاريخية لكونه أكثر موضوعية ولسهولة تطبيقه ويعتبر أكثر انسجاماً مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المراجع

أولاً: الكتب العربية

- ١- أبو المكارم، وصفي، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤.
- ٢- أبو إسماعيل، أحمد ، محمد، سامي، الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٣- الدهراوي، كمال الدين، مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠٠٢.
- ٤- الحيالي، وليد، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- ٥- الحيالي، وليد، وعلوان، بدر، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، ج ١+٢، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
- ٦- الرفاعي، أحمد ، مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٨.
- ٧- الشيرازي، عباس، نظرية المحاسبة، دار السلسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٩٠.
- ٨- الصبان، محمد سمير، ومحمد، فاروق عبد العال، الأسس العامة في القياس والاتصال المحاسبي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٤.
- ٩- الفضل، مؤيد، ونور، عبد الناصر، والدوغجي، على، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٢.
- ١٠- القاضي، حسين، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠٠.
- ١١- القاضي، حسين، وحمдан، مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠١.
- ١٢- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة، مطبع الشمس، عمان، ٢٠٠١.
- ١٣- الناغي، محمود السيد، دراسات في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٢.
- ١٤- الهيتي، خالد، إدارة الموارد البشرية - مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.
- ١٥- آل آدم، يوحنا، والرزق، صالح، مبادئ المحاسبة: أسس وأصول علمية وعملية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

- ٦- بدوي، محمد عباس، وإبراهيم الأميرة، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبة معاصرة، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٧- تشيوي، فردرريك آخرون، المحاسبة الدولية، تعریب د. محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٤.
- ٨- جربوع، يوسف، نظريّة المحاسبة ، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، ٢٠٠١.
- ٩- جعفر، عبد الإله، المحاسبة المالية: مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، ٢٠٠٣.
- ١٠- حسبو، هشام، الاتجاهات السلوكيّة في المحاسبة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١.
- ١١- حسبو، هشام، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢.
- ١٢- حسن، راوية، مدخل استراتيجي لخطيط وتنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ١٣- حنان، رضوان، مداخل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١.
- ١٤- حنان، رضوان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.
- ١٥- حسنين، عمر السيد، تطور الفكر المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- ١٦- راضي، عبد المنعم، مبادئ الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠.
- ١٧- سلامة، نبيل، بحث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد، ١٩٩٩.
- ١٨- عبد الباقي، صلاح، إدارة الموارد البشرية من الناحية العلمية والعملية، الدار الجامعية، القاهرة ٢٠٠٠.
- ١٩- عبد العال، احمد، المدخل الكمي والسلوكي في المحاسبة الإدارية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
- ٢٠- علي، رمضان محمد، المحاسبة المتقدمة: دراسات في مشاكل محاسبة معاصرة، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، ١٩٩٧.
- ٢١- فضالة، أبو الفتوح، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٢٢- فضالة، أبو الفتوح، المحاسبة بحوث واجتهادات، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

- ٣٣- فلامهولتز، اريك، المحاسبة عن الموارد البشرية، تعریب محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٢.
- ٣٤- فيليب، جاك، وستون، رون، الاستثمار البشري أدوات وخطوات قياس العائد، ترجمة إصدارات بميك، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، القاهرة ٢٠٠٣
- ٣٥- لطفي، السيد، نظريّة المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٧
- ٣٦- لطفي، السيد، نظريّة المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٦
- ٣٧- مرعي، عبد العزيز وعبد الملك، ونيس، الاقتصاد المعاصر، مطبعة احمد مخيم ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦١
- ٣٨- مقداد، محمد ابراهيم، والفرا، ماجد، مناهج البحث والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية، الطبعة الأولى، دار المقداد للطباعة ، غزة، ٢٠٠٤ .
- ٣٩- معايير المحاسبة الدولية ، لجنة معايير المحاسبة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين، عمان، ٢٠٠١
- ٤٠- مطر، محمد، وزوادي، عبد الكريم، المحاسبة المتقدمة: حالات وتطبيقات عملية في المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط١، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٤ .
- ٤١- نور، محمد احمد، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي ، الدار الجامعية، الإسكندرية و ٢٠٠٤
- ٤٢- نمر، حلمي، نظريّة المحاسبة الماليّة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١

ثانياً: المجالات والدوريات والرسائل العلمية العربية

- الجعidi، سنا، "دور وأهمية القياس المحاسبي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠٠٧ .
- الجندi، نهال احمد، "قياس وتقييم رأس المال الفكري احد المتطلبات الأساسية لتحديد قيمة المنشأة" ، مجلة المحاسبة والتأمين والإدارة، جامعة القاهرة، العدد ٦٥ ، السنة ٤٤، ٢٠٠٥ .
- العربي، اشرف، "رأس المال البشري في مصر: المفهوم - القياس - الوضع النسبي" ، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد ٣٧ صيف ٢٠٠٧ .
- المفرجي، عادل حروش، "تحليل معطيات العلاقة الارتباطية بين نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري" ، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، المجلد ٢٦ ، العدد ١ ، ٢٠٠٦ .

- ٥- باني، ماجدة سالم، "قياس تكلفة الموارد البشرية باستخدام أسلوب تكلفة الإحلال الوظيفي بالتطبيق على بعض المستشفيات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ١٩٩٨.
- ٦- جابر، فاضل، "تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرک، العدد الثاني، ٢٠٠٧.
- ٧- حمادة، رشا، "القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية"، محلية جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٨ العدد الأول، ٢٠٠٢.
- ٨- سعادة، يوسف، "تحديد قيمة الموارد البشرية"، المحلية العربية للإدارة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية / القاهرة ، العدد ٢ السنة الأولى ابريل، ١٩٧٧.
- ٩- سجيني، طلال إبراهيم، "قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية" المحلية العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد ٨، ١٩٩٧.
- ١٠- سلامة ، نبيل، "اثر المحاسبة عن الموارد البشرية في دلالة القوائم المالية"، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، ١٩٨١.
- ١١- شلادة، سليمان، "تقييم الموارد البشرية في المؤسسة"، محلية الصناعة، وزارة الصناعة فلسطين ، العدد ٢ يونيو ١٩٩٩.
- ١٢- عبد العال، احمد رجب، "تأثير القياس المحاسبي للموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية - دراسة تحليلية تجريبية" ، محلية كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر مجلد ١٨ العدد ١ ، ١٩٨١.
- ١٣- فتوح، إبراهيم، "مشكلات الاعتراف والقياس في المحاسبة عن الموارد البشرية اقتراح التطبيق في جامعة تشرين" ، محلية اربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية / الأردن المجلد ٢ العدد ٢، ٢٠٠٠.
- ١٤- مطر، محمد عطية، "المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي" محلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٣ السنة ١٠ سبتمبر ١٩٨٢.
- ١٥- معروف، سامر، "تحليل المحتوى الموضوعي لأساليب تقييم الموارد البشرية"، محلية العلوم الإدارية والسياسية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢ مايو ١٩٨٦.
- ١٦- نمر، نجيبة، "الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي" محلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٤ المجلد ١٠ يونيو ١٩٨٢.

ثالثاً: المؤتمرات العلمية

- ١ - العبيدي، محمد، "مفهوم وأساليب تقييم وتكوين الموجودات المعرفية"، المؤتمر العلمي الرابع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة ، جامعة فيلادلفيا، الأردن ٢٠٠٥
- ٢ - حمدان، خالد محمد، "تحليل معطيات العلاقة الارتباطية بين نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري، بحث استطلاعي لأراء عينة من متذوي القرارات في شركات التأمين الأردنية"، المؤتمر العلمي الأول ، اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان . ٢٠٠١
- ٣ - محمد، صلاح الدين خضر، "نحو إطار مقترن للمحاسبة عن الموارد البشرية القومية لدول الجامعة العربية"، ملتقى أدوار المحاسبين ومرافقي الحسابات ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية / القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٤ - مسعود، نوال عماره، "محاسبة الموارد البشرية" ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكافعات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر ١٠-٩ مارس . ٢٠٠٤

رابعاً: المراجع الأجنبية

- 1- American Accounting Association AAA, " Committee on Human Resource accounting" Accounting Review, Vol.48, No.4, Supplement, 1973.
- 2- American Accounting Association AAA, " Report of the Committee on Accounting for Human Resources" Accounting Review, Vol.49, No.4, Supplement, 1974.
- 3- American Accounting Association AAA, " Report of the Committee on Foundations of Accounting Measurement" Accounting Review, Vol.46, No.4, Supplement, 1971.
- 4- Baker, Geoffrey, "the Feasibility and Utility of Human Resource Accounting" California Management Review, Vol.16, No.4, Sum. 1974.
- 5- Brummet, Lee, & Flamholtz, Eric, & Pyle, William, " Human resource Management – A Challenge for Accountants", Accounting Review, Vol.43, No.2, Apr. 1968.
- 6- Brummet, R.L. "Accounting for Human Resources" Journal of Accountancy, Vol.130, No.6, Dec. 1970

7- Caplan, Edwen, "Behavioral Assumptions of Management Accounting", **Accounting Review**, Vol.43, No.2, July. 1966.

8- Coff, Russell, & Flamholtz, Eric, & Searfoss, Gerald, "Developing Human Resource Accounting as a Human Resource Decision Support System" **Accounting Horizons**, Vol.2 No.3, Sep. 1988.

9- Dawson, Chris, " The Use of a Simulation Methodology to Explore Human Resource accounting" **Management Decision**, Vol.32, No.7, 1994.

10- Elias, Nabil, " The Effects of Human Asset Statements on the Investment Decision: An Experiment" **Journal of Accounting Research** , Vol.10, No.3, 1972

11- Flamholtz, Eric, "On the Use of the Economic Concept of Human Capital in Financial Statements: A Comment" **Accounting Review**, Vol.47, No.1, Jan. 1971.

12- Flamholtz, Eric, "Toward a Theory of Human Resource Value in Formal Organizations" **Accounting Review**, Vol.47, No.4, Oct. 1972

13- Flamholtz, Eric, "Conceptualizing and Measuring The Economic Value of Human Capital", **Journal of Human Resource Costing & Accounting**, Vol. 9, No. 2, 2005.

14- Flamholtz, Eric," Human Resource accounting: A Review of Theory and Research", **Journal of Management Studies**, Vol.11, No.1, Feb. 1974.

15- Flamholtz, Eric," Human Resource accounting: A Review of Theory and Research", **Academy of Management Proceedings**, 1972

16- Flamholtz, Eric, " Assessing the Validity of a Theory of Human Resource Value: A field study" **Journal of Accounting Research** , Vol.10, No.3, 1972.

17- Flamholtz, Eric, " A Model for Human Resource Valuation a Stochastic Process with Service Rewards", **Accounting Review**, Vol.46, No.2, Apr. 1971

18- Hekimian, James, & Jones, Curtis, "Put People on Your Balance Sheet", **Harvard Review**, Vol.45, No.1, Feb. 1967.

- 19- Herman Theeke, "A human Resource Accounting Transmission: Shifting From Failure to A Future", **Journal of Human Resource Costing & Accounting**, Vol. 9, No. 1, 2005.
- 20-Houghton K.A. , "The Financial Reporting of Human Resource Valuations", **Journal of Human Resources**, Vol.17, No.4, 1980.
- 21- Jaggi, Bikki & Lau, Hon-Shiang, " Toward a Model for Human Resource Valuation", **Accounting Review**, Vol.49, No.2, Apr. 1974.
- 22- lev, Baruch, & Schwartz, Aba, "On the Use of the Economic Concept of Human Capital in Financial Statements" **Accounting Review**, Vol.46, No.1, Jan. 1971.
- 23- Likert, Rensis, & Pyle, William, "A Human Organizational Measurement Approach" **Financial Analysts Journal**, Vol.27, No.1, Jan. 1971.
- 24- Robinson, D. "Two Approaches to Human Accounting", **Accountancy**, February, 1975
- 25- Mores, Wayne, " A Note on the Relationship Between Human Assets and Human Capital" **Accounting Review**, Vol.48, No.3, Jan., 1973.
- 26- Myers, Scott, & Flowers, Vincent, " A Framework for Measuring Human Assets" **California Management Review**, Vol.16, No.4, Sum. 1974.
- 27-Nour Abed Al- Naser & Agarwal & Shakir, "Human Resource Accounting (H.R.A.) Practices, A Suggested Model for Arithmetic Procedures". **Al-Balg,a Journal**, Vol. 9, No.1, 2002.
- 28- Ogan, Pekin, "A Human Resource Value Model for Professional Service Organizations" **Accounting Review**, Vol.51, No.2, Apr. 1976.
- 29- Powell James & Sciuillo Henry & Mattson Gertrude, " Human Resource Accounting: Why The Delay?", **Journal of Management**, Vol. 2, No. 2, 1976.
- 30- Soledad, Moya-Gutierrez, "Human Resource Accounting" , **International Advances in Economic Research**, Vol.5, No.3, August, 1999.

31- Wang Xiuli & Zhang Zhaojun & Wang Zuyan, "Human Capital Accounting and The System of National Accounts Extension", Research and Practice in Human Resource Management, Vol. 14, No. 1, 2006.

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية - غزة

كلية الدراسات العليا

ماجستير المحاسبة والتمويل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

قائمة استقصاء

للتعرف على

مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية

"دراسة تطبيقية على كبرى الشركات المساهمة في قطاع غزة"

يقوم الباحث بإعداد دراسة ميدانية بعنوان " مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على القرارات المالية" بهدف التعرف على مستوى الأهمية التي يحظى بها عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية في الشركات العاملة في قطاع غزة.

وحتى يمكن تحقيق الفائدة المرجوة من وراء هذا البحث، تتم محاولة الاستفادة من آرائكم - بصفتكم أحد متذxi القرارات - من خلال تقضلكم بالإجابة الصريحة والدقيقة على أسئلة قائمة الاستقصاء، حيث أن دقة نتائج البحث وأدوات وأساليب العرض تتوقف على دقة أجابتكم. ويقدم الباحث بخالص الشكر على ما تقدموه من وقت وجهد لاستيفاء بيانات هذا الاستقصاء، ويؤكد لكم أن جميع البيانات والأراء التي تذلون بها سوف تكون محل تقدير وسرية تامة ويفترض استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

لذا يرجى التكرم بقراءة فقرات الاستبانة والإجابة عليها من خلال وضع أشارة (✓) أمام الخيار الذي ترونـه مناسب .

وتفضـلوا بقبول فائق الاحترام والتـقدير... .

الباحث / فضل كمال سالم

القسم الأول: بيانات عامة

أولاً معلومات تتعلق بالشركة

١- مدة مزاولة الشركة نشاطها

() أقل من ٥ سنوات () من ٥ - أقل من ١٠ () من ١٠-أقل من ١٥ () أكثر من ١٥ سنة

٢- إجمالي عدد العاملين في الشركة

() أقل من ١٠ () من ١٠-أقل من ٢٥ () من ٢٥-أقل من ٤٠ () أكثر من ٤٠

٣- نوع نشاط الشركة

() تجاري () صناعي () خدماتي () مقاولات () تكنولوجيا () أخرى اذكر ...

٤- رأس مال الشركة

\$ () من ١٠٠٠٠ - أقل من \$ ٥٠٠٠٠ () \$ ١٠٠٠٠ () من ٥٠٠٠٠ - أقل من \$ ١٠٠٠٠٠ () \$ ١٠٠٠٠٠ فأكثر

ثانياً معلومات تتعلق بمتخذ القرارات الخاصة بالموارد البشرية

٥- المؤهل العلمي

() دون ثانوية () ثانوية عامة () دبلوم () بكالوريوس () دراسات عليا

٦- التخصص العلمي

() التجارة () الهندسة () الحاسوب () أخرى الرجاء الذكر

٧- المركز الوظيفي

() عضو مجلس إدارة () مدير إداري () مدير مالي () رئيس قسم () موظف

٨- سنوات الخبرة

() أقل من ٥ سنوات () من ٥ - أقل من ١٠ () من ١٠-أقل من ١٥ () أكثر من ١٥ سنة

٩- العمر

() أقل من ٣٠ () من ٣٠ - أقل من ٤٠ () من ٤٠ - أقل من ٥٠ () ٥٠ سنة فأكثر

المحور الأول

مدى إدراك الأهمية التي تحظى بها المحاسبة عن الموارد البشرية

الإيضاحات	أوافق درجة كبيرة جداً	أوافق درجة كبيرة جداً	محايد	أوافق درجة كبيرة جداً	أوافق درجة كبيرة جداً	لا أوافق درجة كبيرة جداً	لا أوافق درجة كبيرة جداً
١ يعد مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية من المفاهيم الحديثة وغير المعروفة بشكل جيد لدى الشركة.							
٢ يوجد رغبة لدى إدارة الشركة بالتعرف على أهمية محاسبة الموارد البشرية.							
٣ يمثل العاملون في الشركة عنصراً مهماً في أداء أنشطتها وأعمالها.							
٤ تنظر الشركة إلى موظفيها على أنهم من الموارد الاقتصادية القيمة.							
٥ تقوم الشركة بمكافأة الأفراد وتعويضهم بحسب أهميتهم بالنسبة للشركة ومستوى إبداعهم.							
٦ تتقبل الشركة تحمل تكاليف إضافية في سبيل استقطاب وتدريب وتأهيل موظفيها ورفع مستواهم باعتبارهم موارد اقتصادية لهم قيمة عالية.							
٧ يوجد اهتمام بالبيانات والمعلومات ذات العلاقة بنفقات ومصاريف الموارد البشرية.							
٨ تشجع الشركة موظفيها على تطوير وتنمية قدراتهم بإشرافهم في دورات تدريبية وبرامج تأهيل.							
٩ التطورات التكنولوجية والتقنية وانعكاساتها على الشركة تساهم في زيادة الاهتمام بالموارد البشرية.							

المحور الثاني

مدى الاهتمام بالقياس المحاسبي للموارد البشرية

لا أوافق بدرجة كبيرة جدا	لا أوافق بدرجة كبيرة	محايد	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة كبيرة جدا	الإيضاحات	
					تهتم الشركة بالبيانات الخاصة بالموظفين بصفتهم موارد ذات قيمة.	١
					تعمل الشركة على توثيق وتسجيل بيانات الموارد البشرية.	٢
					تتبع الشركة طرق وإجراءات محددة لمعالجة بيانات الموارد البشرية.	٣
					تقوم الشركة بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات الموارد البشرية.	٤
					يتتوفر لدى الشركة نظام معلومات للمحاسبة عن الموارد البشرية لتوفير البيانات اللازمة.	٥
					تقوم الشركة بإجراء القياس المحاسبي للموارد البشرية بهدف تحقيق الاستخدام الفعال للموارد البشرية المتاحة.	٦
					تهتم الشركة بقياس وتقدير أثر التدريب على أداء الموظفين.	٧
					تسعى الشركة إلى قياس الموارد البشرية بغرض الوقوف على تحديد العائد والتكلفة للموارد البشرية بدقة.	٨
					لا تواجه الشركة صعوبات في عملية قياس بيانات الموارد البشرية.	٩

المحور الثالث

مدى أهمية الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية

الإيضاحات	أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة	محايد	لا أوافق بدرجة كبيرة	لا أوافق بدرجة كبيرة جدا
تحقق الشركة بعض من المزايا والمنافع نتيجة الإفصاح عن <u>تكليف</u> الموارد البشرية في القوائم المالية.	١				
الإفصاح عن <u>القيمة الاقتصادية</u> للموارد البشرية في القوائم المالية يحقق مزايا وفوائد على الشركة.	٢				
يعكس الإفصاح عن الموارد البشرية المزيد من الموضوعية والمصداقية للقوائم المالية.	٣				
يعكس الإفصاح عن الموارد البشرية المزيد من الثقة للقوائم المالية والملائمة.	٤				
الإفصاح عن الموارد البشرية يدعم موقف الشركة التنافسي في السوق.	٥				
يساعد الإفصاح عن تكاليف الموارد البشرية في تقدير قيمة الشركة الكلية.	٦				
الإفصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية يساعد في الحكم على مدى قدرة الإدارة على استغلال مواردها البشرية بالشكل الأمثل.	٧				
تؤيد الشركة مبدأ الإفصاح عن معلومات الموارد البشرية في القوائم المالية .	٨				

المحور الرابع

مدى معاملة نفقات وقيمة الموارد البشرية استثمارات وأصول

لا أوافق بدرجة كبيرة جداً	لا أوافق بدرجة كبيرة	محايد	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة كبيرة جداً	الإيضاحات	
					يوجد اهتمام من قبل الشركة لمعرفة وتحديد قيمة استثماراتها في الموارد البشرية	١
					تنظر الشركة إلى مواردها البشرية بمثابة أصل من أصولها.	٢
					تقوم الشركة بالقرفةة بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية للموارد البشرية.	٣
					تنفق الشركة مصاريف لها منافع مستقبلية يمتد أثرها إلى دورات محاسبية مقبلة.	٤
					ترى الشركة ضرورة توزيع نفقات الموارد البشرية الاستثمارية على السنوات المستفيدة.	٥
					الشركة على استعداد لتحمل نفقات إضافية في سبيل رفع القيمة الاقتصادية للموظف.	٦
					هناك صعوبات تواجه الشركة في اعتبار تكاليف الموارد البشرية أصل من الأصول.	٧

المحور الخامس

تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات المالية

رقم	الإيضاحات	لا أوافق بدرجة كبيرة جدا	لا أوافق بدرجة كبيرة	محايد	أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة جدا
١	تساعد بيانات الموارد البشرية في دعم قرارات التوظيف والتعيين.						
٢	تأخذ الشركة بعين الاعتبار بيانات الموارد البشرية عند اتخاذ قرار الاستغناء والإحلال.						
٣	تمثل بيانات الموارد البشرية الأساس في قرار استقطاب الأفراد المدربين والمؤهلين.						
٤	تقدم محاسبة الموارد البشرية الأساس المنطقي والمعقول لاقتراح نظام العلاوات والمكافآت.						
٥	تساهم معلومات الموارد البشرية في رسم وتحطيم سياسات الأجر و الرواتب.						
٦	تساعد بيانات الموارد البشرية في وضع تقديرات للاحتجاجات المستقبلية ومعرفة حجم الاستثمارات اللازمة من الموارد البشرية.						
٧	وجود معلومات عن الموارد البشرية يوفر إمكانية تحديد أفضل الفرص والبدائل الخاصة بالموارد البشرية مما يقلل التكفة.						
٨	يتم استخدام بيانات الموارد البشرية في تقييم أداء الأقسام والفروع في الشركة.						
٩	تساعد محاسبة الموارد البشرية في الرقابة على نفقات الأفراد، وتقييمها بالنسبة لخدمات الأفراد وبرامج التدريب المرتبطة بها.						
١٠	تساهم محاسبة الموارد البشرية في تقدير التكاليف الحقيقة للأعمال مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الملائمة.						